تقييد المهمل
و
تمييز المشكل

تأليف

الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني
(٤٢٧ - ٤٩٨)

اعتنى به

علي بن محمد العمران و محمد عزير شمس

المجلد الأول

المقدمة وضبط الأسماء والأنساب

(إلى نهاية حرف الزاي)

دار عالم الفوائد
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

تقييد المهمل
و
تمييز المشكل

يُطبع كاملًا لأوّل مرّة على أفضل النسخ الخطيّة

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

دار عالم الفوائد
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
مكة المكرمة - ص.ب: ٢٩٢٨
هاتف: ٥٥٠٥٣٠٥ - فاكس ٥٥٠٥٣٠٥
هاتف: ٥٤٥٧٦٠٦ - فاكس ٥٤٥٧٦١٠

مقَدِّمة التحقيق

الحمد لله، خلق فسوَّى، وقدَّر فهدى، والصلاة والسلام على محمد خير الورى، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم فاهتدى؛ وبعد:

لا يخفى على أحدٍ ما تبوّأه الصحيحان من المكانة العالية الرفيعة بين كتب الإسلام ودواوينه، فهما أصح الكتب المدونة في الأحاديث النبوية على الإطلاق، لا يختلف في ذلك أحدٌ من علماء الإسلام المعتبر بهم، فلله درُّهما ما أشد تحرِّيَهما، وما أدق انتقادهما وانتقاءَهما!

وقد وفَّر اللهُ الكريمُ ـ بمنِّه ـ هِمَمَ كثيرٍ من علماء الإسلام لِخِدْمة هذين الكتابين متنًا وإسنادًا، فقهًا واستنباطًا، اصطلاحًا وتطريقًا، استدراكًا واختصارًا، تعقبًا وانتصارًا، شرحًا وضبطًا، ما بين بسيط ومختصر، وعسير وميسَّر، في مصنفاتٍ جليلة وأسفارٍ نافعة.

حتى جاء دور الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغسَّاني المعروف بالجياني ت(٤٩٨) بالأندلس، فنزع الدَّلْو ـ هذه المرة ـ بقوة فاستحالت غَرْبًا، فصنَّف كتابَه الموسوم بـ«تقييد المهمل وتمييز المشكل» في خدمة «الصحيحين»:

ـ ضبطًا لما يشتبه ويشكل من أسماء رجالهما.

ـ وتمييزًا لما قد يلتبس منهم ببعض.

ـ وتنبيهًا على الأوهام الواقعة فيهما من قِبَل الرواة ـ غالبًا ـ.

ـ وتبيينًا لما أُهمِل من شيوخ البخاري في «الصحيح».

ـ وكشفًا لألقاب جماعةٍ كثيرة من رواتهما.

فهذه أربعة كتب في كتابٍ واحد هو «تقييد المهمل...».

وهذا الكتاب أصبح عمدة العلماء إذا هم تكلموا عن الصحيحين أو أحدهما، كما تراه جليًّا في «فتح الباري» و«عمدة القاري» و«إرشاد الساري» وغيرها، وكما تراه في «المعلم» و«إكماله» و«شرح النووي» و«المشارق» وغيرها، فهو أصل هذه الأصول كلِّها في الموضوعات التي عالجها.

ومع هذه الأهمية؛ فإن الكتاب لايزال مُحْتجبًا عن القراء، ولم يظهر منه إلا ثلاثة أجزاء هي أقل من النصف، مع ما اعْتَوَرَها من نقص وتحريف ـ على تفاوتٍ بينها كما بيَّناه مشروحًا ـ.

فاستعنَّا بالله تعالى ـ وهو خير مُعين ـ على إخراج هذا الكتاب والعناية به، فاعتمدنا على أصح نُسَخِه الخطيَّة التي عُرِفت، وعلى نَهْجِ شرحناه، مع تَقْدِمةٍ موعبةٍ عن المؤلِّف وكتابه[1]، وختمناه بعدَّة فهارس تخدم غرضه وتيسر الانتفاعَ به.

اللهمَّ اغفر لنا ما قدَّمنا وما أخرنا، وما أسررنا وما أعلنَّا، وما أنت أعلم به منَّا، وصلى الله وسلم على محمد وآله.

المحقِّقان

في ١٨/٩/١٤٢٠، بمكة المكرمة ـ حرسها الله ـ ص.ب(٢٩٢٨).

---

(١) ترجم للمؤلِّف علي العمران، ودَرَس الكتابَ محمد عزير شمس.

ترجمة المؤلِّف[١]

* تمهيد

تشح المصادر في ترجمة الحافظ أبي علي ـ رحمه الله ـ عن البسط في تفاصيل سيرته، بما يتناسب مع مكانته العلمية؛ إذ صار رئيس المحدثين بالأندلس، وقِبلة الراحلين إليها، وقد اشتكى قديمًا من هذا

---

(١) مصادر ترجمته (على الوَفَيَات):
«فهرسة ابن عطية»: (ص/ ٧٧ ـ ٩٠)، «الغُنية»: (ص/ ٢٠١ ـ ٢٠٣)، و«مختصر ترتيب المدارك»: (ق١٢٣/ب) لابن حمادة كما في ملاحق «ترتيب المدارك»: (٨/ ١٩١ ـ ١٩٢)، «فهرسة ابن خير» (مواضع كثيرة)، «الصلة»: (١/ ١٤١ ـ ١٤٣)، «بغية الملتمس»: (ص/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، «معجم أصحاب أبي علي الصدفي»: (ص/ ٧٧ ـ ٧٩)، «التكملة لكتاب الصلة» (مواضع كثيرة)، «معجم البلدان»، (٢/ ١٩٥، ٣/ ١٦١ ـ ١٦٢)، «وَفَيَات الأعيان»: (٢/ ١٨٠)، «مرآة الجنان»: (٣/ ١٦١)، «تاريخ الإسلام» وفيات (٤٩٨) (ص/ ١٧٧)، «سير النبلاء»: (١٩/ ١٤٨)، «تذكرة الحفاظ»: (٤/ ١٢٣٣ ـ ١٢٣٤)، «العبر»: (٣/ ٣٥١)، «ذكر من يُغْتَمَد قوله»: (ص/ ٦١)، «الوافي بالوفيات»: (١٣/ ٣٢)، «عيون التواريخ»: (١٣/ق١٣٥)، «الديباج المُذْهب»: (ص/ ١٠٥)، «مختصر طبقات علماء الحديث»: (٤/ ٧-٨)، «البداية والنهاية»: (١٢/ ١٧١)، «التبيان لبديعة البيان»: (ق١٤٢/ب)، «النجوم الزاهرة»: (٥/ ١٩٢)، «طبقات الحفاظ»: (ص/ ٤٥٠)، «شذرات الذهب»: (٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩)، «أزهار الرياض»: (٣/ ١٤٩)، «شجرة النور الزكية»: (١/ ١٢٣)، «هدية العارفين»: (١/ ٣١١)، «فهرس الفهارس»: (٢/ ٨٨٧)، «الأعلام»: (٢/ ٢٥٥)، «تاريخ الأدب العربي»: (٦/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤)، لبروكلمان. «معجم المؤلفين»: (٤/ ٤٤ ـ ٤٥)

الإعواز ابن خلِّكان في «الوفيات»: (٢/ ١٨٠) إذ قال: «ولم أقف على شيءٍ من أخباره حتى أذكر طرفًا منها»اهـ. ولم أجد ـ أيضًا ـ في الدراسات المعاصرة ما يشفي الغلة[١]، فاستعنت بالله تعالى ـ وهو خير مُعِين ـ على صُنع ترجمةٍ وافيةٍ له، استعرضت لجَمْعها جميعَ مصادر ترجمته، ثم أجَلْتُ النظرَ في «الصلة» لابن بشكوال و«تكملتها» لابن الأبار، و«معجم أصحاب أبي علي الصدفي» له ـ أيضًا ـ و«فهرسة ابن خير الإشبيلي» وغيرها، فاستخرجت منها فوائد جليلة وتفاصيل جيدة ساعدت في تكوين ملامح واضحة من سيرة هذا الإمام. فقمت بترتيب هذه المعلومات، مجتهدًا في وضع كلٍّ منهاموضعه، مع إعمال الذهن في استنطاق تلك النصوص ومحاولة الربط بينها، وإن لم نستطع الجزمَ ـ أحيانًا ـ ببعض التواريخ ولا تحديدها بدقة، لافتقار تلك الأخبار إلى ما يفيد القطع، إذ هي غير مُسَاقَةٍ لإثبات ذلك الخبر أو نفيه بالأصالة، ولكنه سِيْق عَرَضًا لغرضٍ ما في ترجمة شيخٍ أو تلميذ أو غير ذلك.

وهذا أوان الشروع في المقصود، وعلى الله وحده الإعانة والتوفيق، وقد كان ترتيبُ الكلام عليها كالتالي:

١ـ مصادر الترجمة. (تقدمت ص ٧ بالحاشية).

٢ـ اسمه ونسبه.

---

(١) بل في بعض هذه الدراسات ما يزيدنا به جهالة، كما في كتاب «مدرسة الإمام الحافظ أبي عمر بن عبدالبر في الحديث والفقه» لمحمد بن يعيش، طبع وزارة الأوقاف بالمغرب ١٤١٤: (١/ ٢٨٥ ـ ٣١٥) فترجم للغسَّاني باعتباره أحد تلاميذ ابن عبدالبر، فوقع في أوهامٍ كثيرة، ودعاوى لا ثبوتَ لها، وفهوم بعيدة عن التحقيق، هذا مع كونها «رسالة علمية!!» وفي هذه الإشارة ما يغني عن استعراض ما وقع فيه، ألهَمَه الله رُشْدَه وغفر لنا وله.

٣ـ أُسرته.

٤ـ مولده ونشأته، ومنه:

٥ـ تنقلاته بالأندلس.

٦ـ شيوخه (وسردهم).

٧ـ مَروِيَّاته (وسردها).

٨ـ تلاميذه (عنايته بهم، وسردهم).

٩ـ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

١٠ـ مؤلفاته.

١١ـ مرضه ووفاته.

* * *

* اسمه ونسبه

هو: الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي الغسَّاني، الزَّهري، المعروف بالجيَّاني، القرطبي.

لاتزيد مصادر ترجمته في سياقِ نَسَبِه على هذا.

فالغسَّانيُّ: ـ بالغَين المعجمة المفتوحة بعدها سين مهملة مشددة ـ نسبةً إلى غسان قبيلة يمنية من الأزد، نزلت الشام. وسمِّيت «غسَّان» بماءٍ نزلَتْه، واختُلِفَ في مكان هذا الماء؛ فقيل: باليمن بسدٍّ مأرب، وقيل: بالجُحفة[١].

والزَّهْري[٢]: ـ بزاي مشددة مفتوحة وهاءٍ ساكنة ثم راء ـ نسبةً إلى مدينة الزَّهراء (مؤنث أزهر وهو الأبيض)، وهي مدينة صغيرة قرب قرطبة، بينهما ستة أميال وشيء اختطَّها عبدالرحمن الناصر وأنفق في

---

(١) انظر: «الأنساب»: (٤/ ١٩٥)، و«معجم البلدان»: (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، و«التمييز والفَصْل»: (ص/ ١٩٠) لابن باطيش، و«وفيات الأعيان»: (١/ ١٦٣).

(٢) هكذا في «معجم البلدان»: (٣/ ١٦١ ـ ١٦٢)، ومختصره «مراصد الاطلاع»: (٢/ ٦٧٧)، وهي نسبة على غير قياس، إذ القياس أن يقال: «زهراوي» لأن ما آخره ألف التأنيث الممدودة يجب قلبه إلى واو عند النسبة إليه.

ولم يذكر ياقوت ممن يُنسب إليها سوى الجيَّاني، ووقع في «الصلة»، النسبة إلى «الزهراء»: «الزهراوي» على القياس، وذلك في ترجمة: عمر بن عبيدالله بن يوسف الذُّهلي المعروف بالزهراوي ـ وهو من شيوخ الغساني ـ (١/ ٣٧٩)، وكذا في ترجمة: خلف بن عباس الزهراوي أبي القاسم (٤٢٧) (١/ ١٦٢)؛ فالله أعلم.

عمارتها وزخرفتها أموالاً طائلة.

والجيَّاني: ـ بالجيم المفتوحة، والياء المشددة ثم ألف ونون ـ نسبةً إلى جيَّان. بلدة كبيرة بالأندلس. تبعد عن قرطبة سبعة عشر فرسخًا[١].

وأصل أبي علي من الزهراء، إلا أن أباه قد انتقل منها إلى جيَّان[٢] في الفتنة البربرية نحو سنة (٤٠٠)، ثم انتقل منها قديمًا واستوطن قرطبة[٣]، ولم يُحدَّد في ذلك تاريخ دقيق، إلا أنَّ مقتضى قول ابن عطية: «قديمًا» يوحي أنه لم يُطل المكثَ بها، فلعلَّه انتقل منها بعد بضع سنين، أي سنة بضع وأربع مئة، وهذا له دلالته في مكان ولادة أبي علي، على ما يأتي بعد قليل.

هذا أمر متفق عليه عند من ترجم له، غير أنَّ ابنَ عطيةَ قال في «الفهرسة»[٤]: «أصله من جيَّان»، فلعلَّ ابن عطية اعتمد على شهرة أبي عليٍّ بهذه النسبة «الجيَّاني» فظنه منها، مع عدم شهرته بالنسبة إلى «الزهراء» ولا «قرطبة».

ويؤيِّد ما قاله الجمهور ما وُجِدَ بهامش النسخة الخطية[٥] من كتاب «الصلة» لابن بشكوال، وفيها: «قال الحافظ أبو محمد بن

---

(١) «الأنساب»: (٢/ ١٣٥)، و«معجم البلدان»: (٢/ ١٩٥)، و«وفيات الأعيان»: (٢/ ١٨٠).
(٢) «الغنية»: (ص/ ٢٠١).
(٣) «الفهرسة»: (ص/ ٧٧) لابن عطية، و«الغنية»: (ص/ ٢٠١).
(٤) (ص/ ٧٧).
(٥) وهي أصل جليل كتبت سنة (٥٥٠) كتبها تلميذ المؤلف من نسخته التي بخطه، ثم قرأها عليه، وعليها قراءات العلماء كابن دَحية وغيره.

موسى[١]: سمعت الحافظ أبا علي يقول غير مرَّةٍ: لا حُلِّل من دعاني بالجيَّاني»[٢]اهـ.

فهذا نصٌّ في موضع النزاع؛ إذ لا أبلغَ من إخبار الشخصِ عن نفسِه.

ويبدو أن الحافظين ابن بَشْكُوال وابن الأبَّار قد وقفا على هذه اللفتة من الحافظ أبي علي، فتجنبا نسبته إليها في كتبهم؛ «الصلة» و «معجم الصدفي» و «التكملة» ـ في الأغلب ـ، مع أنهما قد ذكراه مراتٍ كثيرة بلغت في «المعجم» نحو سبعين مرة، ولعل من ذكره بها لم يطلع على نهي أبي علي عن نسبته إليها، أو نظروا إلى جواز دعاء الرجل بما يكره إذا اشتهر به. والله أعلم.

* * *

(١) ترجمته في «الصلة»: (١/ ٢٨٣).

(٢) «الصلة»: (١/ ١٤١ ـ هامش).

* أُسْرَتُه

لم تكن أُسرة الحافظ أبي علي مشهورة بالعلم، بل لم يُذْكَر أحدٌ منهم بنباهةِ ذِكْر، وعلو مكانةٍ إلا هو. بل أكثر من ذلك؛ فلم نعرف من عرفناه منهم إلا لقرابته بأبي علي، فهو إذن كما قيل:

تقـدَّم راكبًـا فيهـم إمـامًـا ولـــولاه لمـــا ركبـــوا وَرَاءَ

أي: فلولاه لما ذُكِرُوا أصلاً.

وهذا ذِكْر من عرفناه منهم، وذِكْر ما عرفناه من أحوالهم:

١ـ أبوه:

هو: أبو عبدالله محمد بن أحمد الغساني الجياني. قال ابن الأبّار: «أحد الصالحين، وتوفي فجأة وهو داخل لصلاةِ المغرب على الباب الشرقي بالجامع الأعظم بقرطبة. ليلة الاثنين لسبعٍ وعشرين من رمضان سنة (٤٥٣) ودفن بمقربة الربض، يوم الاثنين لصلاة العصر منه، وقد نيّف على الثمانين، وتولى ابنه أبو علي الصلاة عليه»[(١)] اهـ.

فعلى ما تقدم تكون ولادته نحو سنة (٣٧٠) في الزهراء، ثم انتقل منها إلى جيّان إثر الفتنة البربرية نحو سنة (٤٠٠) وعمره ثلاثون عامًا، ثم لم يُطل المكث بها، بل انتقل قديمًا إلى قرطبة واستوطنها[(٢)].

---

(١) «معجم الصدفي»: (ص/ ٧٨ ـ ٧٩).

(٢) انظر ما تقدم، وما سيأتي.

٢ـ أخوه:

هو: محمد بن محمد بن أحمد الغسَّاني الجياني، «ولد في ضحوة النهار في شوال سنة (٤٢٩) بعد أبي علي بعامين غير شهرين. وتوفي بغَرْناطة يوم الثلاثاء، نصف النهار، ودفن يوم الأربعاء ضحًى لثلاث عشرة خلت من ربيع الآخر سنة (٤٧٧). وصلى عليه أخوه أبو علي، ولا رواية له» قاله الحافظ ابن الأبَّار[١].

وهل في تكنية والد أبي علي «بأبي عبدالله» دلالة على أن له ولدًا ثالثًا يسمَّى عبدالله؟ يُحتمل ذلك، ويُحتمل ـ أيضًا ـ أنَّه من التكنِّي بما ليس من الصُّلْب، وهذا كثير. والله أعلم.

٣ـ ابنته:

لم أقف على اسمها، وقد تزوجها إبراهيم بن محمد القرطبي (٥٤١)، وأنجبت منه ولدًا اسمه «الحسين».

ويبدو أن الحافظ لم يُرزق بغيرها ـ أو رُزِق فماتوا عن قُرْبٍ ـ إذ آلت كتب أبي علي إليها، ثم إلى ابنها.

٤ـ سِبطه:

هو: الحسين بن إبراهيم بن محمد بن ثَبات من أهل قرطبة، وأصل أبيه من ماردة. قال ابن الأبَّار[٢]: «وهو ابن بنت أبي علي الغسَّاني، سمع من أبي محمد بن عتَّاب، وأبي عبدالله بن الحاج، وأبي الحسن بن مُغِيث وغيرهم.

---

(١) «معجم الصدفي»: (ص/ ٧٨ ـ ٧٩).
(٢) «التكملة لكتاب الصلة»: (١/ ٢٢١).

وإليه صارت كتب جده أبي علي وأصوله العتيقة، ذكره ابن الدَّبَّاغ، وقرأت سماعه من ابن عتَّابٍ بخط ابن بشكوال»اهـ.

٥ـ صهره:

هو: إبراهيم بن محمد بن ثَبَات أبو إسحاق القرطبي، من أهل ماردة، روى عن صهره أبي علي كثيرًا، وتفقه عند أبي القاسم أصبغ بن محمد، قال ابن بشكوال: «كان فقيهًا حافظًا متيقظًا، سمع منه الناس في آخر عمره. وممن سمع منه: محمد بن عبدالملك الطائي سنة (٥٣٠) توفي في المحرم سنة (٥٤١)»[1].

* * *

(١) ترجمته في «الصلة»: (١/ ١٠٠ ـ١٠١)، وذكره ابن الأبّار ـ عَرَضًا ـ في «المعجم»: (ص/ ١٢١).

* مولده ونشأته

ولد الحافظ أبو علي في آخر الساعة الثانية من ليلة الأحد، لخمسٍ خلون من المحرم سنة(٤٢٧).

وهذا التحديد الدقيق الذي يَنْدُر وجوده في كتب التراجم، ذكره ابن الأبَّار في «معجمه»[١] نقلاً من تقييدٍ على نسخةٍ من «تقييد المهمل» يملكها أبو عبدالله ابن أبي الخصال، وهذا التقييد بخطه.

ومع هذا التحديد إلا أنه لم يذكر مكان الولادة، مع أن القرائن القوية تدل على أن مولده كان بقرطبة إذ انتقل أبوه قديمًا (بضع وأربع مئة) إليها، كما سبق.

وكانت قرطبة آنذاك من أعظم مدن الأندلس، حتى شُبِّهَت بأحد جانبي بغداد، وكانت من الأندلس سريرًا لمُلْكها وقَصَبتها، آهلة بالعلماء، بل بها معدن الفضلاء ومنبع النبلاء[٢].

وفي وصف والد أبي علي ـ رحمهما الله ـ بالصلاح ـ كما تقدم ـ إشارة يمكن أن نستفيد منها حُسن نشأته وتربيته؛ إذ نشأ في بيت صلاح وديانة، فكان من ثمار هذه النشأة (في مدينة قرطبة وفي بيت صلاحٍ وديانة) أن توجَّه أبو علي إلى طلب العلم.

وكان من توفيق الله تعالى له أن أخذَ أولَ ما أخذَ عن الشيخ الصالح

---

(١) (ص/ ٧٨).

(٢) «معجم البلدان»: (٤/ ٣٢٤)، وذكر ياقوت أن هذا كان وصف قرطبة إلى ما بعد سنة (٤٤٠) ثم تغير الحال بعد ذلك.

الزاهد بكر بن عيسى الكندي، فأخذ عنه الأدب (السلوك والأخلاق) والفقه، وظهر تأثر أبي علي بشيخه هذا واضحًا في كلامه الآتي، قال: «هو شيخي ومعلِّمي وأحد من أنعم الله عليَّ بصحبته، اختلفتُ إليه نحو خمسة أعوام في تعلُّم الفقه والأدب، لم تر عيني قط مثله نُسُكًا وزهدًا وصيانةً لنفسه وانقباضًا عن جميع أهل الدنيا، من رآه فكأنما رأى السلف الصالح من الصحابة والتابعين»[(١)] اهـ.

وهذا الثناء الجميل العاطر دالٌّ على تأثره بشيخه، وبدا أثر هذه الصحبة والملازمة في حياته كلِّها، كما ازداد عمق هذا التأثُّر بأخذه منه في صغره (والعلم في الصغر كالنقش في الحجر)، يدلُّ على ذلك قوله فيما سبق: «شيخي ومعلمي» و«في تعلم الفقه والأدب»، ويبدو ـ أيضًا ـ من عدم وصف أبي علي شيخَه هذا بالتبحُّر في العلم والإمامة فيه أنه كان من معلِّمي الكتَّاب، الذين يَتَلَقى عنهم الطالبُ مبادىء العلوم من الفقه والقرآن والآداب.

كما اهتم أبو علي في بداياته بتعلُّم القرآن الكريم، فقد عرضه مراتٍ كثيرة على شيخه عبدالرحمن بن خلف المعروف بابن البنا (ت٤٥٤)، كما ذكر هو عن نفسه[(٢)].

فكان لهذه النشأة الصالحة المستقيمة في تلقِّي العلم والتدرُّج فيه؛ بالبدء بالقرآن والفقه والآداب أثرها الملحوظ في شخصية أبي علي، وفي تسنُّمه مركز الصدارة ومحل الرياسة.

---

(١) «الصلة»: (١/ ١١٧).

(٢) «الصلة»: (١/ ٣٢٢).

هكذا كانت بداية طلبه العلمَ، ويبدو أنه لم يوجَّه لطلب الحديث وسماعِه مبكِّرًا حتى يُدرك الأسانيد العالية، فقد ذكر ياقوت[١] وتبعه ابن خلِّكان[٢] أنه ابتدأ طلب الحديث سنة (٤٤٤) أي: وهو في السابعة عشرة من عمره.

وهذا التاريخ هو أقدم ما وجَدْتُ له منصوصًا على سماعه فيه، على ما قاله هو في «تقييد المهمل»[٣]، وكذا بالنظر في مروياته في «فهرسة ابن خير».

فأقبلَ من هذا التاريخ على الحديث وطلبه وكتابته وتقييده، فأكثر منه وانصرف إليه، فأخذ في أول طلبه عن اثنين من أكابر علماء الحديث في عصره، مع التعمير وعُلوِّ الإسناد، وهما:

١ـ حكم بن محمد بن حكم الجُذامِي أبو العاصي القرطبي (٤٤٧).

وقد وصفه الغسَّاني بقوله: «كان رجلاً صالحًا، ثقةً فيما نقل مسندًا، وعلت روايته لتأخُّر وفاته. وكان رجلاً صليبًا في السنة، متشددًا على أهل البدع، عفيفًا ورعًا صبورًا على القلّ، طيب الطُّعْمة، متين الديانة، رافضًا للدنيا، مُهِينًا لأهلها، مُنْقَبضًا عن السلطان، لا يأتيهم زائرًا ولا شاهدًا...»[٤]اهـ.

---

(١) «معجم البلدان»: (٣/ ١٦٢).
(٢) «الوفيات»: (٢/ ١٨٠).
(٣) (١/ ٥٩).
(٤) «الصلة»: (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

فاجتمع في هذا الشيخ: عُلوُّ الإسناد وطول العمر ـ إذ توفي عن بضع وتسعين سنة ـ والرحلة إلى المشرق، والثقة والعلم، والتصلُّب في السنة، والزهد والورع، والبعد عن بني الدنيا، ويظهر أن أبا علي قد لازم شيخَه ملازمةً شديدة من بداية سماعه عليه سنة(٤٤٤) إلى وفاته؛ إذ روى عنه عددًا كبيرًا من كتب العلم على اختلاف أنواعها ـ خاصةً الحديثية منها ـ وتُعَد قائمة الكتب التي رواها عنه أكبر قائمة يرويها أبو عليّ عن شيوخه[١].

وكان أول كتاب سمعه منه كتاب «الشريعة» للآجري (٣٦٠)[٢]. فكم سيكون أثر هذا الشيخ ـ وهو يحمل هذه الصفات ـ في تلميذه وهو غضٌّ طريّ لمَّا يبلغ العشرين؟.

٢ـ حاتم بن محمد بن عبدالرحمن الطرابُلُسي ، من أهل قرطبة (٤٦٩).

وهو من الراحلين ـ أيضًا ـ إلى المشرق، ولازم في رحلته الشيخ أبا الحسن القابسي، وعاد إلى الأندلس بعلمٍ جمٍ. وعمِّر ـ أيضًا ـ حتى ألحقَ الأحفادَ بالأجداد. إذ توفي عن إحدى وتسعين سنة.

قال فيه أبو علي: «كان ممن عُنِيَ بتقييد العلم وضبطه، ثقة فيما يروي. وكتب أكثر كتبه بخطه وتأنَّق فيها، وكان حسن الخط». ووصفه أبو الحسن بن مُغِيْث فأبلغَ في الثناء، وذكر عنه من المثابرة على حمل العلم وبثّه، والقعود لإسماعه والصبر على ذلك، مع كبر السن وانهداد القوة.

---

(١) ينظر «فهرسة ابن خير». وقائمة مروياته في المقدمة (ص/ ٣٨-٤٩).
(٢) «فهرسة ابن خير»: (ص/ ١٥٥).

وقد تحمَّل أبو علي عن شيخه هذا كثيرًا من الكتب على اختلاف فنونها. فكان أول سماعه منه سنة (٤٤٤) كتاب«المُلَخّص» للقابسي[١]، و«مسند حديث مالك» قراءةً عليه[٢]، واستمر في القراءة والأخذ عنه، فمما جاء تقييده في سني(٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٨)[٣].

وبعد هذين الشيخين لزم الإمامَ الحافظَ أبا عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر القرطبيَّ النَّمَريَّ (٤٦٣) حافظ المغرب، فارتحل إليه ـ إلى شاطبة ـ وأخذ عنه وقرأ عليه كتب الحديث، كما قرأ عليه تصانيفه «كالاستذكار» و«الاستيعاب» وغيرها ـ كما سيأتي ـ وأقدم سماعٍ له منه سنة (٤٥٣)[٤].

وشهرة ابن عبدالبر بالتبحُّر في العلم، وصفاء العقيدة، تُغْنِي عن الإطناب في وصفه، فكان لهؤلاء الشيوخ الثلاثة أعمق الأثر وأبلغه.

وكان مع اهتمام أبي علي بعلوم الحديث وإكثاره من سماعه وتقييده، ذا مشاركة جيدة في عددٍ من الفنون، كعلوم العربية والآداب والشعر والنَّسب، فأخذ ذلك كله عن إمام اللغة بالأندلس غير مدافع: أبي مروان عبدالملك بن سراج القرطبي (٤٨٩). قال عنه أبو علي: «هو أكثر من لقيتُه علمًا بضروب الآداب، ومعاني القرآن والحديث»، وقد أخذ عنه الغسَّاني علومَه تلك مع الضبط والإتقان والتقييد[٥]، فكان

---

(١) «فهرسة ابن خير»: (ص/ ٩٠).
(٢) «الفهرسة»: (ص/ ١٤٥).
(٣) انظر «الفهرسة»: (٨٤، ٨٢، ٨٤) على التوالي.
(٤) كما في «الفهرسة»: (ص/ ٨١، ١٠٢، ٢١٤ ـ ٢١٥).
(٥) «الصلة»: (١/ ٣٤٦).

مما قرأه عليه «كتاب سيبويه» سنة (٤٦٩). بحضور إمام العربية ابن الطراوة[١].

كما أخذ هذه العلوم ـ أيضًا ـ على الإمام عبدالملك بن زيادة الله التميمي الطُّبْني (٤٦٩)، قال عنه أبو علي: «كانت له عنايه تامة في تقييد العلم والحديث، وبرعَ مع ذلك في علم الأدب والشعر»[٢]، وقد أكثر عنه أبو علي[٣].

ويبدو ـ أيضًا ـ أنه كان له اهتمام بالفقه، فقد وصفه ابن عطية في «الفهرسة»[٤] بـ«الإمام الفقيه» وكذا ابن خير في بعض أسانيده في «فهرسته»، وجاء وصفه بذلك في النسخة الحلبية كثيرًا، وقد ذكره ابن حمادة في «مختصر ترتيب المدارك»: (ق١٢٣/ب)، وابن فرحون في «الديباج المُذْهَب» على اعتبار أنه مالكي، وقد روى عددًا يسيرًا من كتب الفقه المالكي كما في «مروياته».

وكان مع حرص أبي علي ـ رحمه الله ـ على السماع من العلماء والأخذ عنهم= دائم التقييد والضبط لما يحصِّله من كتب الحديث وغيرها، فيجتهد في ضبطها وإتقانها ومقابلتها بأصح النسخ وأوثق الأصول حتى غدت كتبه كما قيل: «حجة بالغة».

فقد قال عن «صحيح البخاري ـ رواية الأصيلي »: «وعارضتُ كتابي من أوله الى آخره بنسخة أبي محمد الأصيلي التي بخطه»اهـ،

---

(١) «تكملة الصلة»: (٤/ ٩١).

(٢) «الصلة»: (١/ ٣٤٤).

(٣) «فهرسة ابن خير»: (ص/ ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٦٦...).

(٤) (ص/ ٧٧).

وقال عن الصحيح أيضًا ـ رواية ابن السكن ـ «وعارضت كتابي بنسخة أبي محمد بن أسدٍ التي بخطه عن أبي علي بن السكن»[١] اهـ

واستمع إليه يقول عن «السنن» لأبي داود ـ رواية ابن الأعرابي ـ: «وأضْبَطُ من كتَبَ المصنَّف عن أبي سعيد الأعرابي من أهلِ بلدنا: أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم، وليس من رجلٍ بعده ضبطَ كضبطِه، وبكتابه الذي بخطه قابلتُ كتابي»[٢].

ويقول ـ أيضًا ـ عن «السنن» لأبي داود، رواية اللؤلؤي: «وقابلت كتابي بنسخة أبي محمد الشنتجالي عن أبي ذر...»[٣]، وانظر بقية كلامه على روايات أبي داود وكيف اعتنى بها وقيَّدَها... حتى قال: «ثم كتبتُ «مصنَّف أبي داود» بيدي ـ رواية ابن داسة ـ على الوجه، وقيَّدتُ فيها رواية أبي سعيد وأبي عيسى الرَّمْلي في ستة أسفار»[٤] اهـ.

*** تنقلاته في الأندلس:**

نصَّ غيرُ واحدٍ أن أبا عليٍّ الغسَّاني ـ رحمه الله ـ لم يرحل من الأندلس، وقد كانت الرحلة في الطلب سمةً يتميَّز بها أهلُ الحديث وطلابه عن غيرهم من طلاب الفنون الأخرى ـ حتى أنهم ينصُّون على من لم يرحل ـ ولهم عبارات يأثرونها في الحث على الرحلة والترغيب فيها، ومن مشهور قولهم: «من لم يكن رُحَلَة لن يكون رُحْلَة». ومع ما

---

(١) النصَّان في «تقييد المهمل»: (١/ ٦٠).
(٢) «الفهرسة»: (ص/ ١٠٢ ـ ١٠٤).
(٣) المصدر نفسه: (ص/ ١٠٥).
(٤) المصدر نفسه: (ص/ ١٠٦ ـ ١٠٧).

في هذه الكلمة من حقٍّ إلا أنها لم تصدُق في حقِّ الغسَّاني ـ رحمه الله ـ، فقد كان رُحْلَة أهل الأندلس في وقته، ورئيس المحدثين بقرطبة، لا ينازعه في ذلك أحدٌ حتى الذين رحلوا إلى المشرق! فلم يشتهر أبو علي الصَّدَفي ـ مع رحلته ـ إلا بعد وفاة سَمِيِّه وكِنِيِّه الغسَّاني، كما ذكر القاضي عياض[1]، فصدق في حقِّه ماقاله بعضهم: «جَمَعَ فأوْعَى، واستوعب أكثر المشاهير وما سعى، فهو المُقِيْمُ الظاعِن، الضاربُ القاطِن»[2].

وليس أبو علي بِدعًا في هذا، بل هو شأن كثير من علماء المغرب والأندلس؛ كابن عبدالبر، وابن حزم، وابن سيدَه، والقاضي عِياض وغيرهم، ومع أن المصادر سكتت عن تعيين السبب المفضي لتخلُّفه عن الرحلة، إلا أننا من الممكن أن نلتمس سبب ذلك، فنقول:

عدم رحلة الغسَّاني إلى المشرق يعني أنه لم يتمكَّن من أداء فريضة الحج، وهذا يُشْعِر بقِلَّة ذات يده، وعدم امتلاكه مؤنة الرحلة إلى الحج، ولو كان ذا جِدَةٍ وسَعَة لما تخلَّف عن هذه الفريضة، ولا يقولنَّ أحدٌ: لعله حج ولم تنقل المصادرُ خبرَ حجته؛ لأنَّا نقول: إن العالم إذا رحل إلى الحج اهتبل هذه الرحلة في لقاء الشيوخ وسماع العلم من البلدان التي يمر بها، أو ممن يحصل له لقاؤهم في موسم الحج، وتفويت الطالب أو العالم هذه الفرصة من المستبعد جدًّا، ويؤيد ما ذكرتُه ـ من قلة ذات يده ـ أمور:

١ـ ما جاء في ترجمة تلميذه عيسى بن يوسف الأزدي ابن الملجوم (٥٤٣) أنه كان جَمَّاعة للدواوين النفيسة... وأنه ابتاع من أبي علي

---

(١) نقله عنه ابن الأبّار في «المعجم»: (ص/ ٧٨).

(٢) «النبوغ المغربي»: (ص/ ١٩٤) لعبدالله كنون الحسني.

أصْلَه من «سنن أبي داود» بمالٍ جليل، بعد أن نسخ الكتاب بخطِّه وقابله وأتقنه[١]. فلو لم يكن مُعسِرًا لما باعها.

٢ـ وفي ترجمة تلميذه محمد بن عبدالرحمن المَذْحِجي (٥٣٧) ـ وقد وُصِف بالفضل والزهد ـ أنه قرأ عَلَى الغسَّاني يومًا، ثم دفع إليه جملةً من المال جزاءً على ذلك، فأخذه ووضعه على رأسه، وقال: «لا آخذ على هذا شيئًا أبدًا، ولو أخذت من أحدٍ لأخذت منك»[٢].

٣ـ أنه لما مرض، وذهب إلى المَريَّة للاستشفاء بها، نزل عند تلميذه سليمان بن حزم السبائي، ومكث عنده عدة شهور، فلو كان ذا سَعَة لاكترى دارًا.

ومهما يكن من أمرٍ، فلا تعدو هذه الاحتمالات أن تكون التماسًا لتعليل عدم رحلته، ولكن مع ذلك لم نُخْلِ البحثَ من محاولة تتبُّع تنقلاته في الأندلس، بحسب ما ورد من إشارات إلى ذلك في التواريخ الأندلسية وهي كالتالي مرتبةً على الأقدم:

١ـ شاطبة

كان بها سنة(٤٥٣)، وقرأ بها على ابن عبدالبر بمنزله كتاب «الموطأ» ـ رواية يحيى الليثي[٣] ـ وكتاب «السنن» لأبي داود، و«التفرد» له أيضًا، و«الاستيعاب» و«الإنباه على قبائل الرواة»[٤] كلاهما

(١) «التكملة»: (٤/١٦).
(٢) «المعجم»: (ص/١٣٧).
(٣) «فهرسة ابن خير»: (ص/٨١، ١٠٢).
(٤) المصدر نفسه: (ص/٢١٤ ـ ٢١٥).

لابن عبدالبر.

٢ـ بَلَنْسِية

كان فيها سنة (٤٥٣) في ربيع الآخر، وقرأ بها على ابن عبدالبر «الموطأ» ـ رواية القعنبي[١] ـ.

ثم دخلها سنة (٤٧٠)، وقرأ بها على أبي العباس العُذْري «صحيح مسلم»، في أيام من شهر رجب وشعبان[٢].

٣ـ إشْبِيلِية

كان فيها قبل سنة (٤٦٠)، فقرأ بها على أبي عبدالله محمد بن أحمد بن منظور القيسي ت(٤٦٤) مقدمة كتاب «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني[٣].

٤ـ بَطَلْيَوْس

قَدِمَها زائرًا سنة (٤٦٩)، وقُرِىء عليه بها «التقصِّي» و«العِلْم» لأبي عُمر ابن عبدالبر، وسمع منه عامر بن أحمد[٤].

وسمع بها ـ أيضًا ـ في السنة نفسها على أحمد بن عبدالقوي البَطَلْيَوسي[٥].

---

(١) المصدر نفسه: (ص/ ٨٥).
(٢) «فهرسة ابن خير»: (ص/ ٩٩ ـ ١٠٠)، و«تقييد المهمل»: (١/ ٦٤).
(٣) «الفهرسة نفسه»: (ص/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).
(٤) «التكملة»: (٤/ ٢٨ ـ ٢٩).
(٥) المصدر نفسه: (١/ ٢٨).

واجتمع فيها بسليمان بن سماعة بن مروان الطُّلَيْطِلي أبي الربيع، كما اجتمع به أيضًا بقرطبة[١].

ويحتمل أخذه عن الحسن بن محمد بن عليم أبي الحزم البطَلْيَوسي[٢].

٥ـ طُلَيطلة

كان بها سنة (٤٧٣)، وأخذ بها عن الحسين بن الحسن الدمياطي الواعظ[٣].

لقيَ بها ـ أيضًا ـ جعفر بن عبدالله التُّجِيْبي[٤] (٤٧٥)، وهل سمع منه في التاريخ السابق؟ الأمر محتمِل.

٦ـ غَرْناطة

كان فيها سنة (٤٧٣) وأخذ عنه بها عليُّ بن أحمد بن الباذش ت(٥٢٨)[٥]. وتكرر عليها مرارًا، و في جميعها يسمعُ منه ابنُ الباذش.

وكان بها في ذي القَعْدَة سنة (٤٩٥)، ولقيه بها عبدالحق بن غالب ابن عطية ت(٥٤١)، وأخذ عنه عِدَّة كتب وسمع منه شيئًا من العلم، ثم غادرهاإلى المَرِيَّة، وعاد إليها سنة (٤٩٦) في صفر، ومكث بها نحوًا من شهر[٦].

---

(١) «الصلة»: (١/ ٢٠١).
(٢) «الصلة»: (١/ ١٣٧).
(٣) نفسه: (١/ ١٤٥).
(٤) نفسه: (١/ ١٢٨).
(٥) «المعجم»: (ص/ ٢٧٤).
(٦) «فهرسة ابن عطية»: (ص/ ٧٨).

٧ـ المَرِيَّة (حَمَّة بجانة)

نزلها في ذي القعدة سنة (٤٩٥) للاستشفاء من عِلَّته، ونزل على تلميذه سليمان بن حزم السبائي، وفي داره سمع الناس منه، وهو كان القارىء، وسمع منه أبو القاسم بن ورد[١]، ومكث بها شهرين ونصفًا، ثم تحول منها بسبب استمرار المطر وتتابُعِه[٢].

وممن سمع منه بها: موفَّق مولى يوسف بن إبراهيم، وذلك في المحرم سنة (٤٩٦)[٣].

* * *

(١) «معجم الصدفي»: (ص/ ٣٠٣)، و«التكملة»: (٤/ ٨٩).

(٢) «فهرسة ابن عطية»: (ص/ ٧٨)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٥٩)، ووقع فيه أنه مكث «شهرًا ونصف»، وما في «الفهرسة» أقرب؛ لأنه يوافق دخوله غَرناطة في صَفَر، إذ يكون قد مكث بالمَرِيَّة من منتصف القَعْدة حتى نهاية محرم، فهذه شهران ونصف.

(٣) «التكملة»: (٢/ ٢٠٧)، و«المعجم»: (ص/ ١٩٦).

* شيوخه

ألف الحافظ الغسَّاني كتابًا في أسماء شيوخه، وذكر مارواه عنهم من كتب العلم (انظر مبحث كتبه) لكنه لم يَصِل إلينا، وقد أكثر ابن خير في «فهرسته» وابن بشكُوال في «الصلة» النقلَ عنه.

وأكبر قائمة لشيوخه ذكرها ابنُ بَشْكُوال في «الصلة»[١]، وهم أحد عشر شيخًا، ثم قال: «وجماعة يكثر تَعْدادهم سمع منهم وكتب الحديث عنهم».

وبعد تتبُّع شيوخه في المصادر وقفنا على نحو (٤٠) شيخًا، ويمكن تقسيمهم إلى أنواع:

١ـ شيوخ أكثر عنهم وعليهم مدار رواياته.

٢ـ شيوخ أخذ عنهم قليلاً، أو كانوا من أقرانه.

٣ـ شيوخه بالإجازة.

وقد ذكرنا في الكلام على نشأته شيئًا من حاله مع شيوخه وبمن تأثَّر منهم، فأغنى عن إعادته هنا.

وهذا حين سردهم مرتبين على حروف المعجم:

ـ أحمد بن الحسن بن خَيْرون أبو الفضل البغداذي[٢].

---

(١) (١/ ١٤٢).

(٢) «فهرسة ابن خير»: (ص/ ١٣٦).

وصفه أبو علي بالشيخ الأجلّ، وروى عنه «مصنَّف سعيد بن منصور».

ـ أحمد بن عبدالقوي بن عبدالمعطي البَطَلْيَوسي[١].

سمع منه ببطَلْيوس سنة (٤٦٩)

ـ أحمد بن عمر بن أنس بن دلهاث أبو العباس العُذْري[٢] (٤٧٨).

له رحلة إلى المشرق، وروى عنه في «التقييد».

ـ أحمد بن محمد بن رزق أبو جعفر[٣] (٤٧٧).

سمع بقراءته على ابن عَتَّاب سنة (٤٥٨).

ـ أحمد بن محمد بن يحيى أبو عمر التميمي المعروف بابن الحذَّاء[٤] (٤٦٧).

أثنى عليه الغسَّاني، وقرأ عليه «صحيح مسلم» سنة (٤٥٧)، وقرأ عليه «تسمية رجال ابن وهب» سنة (٤٦٤)، وأكثر عنه.

ـ بكر بن عيسى بن سعيد بن أحمد الكندي الزاهد أبو جعفر القرطبي[٥] (٤٥٤).

---

(١) «التكملة لكتاب الصلة»: (١/ ٢٨).
(٢) «الصلة»: (١/ ٦٩ ـ ٧٠)، و«فهرسة ابن خير»: (ص/ ٤٢٥).
(٣) «بغية الملتمس»: (ص/ ١٦٧).
(٤) «الصلة»: (١/ ٦٥ ـ ٦٦)، و«بغية الملتمس»: (ص/ ١٦٣)، و«فهرسة ابن خير»: (ص/ ١٥١).
(٥) «الصلة»: (١/ ١١٧).

أثنى عليه أبو علي كثيرًا، وصحبه خمس سنوات في الفقه والأدب، ووصفه بالزهد والصلاح.

ـ جعفر بن عبدالله بن أحمد أبو أحمد التُّجيبي القرطبي[١] (٤٧٥).

سكن طُلَيْطلة واستوطنها ولقيه أبو علي بها وأخذ عنه.

ـ حاتم بن محمد بن عبدالرحمن أبو القاسم التميمي المعروف بابن الطرابلسي[٢] (٤٦٩).

قرأ عليه سنة (٤٤٤) «الملخّص» «للقابسي» و«مسند حديث مالك»، وسنة(٤٤٥ و٤٥٨) «الموطأ ـ رواية ابن بُكير» وغيرها، وأكثر عنه، وروى عنه في «التقييد».

ـ الحسن بن محمد بن يحيى بن عليم أبو الحَزْم البَطَلْيَوسي[٣].

أسند عنه أبو علي في غير موضع من كتبه وذلك بخطه، قاله ابن بشكوال. وأخذ عنه كتابه «شرح أدب الكاتب».

ـ الحسين بن الحسن بن أحمد بن الفتح أبو عبدالله الدمياطي الواعظ[٤].

قدم الأندلس ولقيه أبو علي في طُلَيطلة سنة (٤٧٣) وأخذ عنه تواليف أبي إسحاق الشيرازي.

---

(١) «الصلة»: (١/ ١٢٨).

(٢) «الصلة»: (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، و«فهرسة ابن خير»: (ص/ ٨٢، ٨٤، ٩٠، ١٤٥).

(٣) «الصلة»: (١/ ١٣٧)، و«الفهرسة»: (ص/ ٣٤٤).

(٤) «الصلة»: (١/ ١٤٥)، و«الفهرسة»: (ص/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠).

ـ حسين بن محمد بن فِيْرّه بن حيون بن سكَّرة أبو علي الصدفي[١] (٥١٤).

وهو في عداد أقرانه، له رحلة إلى المشرق، وأخذ عنه «تاريخ الخطيب». حدَّث عنه في «التقييد».

ـ حَكَم بن محمد بن حَكَم الجذامي أبو العاصي يعرف بابن أفرانك القرطبي[٢] (٤٤٧).

له رحلة إلى المشرق، أثنى عليه كثيرًا، وهو أعلى شيخٍ له.

ـ حيَّان بن خلف بن حسين بن حيَّان أبو مروان القرطبي[٣] (٤٦٩).

أثنى عليه كثيرًا، وذكره في «شيوخه».

ـ زيادة الله بن عبدالملك بن زيادة الله بن علي التميمي الطُّبْني[٤].

روى عنه أبو علي بعض أخبار أبيه.

ـ سراج بن عبدالله بن سراج مولى بني مروان أبو القاسم القرطبي[٥] (٤٥٦).

قاضي الجماعة، ذكره أبو علي في «شيوخه» وأثنى عليه.

---

(١) «الصلة»: (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، و«تقييد المهمل»: (١/ ٥٧).
(٢) «الصلة»: (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨).
(٣) «الصلة»: (١/ ١٥٠ ـ ١٥١).
(٤) «التكملة»: (١/ ٢٦٧).
(٥) «الصلة»: (١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

ـ سليمان بن خلف بن أيوب الباجي أبو الوليد القاضي[١] (٤٧٤).

له رحلة إلى المشرق.

ـ سليمان بن سَمَاعَة بن مروان بن سَمَاعة أبو الربيع الطُّليطلي[٢].

اجتمع به ببطليوس وقرطبة وأثنى عليه، وذلك بخطه.

ـ طاهر بن مُفَوَّز بن أحمد المَعَافري أبو الحسن الشاطبي[٣] (٤٨٤).

أثبت الناس في ابن عبد البر.

ـ عبدالرحمن بن الحسن بن سعيد الخزرجي أبو القاسم المقرىء القرطبي[٤] (٤٤٦).

سمعه الغسَّاني غير مرة، ونقل عنه في ترجمته أشياء.

ـ عبدالرحمن بن خلف بن حكم بن البنَّا أبو المطرّف القرطبي[٥] (٤٥٤).

قرأ عليه القرآن ختماتٍ كثيرة.

ـ عبدالله بن طاهر بن محمد أبو القاسم البلخي التميمي[٦] (٤٨٨).

---

(١) «الصلة»: (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨)، «السير»: (١٨/ ٥٣٥).
(٢) «الصلة»: (١/ ٢٠١).
(٣) «الصلة»: (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٦).
(٤) «الصلة»: (١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠).
(٥) «الصلة»: (١/ ٣٢٢).
(٦) «فهرسة ابن خير»: (ص/ ٢٠١)، و«تاريخ الإسلام»، وفيات (٤٨٨)، =

كتب إليه من بغداذ يُجيزه بكتاب الخطابي «الأعلام في شرح البخاري».

ـ عبدالله بن علي بن عبدالعزيز بن فرج الغافقي[١].

ـ عبدالله بن محمد بن سعيد الأموي أبو محمد البُشكُلارِّي[٢] (٤٦١).

وكان شافعي المذهب.

ـ عبدالملك بن زيادة الله بن علي بن حسين التميمي أبو مروان[٣] (٤٥٦).

له رحلتان إلى المشرق، وذكره الغسَّاني وأثنى عليه كثيرًا.

ـ عبدالملك بن سراج بن عبدالله بن محمد مولى بني أمية أبو مروان القرطبي[٤] (٤٨٩).

أثنى عليه كثيرًا، وقرأ عليه «الدلائل» للسرقسطي سنة (٤٧٦) قراءة ضبطٍ وتصحيح.

ـ عبدالملك بن عبدالعزيز بن فِيرّه بن وهب بن غَرْدَنى أبو مروان المرسي[٥].

من تلاميذه، وأخذ عنه بعض ما عنده.

---

(١) «الصلة».

(٢) «الصلة»: (١/ ٢٧١)، وبشكلار قرية من قرى جيَّان.

(٣) «الصلة»: (١/ ٣٤٣)، و«بغية الملتمس»: (ص/ ٣٧٨)، و«جذرة المقتبس»: (ص/ ٢٦٥).

(٤) «الصلة»: (١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧)، و«فهرسة ابن خير»: (ص/ ١٩٢).

(٥) «الصلة»: (١/ ٣٤٧).

ـ عبدالواحد بن محمد بن موهب التُّجِيبي القَبْري أبو شاكر القرطبي[١] (٤٥٦)

أثنى عليه أبو علي.

ـ علي بن عثمان بن الحسين الرّبعي الصَّقلّي[٢].

قدم قرطبة تاجرًا، روى عنه الغسَّاني كتاب «اللمع» في أصول الفقه لأبي عبدالله الأزدي.

ـ عمر بن عبيدالله بن يوسف بن عبدالله الذُّهلي أبو حفص الزهراوي القرطبي[٣] (٤٥٤).

قرأ عليه «الأشربة وتحريم المسكر» للبزار، وذكر أنه اختلط في آخر عمره.

ـ المبارك بن سعيد بن محمد بن الحسن الأسدي أبو الحسن البغدادي يعرف بابن الخشَّاب[٤] (بعد ٤٩٠).

قدم الأندلس تاجرًا عام (٤٨٣)، وسمع منه أبو علي بقرطبة، وروى عنه في «التقييد».

ـ محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن منظور القيسي أبو عبدالله[٥] (٤٦٤).

---

(١) «جذوة المقتبس»: (ص/ ٢٧١)، و«الصلة»: (١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).
(٢) «الصلة»: (٢/ ٤٠٩).
(٣) «الصلة»: (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠)، و«فهرسة ابن خير»: (ص/ ٢٦٢).
(٤) «الصلة»: (٢/ ٥٩٩)، و«تقييد المهمل»: (١/ ٥٧).
(٥) «الصلة» (٢/ ٥١٨ ـ ٥٢٠)، و«فهرسة ابن خير»: (ص/ ٢١٠)، و«تقييد المهمل»: (١/ ١٨٩).

قرأ عليه بإشبيلية مقدمة «الضعفاء» للدارقطني ثم تولى قضاء قرطبة، وروى عنه في «التقييد».

ـ محمد بن أحمد بن مخلد بن عبدالرحمن بن بَقي بن مخلد أبو عبدالله القرطبي[١] (٤٧٠).

ـ محمد بن بشير المَعَافري الصيرفي أبو عبدالله القرطبي[٢] (٤٨١).

أثنى عليه أبو علي، وله رحلة إلى المشرق.

ـ محمد بن سعدون بن علي بن بلال القروي أبو عبدالله[٣] (٤٨٥).

أثنى عليه أبو علي.

ـ محمد بن عبدالعزيز بن أبي الخير بن علي الأنصاري أبو عبدالله القرطبي[٤].

أخذ عن الغسَّاني، وأخذ هو عنه فَتَدَبَّجا.

ـ محمد بن عتَّاب بن محسن أبو عبدالله الجُذَامي القرطبي كبير المفتين بها[٥] (٤٦٢).

ذكره الغسَّاني في كتاب «رجاله الذين لقيهم»، وقرأ عليه سنة (٤٤٨، ٤٥٣).

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٥٢١).
(٢) «الصلة»: (٢/ ٥٢٦).
(٣) «الصلة»: (٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧١).
(٤) «الصلة»: (٢/ ٥٤٣).
(٥) «الصلة»: (٢/ ٥١٥ ـ ٥١٧)، و«فهرسة ابن خير»: (ص/ ٨٢).

ـ محمد بن محمد بن بشير أبو عبدالله المَعَافري[١].

أجاز لأبي علي بكتب أبي حنيفة الدينوري.

ـ محمد بن هشام بن محمد بن عثمان بن عبدالله القيسي أبوبكر القرطبي[٢] (٤٨١).

أثنى عليه الغسَّاني.

ـ هبة الله بن عمَّار أبو الخطاب الكرماني[٣].

كتب إليه بخطه إجازة من الاسكندرية عقب شعبان سنة (٤٤٩) بمؤلفات الآجُرِّي.

ـ يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر بن عاصم أبو عمر النَّمَري القرطبي[٤] (٤٦٣).

روى عنه كثيرًا واختصَّ به، وروى عنه في «التقييد». وانظر ما سبق[٥].

---

(١) «فهرسة ابن خير»: (ص/٣٧٦).

(٢) «الصلة»: (ص/٥٢٦ ـ ٥٢٧).

(٣) «فهرسة ابن خير»: (ص/١٥٦ ـ ١٨٥)، ووقع في الموضع الأول: سنة (٤٤٧)! ووقوع التصحيف في «سبعة» و«تسعة» كثير، فلعلَّ أحدهما مصحَّف عن الآخر، واحتمال تعدد الإجازة فيه بعد.

(٤) «الصلة»: (٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤٢) وترجمته شهيرة.

(٥) (ص/ ٢٠).

ـ يوسف بن عيسى بن سليمان النحوي أبو الحجاج المعروف بالأعلم الشَنْتَمري[1] (٤٧٦).

كانت الرحلة في وقته إليه.

* * *

(١) «الصلة»: (٢/ ٦٤٣ ـ ٦٤٤).

*** مروياته**

عرف الحافظ أبو علي ـ رحمه الله ـ بسَعَة السَّماع، وكثرة الرواية في فنونٍ عديدة ـ كما سيأتي سردها ـ حتى قال أبو الحسن بن مُغِيْث: «وجمع من سَعَة الرواية ما لم يجمعه أحدٌ أدركناه»[١] ـ مع أنه قد أدرك من الكبار الكثير ـ لذلك رحل الناس إليه وعوَّلوا في الرواية عليه.

وقد أثبت أبو علي في «فهرسته» ما أخذه عن شيوخه، والمتصفِّح لـ«فهرسة ابن خير» يعرف مدى سَعَة رواية الغسَّاني، فكثير من الكتب التي رواها ابن خير هي من طريقه على اختلاف الفنون، وهذا حصرٌ لها مرتبة على الفنون على ترتيب ابن خير:

*** القراءات وعلوم القرآن:**

«المحبَّر في القراءات» لأبي بكر بن اشته[٢]، و«المرشد في القراءات السبع» و« التهذيب لاختلاف قراءة نافع في رواية وَرْش وأبي عَمْرو بن العلاء في رواية اليزيدي» و«اختلاف وَرْش وقالون عن نافع»، و«كتاب استكمال الفائدة» كلها لأبي الطيب بن غلبون[٣]. و«الوقف والابتداء» للأنباري رواية أبي سهل صالح بن إدريس[٤]. و«الوقف والابتداء» لابن النحَّاس[٥]. و«ناسخ القرآن ومنسوخه» لأبي عُبَيد[٦].

---

(١) «الصلة»: (١/ ١٤٢). ومثله قال ابن بشكُوال.
(٢) «الفهرسة»: (ص/ ٢٤).
(٣) (ص/ ٢٥ ـ ٢٧).
(٤) (ص/ ٤٤ ـ ٤٥).
(٥) (ص/ ٤٥).
(٦) (ص/ ٤٧ ـ ٤٩).

و«تفسير عبدالرزاق»[١]، و«ياقوتة الصراط في غريب القرآن» لأبي عمر المطرِّز[٢]. و«غريب القرآن» لليزيدي[٣]، و«فضائل القرآن» للهمداني[٤]، و«البيان عن تلاوة القرآن» لابن عبدالبر[٥]، و«أخلاق حَمَلة القرآن» للآجُرِّي[٦].

*** الموطَّآت وما يتصل بها:**

«موطأ مالك» رواية الليثي[٧]، رواية القعنبي[٨]، و«تفسير الموطأ» للداودي[٩]، و«مسند حديث الموطأ» لأبي عمر بن يزيد[١٠]، و«الملخّص» للقابسي[١١]، و«التقصِّي» لابن عبدالبر[١٢]، و«المستقصِيَة» و«رجال الموطأ» كلاهما لابن مزين[١٣].

---

(١) (ص/ ٥٤).
(٢) (ص/ ٦٠).
(٣) (ص/ ٦٧).
(٤) (ص/ ٧١).
(٥) (ص/ ٧٢).
(٦) (ص/ ٧٢).
(٧) (ص/ ٨١ ـ ٨٤).
(٨) (ص/ ٨٥).
(٩) (ص/ ٨٧).
(١٠) (ص/ ٨٨).
(١١) (ص/ ٩٠).
(١٢) (ص/ ٩١).
(١٣) (ص/ ٩٢ ـ ٩٣).

*** مصنَّفات الحديث المُسْنَدَة:**

«صحيح البخاري» رواية ابن السكن، والقابسي، والنَّسَفي[١]. و«صحيح مسلم»[٢]، و«سنن أبي داود» رواية ابن داسة، وابن الأعرابي، واللؤلؤي، والرَّمْلي[٣]، و«المراسِل» «والتفرُّد» و«أعلام النبوَّة» جميعها لأبي داود[٤]. و«سنن النسائي»[٥] رواية حمزة الكناني، وكتاب الإيمان والصلح من «المجتبى»[٦]، و«مصنف» أبي عبدالله محمد ابن عبد الملك[٧] و«المجتني» لأبي محمد بن أصبغ[٨]، و«المصنف» لعبدالرازق[٩]، «والمصنف» لابن أبي شيبة[١٠]. و«المصنف» لحماد بن سلمة[١١]، و«المصنف» لسفيان بن عُيينة[١٢]، «المصنف» لسعيد بن منصور[١٣]، و«جامع سفيان الثوري»[١٤]، و«مسند أبي بكر بن أبي

---

(١) (ص/ ٩٥ ـ ٩٧).
(٢) (ص/ ٩٩ ـ ١٠١).
(٣) (ص/ ١٠٢ ـ ١٠٤).
(٤) (ص/ ١٠٨ ـ ١١٠).
(٥) (ص/ ١١١ ـ ١١٢).
(٦) (ص/ ١١٣ ـ ١١٦).
(٧) (ص/ ١٢٤).
(٨) (ص/ ١٢٥).
(٩) (ص/ ١٢٩).
(١٠) (ص/ ١٣٢ ـ ١٣٣).
(١١) (ص/ ١٣٤).
(١٢) (ص/ ١٣٤).
(١٣) (ص/ ١٣٥).
(١٤) (ص/ ١٣٧).

شيبة»[١]، و«مسند البزار»[٢]، و«مسند بَقِي بن مخلد»[٣]، و«مسند أسد ابن موسى»[٤]، و«المنتخب» لعلي بن عبدالعزيز[٥]، و«مسند الحميدي عن سفيان بن عيينة»[٦]، و«مسند حديث الزهري بعلله والكلام عليه»[٧]، و«مسند حديث مالك بن أنس»[٨]، و«مسند حديث شعبة»، و«مسند حديث سفيان»[٩]، و«كتاب الإغراب» كلها للنسائي[١٠]، و«مسند حديث شعبة»[١١]، و«مسند حديث سفيان»[١٢]، و«مسند حديث سفيان بن عيينة» ثلاثتها للدولابي[١٣]، و«مسند حديث ابن جُريج»[١٤]، و«مسند حديث فُضَيل بن عياض» و«داود الطائي» و«مُفَضَّل بن مُهَلهل السعدي» كلها للنسائي[١٥]، و«مسند حديث الأوزاعي» لدُحَيْم[١٦]،

---

(١) (ص/ ١٣٧).
(٢) (ص/ ١٣٨ ـ ١٣٩).
(٣) (ص/ ١٤٠).
(٤) (ص/ ١٤٢).
(٥) (ص/ ١٤٣).
(٦) (ص/ ١٤٤).
(٧) (ص/ ١٤٥).
(٨) (ص/ ١٤٥).
(٩) (ص/ ١٤٦).
(١٠) (ص/ ١٤٦).
(١١) (ص/ ١٤٦).
(١٢) (ص/ ١٤٧).
(١٣) (ص/ ١٤٧).
(١٤) (ص/ ١٤٧).
(١٥) (ص/ ١٤٨).
(١٦) (ص/ ١٤٨).

و«مسند حديث الأوزاعي» للطبراني[١]، و«مسند حديث عُقَيل الأيلي» لمحمد بن عزيز[٢].

*** ومن سائر كتب الحديث:**

«القطعان» لابن وضَّاح[٣]، و«المعجم» لأبي ذر الهروي[٤]، و«الأربعين» و«الشريعة» و«النصيحة الكبير» و«تغيير الأزمنة» كلها للآجرّي[٥]، و«جزء حديث الحسن بن عرفة عن شيوخه»[٦].

*** كتب غريب الحديث:**

«غريب الحديث» لابن قتيبة[٧]، و«غريب الحديث» للخطابي[٨]، و«الدلائل في الغريب» لقاسم بن ثابت[٩]، و«المسائل» لابن قتيبة[١٠]، و«مختلف الحديث» للشافعي[١١]، و«شرح ابن الانباري، لغريب كلام هند بن أبي هالة في صفة النبي ﷺ»[١٢]، و«مختلف الحديث» لابن

---

(١) (ص/ ١٤٩).
(٢) (ص/ ١٤٩).
(٣) (ص/ ١٥٠).
(٤) (ص/ ١٥٤).
(٥) (ص/ ١٥٥).
(٦) (ص/ ١٧٧).
(٧) (ص/ ١٨٨).
(٨) (ص/ ١٩٠).
(٩) (ص/ ١٩٢).
(١٠) (ص/ ١٩٥).
(١١) (ص/ ١٩٦).
(١٢) (ص/ ١٩٧).

قتيبة[١]، و«الأعلام في شرح البخاري»، و«المعالم شرح سنن أبي داود»، و«تفسير الأدعية المأثورة» كلها للخطابي[٢].

*** كتب العلل والتواريخ ومعرفة الرجال ومايتصل بذلك:**

«علل حديث الزهري»، للذُّهلي[٣]، و«تاريخ أبي بكر بن أبي خيثمة»[٤]، و«المولد والوفاة» للدّولابي [٥]، و«مقدمة كتاب الضعفاء والمتروكين» للدارقطني[٦]، و«الأسماء والكنى» للدولابي[٧]، و«الاستغناء في أسماء المشهورين من حملة العلم بالكنى»[٨]، و«الاستيعاب»، و«الإنباه على قبائل الرواة» كلها لابن عبدالبر[٩]، و«جزء فيه تسمية رجال عبدالله بن وهب» رواية قاسم بن أصبغ عن محمد بن وضاح[١٠]، و«المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين» للحاكم[١١]، و«الطبقات»

---

(١) (ص/ ٢٠٠).
(٢) (ص/ ٢٠١).
(٣) (ص/ ٢٠٣).
(٤) (ص/ ٢٠٦).
(٥) (ص/ ٢٠٨).
(٦) (ص/ ٢٠٩).
(٧) (ص/ ٢١٣).
(٨) (ص/ ٢١٤).
(٩) (ص/ ٢١٤ ـ ٢١٥).
(١٠) (ص/ ٢٢٣).
(١١) (ص/ ٢٢٣).

لمسلم بن الحجاج[١]، و«الطبقات» لخليفة بن خياط[٢]، و«الطبقات» لعلي بن المديني[٣]، و«تاريخ سعيد بن عفير»[٤]، و«تاريخ يحيى بن معين» رواية الدوري[٥]، و«التاريخ لمعاوية بن صالح» عن يحيى بن معين[٦]، و«التاريخ» لخليفة بن خياط[٧].

*** كتب السير والأنساب ونحوها:**

«الدرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبد البر[٨]، و«سيرة» ابن هشام[٩]، و«الرِّدَّة» للواقدي[١٠]، و«فتوح الشام» لأبي إسماعيل الأزدي[١١]، و«فتوح مصر وإفريقية» لابن عبدالحكم[١٢]، و«نسب قريش» للزبير بن بكَّار[١٣]، و«النسب» لأبي عبيد[١٤].

---

(١) (ص/ ٢٢٥).
(٢) (ص/ ٢٢٥).
(٣) (ص/ ٢٢٥).
(٤) (ص/ ٢٢٨).
(٥) (ص/ ٢٢٨).
(٦) (ص/ ٢٢٩).
(٧) (ص/ ٢٣٠).
(٨) (ص/ ٢٣٢).
(٩) (ص/ ٢٣٣، ٢٣٥).
(١٠) (ص/ ٢٣٧).
(١١) (ص/ ٢٣٨).
(١٢) (ص/ ٢٣٨).
(١٣) (ص/ ٢٣٩).
(١٤) (ص/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

* **كتب الفقه المالكي:**

«المستخرجة من الأسمعة» للعتبي[١]، و«منتخب الأحكام» لابن أبي زمنين[٢]، و«الوثائق والسجلات» لابن العطار[٣]، و«مجالس ابن القاسم»[٤].

* **كتب أصول الدين وأصول الفقه وفضل العلم:**

«رسالة الحرَّة» للباقلاني[٥]، و«رسالة أبي عبدالله ابن مجاهد إلى أهل الثغر»[٦]، و«فرض طلب العلم» للآجُرِّي[٧]، و«رسالة القابسي في رتب العلم لطالبه»[٨].

* **كتب الأشربة:**

«الأشربة» لعلي بن المديني[٩]، و«الأشربة» لأحمد[١٠]، و«الأشربة وتحريم المسكر» للبزار[١١]، و«الأشربة» لبكر بن العلاء القشيري[١٢].

---

(١) (ص/ ٢٤٢).
(٢) (ص/ ٢٥١).
(٣) (ص/ ٢٥٢).
(٤) (ص/ ٢٥٤).
(٥) (ص/ ٢٥٧).
(٦) (ص/ ٢٥٨).
(٧) (ص/ ٢٦٠).
(٨) (ص/ ٢٦٠).
(٩) (ص/ ٢٦١).
(١٠) (ص/ ٢٦٢).
(١١) (ص/ ٢٦٢).
(١٢) (ص/ ٢٦٣).

* **كتب الفرائض:**

«الفرائض» لزيد بن ثابت[١]، و«المقنع في الفرائض» لأبي النجاء[٢]، و«مختصر الفرائض» له[٣]، و«الفرائض» لأبي علي شقران بن علي الهمداني[٤].

* **كتب التعبير والزهد والرقائق:**

«عبارة الرؤيا» لابن قتيبة[٥]، و«الرقائق» لابن المبارك[٦]، و«رقائق الفضيل بن عياض»[٧]، و«الزهد» لأحمد[٨]، و«فضائل التابعين» لسعيد ابن أسد بن موسى[٩]، و«الزهد والعبادة والورع» لأسد بن موسى[١٠]، و«الحب لله تعالى ومراتب أهله» للحارث بن أسد المحاسبي[١١]، و«اليقين» لزهير بن عباد[١٢]، و«سيرة عمر بن عبدالعزيز وزهده»

---

(١) (ص/ ٢٦٣).
(٢) (ص/ ٢٦٤).
(٣) (ص/ ٢٦٤).
(٤) (ص/ ٢٦٥).
(٥) (ص/ ٢٦٦).
(٦) (ص/ ٢٦٨).
(٧) (ص/ ٢٦٩).
(٨) (ص/ ٢٦٩).
(٩) (ص/ ٢٧٠).
(١٠) (ص/ ٢٧٠).
(١١) (ص/ ٢٧٢).
(١٢) (ص/ ٢٧٣).

للدورقي[١]، و«أخبار مكة وفضائلها» للأزرقي[٢]، و«أخبار مكة وفضائلها» للفاكهي[٣]، و«كتاب البكاء»، و«كتاب التهجد»، و«كتاب العقوبات»، و«كتاب السحاب والرعد والبرق»، و«محاسبة النفس»، و«الخائفين»، و«الورع»، و«الهواتف»، و«قصر الأمل»، و«القبور»، و«العوابد»، و«ذكر الموت» لابن أبي الدنيا[٤]، و«الاختصاص في ذكر الفقر والغنى»، و«الإخلاص ومعاني علم الباطن»، و«اختصار الطريق»، و«المحبة»، و«الصبر والتصبُّر»، و«العمر والشيب»، و«معاني الزهد والمقالات فيه» لأبي سعيد ابن الأعرابي[٥]، و«تواليف الآجري» [١٨ كتابًا][٦]، و«كتاب النصيحة الكبير» للآجري[٧]، و«كتاب التهجد» لإبراهيم بن الجنيد[٨]، و«كتاب البكاء» لدُحَيْم[٩]، و«آداب النفوس» لمحمد بن جرير الطبري[١٠]، و«كتاب الحسن بن أبي الحسن البصري إلى بعض إخوانه يرغِّبه في المقام بمكة»[١١]، و«حديث الزهاد الثمانية

---

(١) (ص/ ٢٧٣).
(٢) (ص/ ٢٧٩).
(٣) (ص/ ٢٧٩).
(٤) (ص/ ٢٨٢).
(٥) (ص/ ٢٨٤).
(٦) (ص/ ٢٨٥).
(٧) (ص/ ٢٨٥).
(٨) (ص/ ٢٨٧).
(٩) (ص/ ٢٨٧).
(١٠) (ص/ ٢٨٨).
(١١) (ص/ ٢٩٨).

الـذيـن انتهـى اليهـم الـزهـد» لعلقمـة بـن مـرثـد[١]، و«كتـاب الشفـاعـة» لإسماعيل القاضي[٢]، و«الصلاة على النبي ﷺ» لإسماعيل القاضي[٣].

* **كتب النحو واللغة والأدب:**

«الجمل» للزجاجي[٤]، و«أدب الكاتب» لابن قتيبة[٥]، و«شرح أدب الكاتب» لابن عليم[٦]، و«أبنية كتاب سيبويه» للزُّبيدي[٧]، و«لحن العامة» للزُّبيدي[٨]، و«خلق الإنسان» لثابت[٩]، و«الملاحن» لابن دريد[١٠]، و«كتاب الهمز» وكتب أخرى كثيرة لأبي زيد[١١]، و«نوادر ابن الأعرابي»[١٢]، و«كتاب النبات»، و«الأنواء»، و«القبلة» لأبي حنيفة الدينوري[١٣]، و«الأنواء»[١٤]، و«طبقات الشعراء» و«كتاب المسائل»

---

(١) (ص/ ٣٠٠).
(٢) (ص/ ٣٠٣).
(٣) (ص/ ٣٠٤).
(٤) (ص/ ٣٠٨).
(٥) (ص/ ٣٣٦).
(٦) (ص/ ٣٤٤).
(٧) (ص/ ٣٤٥).
(٨) (ص/ ٣٤٦).
(٩) (ص/ ٣٦٤).
(١٠) (ص/ ٣٦٦).
(١١) (ص/ ٣٧١).
(١٢) (ص/ ٣٧٢).
(١٣) (ص/ ٣٧٦).
(١٤) (ص/ ٣٧٧).

و«الخط» و«عيون الأخبار»[١]، و«معاني الشعر»[٢]، و«المَيْسِر» كلُّها لابن قتيبة[٣]، و«اختيارات المفضَّل والأصمعي»[٤]، و«عدة دواوين»[٥]، و«تواليف أبي إسحاق الشيرازي»[٦]، و«تواليف أبي الطيب عبدالمنعم بن عبيدالله بن غلبون»[٧].

* * *

(١) (ص/ ٣٧٨).
(٢) (ص/ ٣٧٨).
(٣) (ص/ ٣٧٩).
(٤) (ص/ ٣٩٠).
(٥) (ص/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).
(٦) (ص/ ٤٤٠).
(٧) (ص/ ٤٤١).

*** تلاميذه**

طبَّقت شهرة الحافظ أبي علي ـ رحمه الله ـ آفاق الأندلس وما جاورها من بلاد المغرب، فتسامع به الطلاب، وتسابقوا في الأخذ عنه والتتلْمُذ عليه، لا ينافسه في هذه المكانة أحدٌ من شيوخ الحديث وأهل العلم بالرواية والآثار.

قال القاضي عياض ـ تلميذه ـ: «شيخ الأندلس في وقته، وصاحب رحلتهم... رحل إليه الناس من الأقطار وحملوا عنه»[١] اهـ.

وقال ابن بشكُوال: «ورحل الناس إليه وعوَّلوا في الرواية عليه»[٢].

وقال ابن الأبَّار: «فكثر الراحلون إليه، وغصَّ مجلسُه»[٣].

وتصدَّر أبو علي بقرطبة بـ«المسجد الجامع»، فسمع منه أعلامُها وكبارُها وفقهاؤُها وجِلَّتها، فضلاً عن عموم الطلبة أو الراحلين إليها.

ولم يقتصر نشره للعلم في قرطبة فقط؛ بل حدَّث في أكثر مدن الأندلس التي نزلها كما سبق[٤]، فكان ناشرًا لعلمه، دائم العطاء، كثير الجلوس للطلبة، غير متبرِّم من ذلك، حتى في مرضه الأخير المُزْمِن، بل أكثرَ عنه الطلاب في المَرِيَّة أيام استشفائه هناك، وحتى وفاته. ومن

---

(١) «الغنية»: (ص/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).
(٢) «الصلة»: (١/ ١٤٢).
(٣) «المعجم»: (ص/ ٧٨).
(٤) في مبحث تنقلاته في الأندلس.

لم يستطع منهم لقاءه، فلا أقل من مراسلته بالاستجازة أو بالأسئلة كما هو الحال في القاضي عياض إذ كتب إليه بالإجازة مرتين، وغير واحدٍ كما أشرنا إليه في تراجمهم.

عنايته بطلابه:

مع هذه الكثرة الكاثرة من الطلاب الذين غصَّ بهم مجلسه ـ رحمه الله ـ فقد انتهج طريقًا سويًّا في تعليمهم وتربيتهم؛ فكان دائم التفقُّد لأحوالهم بالنصح والتوجيه، مع الإشادة بفاضلهم والعناية بالمتميز منهم والاعتراف بفوائدهم، وغير ذلك، ولكل ذلك شواهد التقطها من تراجمهم، ولم أكن لأُخلي هذا البحث منها.

* فممن اختصَّ به وأكثر عنه:

ـ أحمد بن محمد بن عبدالعزيز اللخمي أبو جعفر الإشبيلي (٥٣٣).

ذكر ابن بشكُوال ـ تلميذه ـ أنه اختصَّ بأبي علي وأخذ معظم ما عنده، وكان أبو علي يصفه بالمعرفة والذكاء ويرفع ذكره[١].

ومنهم: محمد بن أحمد بن محمد بن طاهر القيسي أبوبكر (٥٤٢).

ذكر ابن الأبَّار أنه: «اختصَّ بأبي علي الغسَّاني وسمع منه عامة ما عنده، ولازمه إلى حين وفاته؛ فكان يعرف بتلميذ الغساني»[٢].

---

(١) «الصلة»: (١/ ٨٢).

(٢) «معجم الصدفي»: (ص/ ١٥١)، و«الصلة»: (٢/ ٥٥٧).

ومنهم: محمد بن حيدرة المَعَافري (٥٠٥).

أكثر عنه واختصَّ به، وقعد بعده في «المسجد الجامع» بقرطبة وانتفع الناس به[١].

ومنهم: عبد الله بن أحمد بن سعيد بن بَرْبوع بن محمد الإشبيلي الحافظ (٥٢٢).

ذكر ابن بشكوال ـ تلميذه ـ أنه صَحِب أبا علي كثيرًا واختص به وانتفع بصحبته، وكان أبو علي يكرمه ويفضِّله، ويعرف حقَّه، ويصفه بالمعرفة والذكاء[٢].

وغيرهم[٣].

* ومن نُصْحه وإرشاده لهم:

ما وصَّى به تلميذَه أبا العلاء بن زهر (٥٢٥)، قال: «كنت عند أبي علي الجياني الحافظ ـ عند رحلتي إليه ـ فأشار عليَّ بصحبة الفقيْهَيْن المحدِّثين أبي بكر بن مفوّز ـ أثبت الناس في ابن عبدالبر ـ، وأبي جعفر ابن عبدالعزيز، والاستفادة منهما، وقال لي: ليس من هنا إلى مكة من هو فوقهما في هذا الباب أو كلامًا معناه هذا».

فانظر إلى هذه الوصية ما أنفعها للطالب، وكم ستحفظ له من الوقت والجهد!!.

---

(١) «معجم الصدفي»: (ص/ ٩٤).

(٢) «الصلة»: (١/ ٢٨٣).

(٣) انظر «الصلة»: (٢/ ٤٠٥، ٥٣٧، ٥٥٠، ٥٥٩، ٥٧٣). و«المعجم»: (ص/ ١١٤ ـ ٢٧٩).

وهذا تلميذه محمد بن حيدرة بن مفوَّز المَعَافري ت(٥٠٥) عن (٤٢) عامًا، كان قد أجاز له أبو عمر بن الحذَّاء في صغره، فتردَّد عن التحديث عنه تورُّعًا من أجل الصِّغر، حتى أمره بذلك أبو علي وحضَّه عليه؛ فانقاد له وأخذ برأيه، فعَلَت روايتُه واتصلت بهذا الشأن عنايتُه[١].

وهذا تلميذه علي بن أحمد أبو الحسن بن الباذش (٥٢٨) لما قَدِم عليه من غَرْناطة ـ وكان قد سمع عليه بها ـ حَمَله إلى أبي بكر المُصْحَفي وأبي مروان بن سراج[٢].

وكتب إليه أيضًا وهو بغَرْناطة: «أنه قدم عليكم رجلٌ صالح ـ يعني: عبدالعزيز بن عبدالوهاب القروي ـ عنده روايات فخذ عنه ولا يفوتنَّك»[٣]اهـ.

فانظر إلى هذا النُّصح وما فيه من إخلاص الشيخ ومحبته إفادة طلابه، فلم يحسد تلميذَه إذ صار مشاركًا له في شيخه مساويًا له في العلوِّ، بل حضَّه على ذلك، فبمثل هذه الأخلاق الرفيعة والمحبة للإفادة انتشرَ العلمُ وأثمرَ وانقادَ له الطلاب، وتخلقوا بأدب شيوخهم.

* ومن اعترافه بفضلهم وفوائدهم:

ـ فمنه ما تقدم لنا عند ذكر أبي جعفر الإشبيلي (٥٣٣)، وابن بربوع (٥٢٢) ـ ومنه ما جاء في ترجمة تلميذه أبي بكر محمد بن عبدالملك

---

(١) «معجم الصدفي»: (ص/ ٩٥).
(٢) «معجم الصدفي»: (ص/ ٢٧٤).
(٣) «الصلة»: (١/ ٣٥٧).

اللخمي الإشبيلي (٥٣٦) ـ وكان ملازمًا لأبي علي ـ أنه قُرِىء عليه في كتاب «الدلائل» لثابت السرقسطي:

يتلـــو نعـــامًـــا واردًا ومـــا دَرَى أَيْـــن وَقَـــعْ

فقال أبوبكر: هذا تصحيف، وإنما هو:

يتلـــو نعـــامًـــا واردًا وصـــادِرًا أيـــنَ وقـــعْ

وهو شعر حسنٌ فيه:

حتـــى إذا مـــا الحـــوتُ فـــي حـــوضٍ مـــن الـــدَّلْـــوِ كَـــرَعْ

ووازنَ الكـــــفَّ التـــــي فيهـــا خِضـــابٌ قـــد نَصَـــعْ

قـــال الـــدليـــلُ: عـــرِّســـوا فليـــسَ فـــي صُبْـــحٍ طَمَـــعْ

فسُرَّ به أبو علي، وقال: يكفينا هذا في يومنا[1]!!

فانظر إلى سروره بهذه الفائدة من تلميذه، وكيف شجَّعه وأشادَ به، فكم سيكون لهذا الصنيع من عظيم الأثر في نفس الطالب، الذي أصبح بَعْدُ: «أحد رجال الكمال بالأندلس علمًا وأدبًا وشرفًا ومنصبًا» كما قال ابن الأبَّار.

هذه إشراقات من حياة هذا الإمام مع طلابه، وكيف علَّمهم وأدَّبهم وربَّاهم، وهذا أوان سردهم مُرَتَّبِيْن على المعجم:

ـ إبراهيم بن أحمد بن خلف السلمي المعروف بابن فرتون أبو

(١) «معجم الصدفي»: (ص/ ١٣٢ ـ ١٣٣).

الحسن[١] (٥٣٧).

- إبراهيم بن إسماعيل بن عبدالله بن الفتح الحيدري المَرِيّ أبو إسحاق[٢].

- إبراهيم بن عبدالعزيز بن أبي تمام الطائي أبو إسحاق، من أهل غرناطة[٣].

سمع منه بقرطبة.

- إبراهيم بن محمد بن ثَبَات أبو إسحاق القرطبي[٤] (٥٤١).

وهو صهر أبي علي، روى عنه كثيرًا.

- إبراهيم بن محمد بن خيرة أبو إسحاق القرطبي[٥] (٥١٧).

أخذ عنه بقرطبة كثيرًا، وهو من الحفاظ.

- إبراهيم بن محمد بن سليمان بن خليفة أبو إسحاق[٦] من أهل مالقة.

- أحمد بن أحمد بن محمد الأزدي، يعرف بابن القصير أبو الحسن الغرناطي[٧] (٥٣١).

---

(١) «المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي»: (ص/ ٦٢).
(٢) «معجم الصدفي»: (ص/ ٥٧ ـ ٥٨)، و«التكملة»: (١/ ١٢٢).
(٣) «التكملة»: (١/ ١٢٤).
(٤) «الصلة»: (١/ ١٠٠ ـ ١٠١). وانظر ما تقدم في «أُسرته».
(٥) «الصلة»: (ص/ ١٠٠).
(٦) «التكملة»: (١/ ١٢٢).
(٧) «الصلة»: (١/ ٨١).

كان فقيهًا حافظًا.

ـ أحمد بن خلف بن عيشون بن خيار الجُذامي المقرىء أبو العباس، من أهل إشبيلية[١] (٥٣١).

أجاز له أبو علي.

ـ أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى الأنصاري أبو العباس، من أهل دانية[٢] (٥٢٠).

سمع أبا علي بالمَرِيَّة.

ـ أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالباري الأندلسي الهوَّاري أبو جعفر البطروجي، من أهل قرطبة[٣] (٥٤٢).

ـ أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري أبو جعفر بن الباذش الغرناطي، أصله من جيان[٤] (٥٤٠).

ـ أحمد بن علي بن أحمد بن يحيى بن رزقون القيسي أبو العباس[٥] (٥٤٢).

---

(١) «التكملة»: (١/ ٤٢)، و«بغية الملتمس»: (ص/ ١٦٤)، و«غاية النهاية»: (١/ ٥٢).

(٢) «الصلة» (١/ ٧٨ ـ ٧٩)، و«التكملة»: (١/ ٤٣ ـ ٤٤)، و«المعجم»: (ص/ ١١).

(٣) «تذكرة الحفاظ»: (٣/ ١٢٩٣)، و«الصلة»: (١/ ٨٤)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٦ ـ ٣٠)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ١٣٠).

(٤) «معجم الصدفي»: (ص/ ٣١ ـ ٣٥)، و«شجرة النور الزكية في طبقات المالكية»: (ص/ ١٣٢).

(٥) «معجم الصدفي»: (ص/ ٣٤ ـ ٣٥)، و«التكملة»: (١/ ٥١).

سمع منه بقرطبة.

ـ أحمد بن عمر بن خلف الهمداني أبو جعفر الغَرْناطي، المعروف بابن قبليل[١] (٥٢٦).

ـ أحمد بن عمران الأنصاري أبو العباس الطُّلَيْطلي[٢].

سمع من أبي علي بقرطبة، وعنده عنه أحاديث عوالي قرأها عليه القاضي عياض.

ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن رُشْد القرطبي أبو القاسم[٣] (٥٦٣).

له إجازة من أبي علي.

ـ أحمد بن محمد بن ذروة المراوي المقري أبو جعفر القرطبي[٤].

أخذ عن أبي علي «برنامجه»، وأجاز له في آخره.

ـ أحمد بن محمد بن عبدالعزيز اللخمي أبو جعفر، من أهل إشبيلية[٥] (٥٣٣).

اختص بأبي علي وأخذ معظم ما عنده، وكان أبو علي يصفه بالمعرفة

---

(١) «التكملة»: (١/ ٣٩)، و«بغية الملتمس»: (ص/ ١٨٤)، و«السير»: (١٩/ ٦٠٩).

(٢) «التكملة»: (١/ ٣٣)، و«الذيل»: (١/ ١ص ٣٥٢ رقم ٤٥٩).

(٣) «الصلة»: (١/ ٨٥)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٤٤ ـ ٤٦).

(٤) «التكملة»: (١/ ٣٧)، و«الذيل»: (١/ ٢ص ٤٢٤ رقم ٦٢٣).

(٥) «الصلة»: (١/ ٨٢ ـ ٨٣).

والذكاء ويرفع ذكره. وكان من أهل الاتقان والضبط والتقدم في اللغة والأدب...

ـ أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن عبدالعزيز بن حَمْدين التَّغلبي أبو القاسم، قاضي الجماعة بقرطبة[١] (٥٢١).

ـ أحمد بن محمد بن عمر التميمي أبو القاسم بن ورد، من أهل المَرِيَّة[٢] (٥٤٠).

من العلماء الحفاظ، لازمه حتى وفاته.

ـ أصبغ بن محمد بن أصبغ الأزدي أبو القاسم، من أهل قرطبة، وكبير المفتين بها[٣] (٥٠٥).

ـ بكر بن خلف بن محمد بن كوثر العَبْدري[٤].

ـ جعفر بن محمد بن مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي اللغوي أبو عبدالله ، من أهل قرطبة[٥] (٥٣٥).

أجاز له أبو علي.

ـ الخضر بن عبدالرحمن بن سعيد بن علي بن يبقى بن غاز بن

---

(١) «الصلة»: (١/ ٨١).
(٢) «الصلة»: (١/ ٨٣ ـ ٨٤)، و«المعجم للصدفي»: (ص/ ٢٣ ـ ٢٦).
(٣) «الصلة»: (١/ ١١٠)، و«التكملة»: (١/ ١٧١) ولم ينص على أنه أخذ عنه.
(٤) ذكره ابن الأبّار في «التكملة»: (١/ ١٧٨) ـ عرضًا ـ وقال: إنه وجده في السماعين من أبي علي الغسّاني، قال: ولا أعرفه.
(٥) «الصلة»: (١/ ١٢٩).

إبراهيم القيسي المقرىء أبو عمر[١] (٥٤٠).

أكثر عن أبي علي.

ـ خلف بن عباس بن حيّوية[٢].

قرأ عليه «التقصِّي» و«العلم» لأبي عمر سنة ٤٦٩ في بَطَلْيَوس.

ـ خلف بن محمد بن خلف الأنصاري يعرف بابن العربي، أبو القاسم من أهل المَرِيَّة[٣] (٥٠٠).

ـ خلف بن يوسف بن فرتون الشَّنْتَريني أبو القاسم يعرف بابن الأبرش[٤] (٥٣٢).

ـ زاوي بن مناد بن عطية الله بن المنصور الصنهاجي المعروف بابن تقسوط[٥] (٥٣٩).

أجاز له الغسَّاني.

ـ زهْر بن عبدالملك بن محمد بن مروان أبو العلاء الإيادي[٦] (٥٢٥).

---

(١) «الصلة»: (١/ ١٧٩)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٨٥ ـ ٨٦).
(٢) «التكملة»: (٤/ ٢٩)، في ترجمة عامر بن أحمد البطليوسي.
(٣) «الصلة»: (١/ ١٧٢).
(٤) «الصلة»: (١/ ١٧٤).
(٥) «معجم الصدفي»: (ص/ ٨٩ ـ ٩٠)، و«التكملة»: (١/ ٢٦٩).
(٦) «التكملة»: (١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٩)، و«السير»: (١٩/ ٥٩٦).

ـ سعد بن خلف المقريء أبو الحسن القرطبي[١] (٥٤٢).

ـ سليمان بن حَزْم السبائي أبو الربيع، من أهل المريّة[٢].

نزل عليه أبو علي فيها للاستشفاء، وسمع الناسُ في داره...

ـ شريح بن محمد بن شُريح بن أحمد بن شُريح الرُّعيني أبو الحسن المقرىء[٣] (٥٣٩).

أجاز له أبو علي.

ـ طلحة بن أحمد بن عبدالرحمن بن غالب المحاربي أبو الحسن ابن عم ابن عطية المفسِّر[٤].

ـ عامر بن أحمد بن خالص، أبو الحسن البَطَلْيَوسي[٥].

سمع منه ببطليَوس سنة (٤٦٩) «التقصِّي» و«العلم» لابن عبدالبر.

ـ عبدالجليل بن عبدالعزيز بن محمد الأموي المقرىء أبو الحسن، من أهل قرطبة[٦] (٥٢٦).

---

(١) «الصلة»: (١/ ٢٢٦)، و«التكملة»: (٤/ ١٠٦).
(٢) «معجم الصدفي»: (ص/ ٣٠٣)، و«التكملة»: (٤/ ٨٩).
(٣) «الصلة»: (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).
(٤) «معجم الصدفي»: (ص/ ٩٢)، و«التكملة»: (١/ ٢٧٠).
(٥) «التكملة»: (٤/ ٢٨ ـ ٢٩).
(٦) «الصلة»: (١/ ٣٦٨)، و«المعجم»: (ص/ ٢٦٤).

ـ عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن عطية بن خالد بن خفاف المحاربي[١] (٥٤١).

ـ عبدالرحمن بن أحمد بن إبراهيم بن أبي ليلى الأنصاري الغرناطي الحافظ[٢] (٥٦٦).

ـ عبدالرحمن بن أحمد بن خلف بن رضا المقريء أبوالقاسم[٣] (٥٤٥).

ـ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن الصَّقر أبوزيد الأنصاري[٤].

ـ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن نزار المرسي، من أهل شاطبة[٥] تـ(٥٤٠).

أخذ عنه «التقصِّي» لابن عبدالبر سنة (٤٩٥)بقرطبة.

ـ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن موسى الجهني يعرف بالبيَّاسي أبوالقاسم القرطبي[٦] (٥٢٥).

ـ عبدالرحمن بن محمد بن عبدالملك أبو مروان من أهل قرطبة[٧] (٥٦٤).

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧)، و«المعجم»: (ص/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣)، و«بغية الملتمس»: (ص/ ٣٧٦) وغيرها.

(٢) «تاريخ الإسلام»: وفيات (٥٦٦)، (ص/ ٢٥٠)، و«تذكرة الحفاظ»: (٤/ ١٢٣٤)، و«السير»: (٢٠/ ٥٠٦).

(٣) «الصلة»: (١/ ٣٣٦)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

(٤) «شجرة النور الزكية»: (ص/ ١٣٠ ـ ١٣١).

(٥) «التكملة»: (٣/ ٢٢).

(٦) «الصلة»: (١/ ٣٣٥).

(٧) «الصلة»: (١/ ٣٣٦)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٣٩ ـ ٢٤١).

ـ عبدالرحيم بن قاسم بن محمد النحوي المقريء أبو الحسن من أهل الفرج[١] (٥٤٣).

ـ عبد الرحيم بن محمد بن فرج بن سعيد بن هشام الخزرجي أبوالقاسم ويعرف بابن الفرس[٢] (٥٤٢).

ـ عبدالصمد بن أحمد بن سعيد الأموي الجيَّاني الأصل أبو محمد[٣] (بعد ٥٣٥).

ـ عبدالعزيز بن خلف بن عبدالله بن سعيد بن العباس الأزدي أبوبكر، سكن قرطبة[٤] (٥٤٤).

ـ عبدالله بن أحمد بن سعيد بن بربوع بن سليمان أبو محمد[٥] (٥٢٢).

اختص بصحبة أبي علي وانتفع به، وكان أبو علي يكرمه ويفضِّله ويعرف حقه، ويصفه بالذكاء والمعرفة.

ـ عبدالله بن أحمد بن سِماك العاملي أبو محمد الغَرناطي[٦] ت(٥٤٠).

ـ عبدالله بن أحمد بن عمر القيسي يعرف بالوصيدي أبو محمد، من

---

(١) «الصلة»: (١/ ٣٧٠).
(٢) «معجم الصدفي»: (ص/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، و«التكملة لكتاب الصلة»: (٣/ ٥٨ ـ ٥٩)، و«الإحاطة» (رقم: ١٧٥).
(٣) «معجم الصدفي»: (ص/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، و«الإحاطة» (رقم: ٢٥٤).
(٤) «معجم الصدفي»: (ص/ ٢٥٨).
(٥) «الصلة»: (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٦) «التكملة لكتاب الصلة»: (٢/ ٥٨)، و«بغية الملتمس»: (ص/ ٣٢٦)، و«الإحاطة»: (٣/ ٤١٠).

أهل مالقة[١] (٥٤٢).

ـ عبد الله بن خليفة بن أبي عُرْجُون التِّلِمْساني أبو محمد[٢] (٥٣٤).

ـ عبدالله بن علي بن عبدالله بن علي بن خلف بن أحمد بن عمر اللخمي يعرف بالرُّشاطي[٣] (٥٤٠).

اعتماده على الغسَّاني والصدفي، وبهما اختصَّ وعلا إسنادُه.

ـ عبدالله بن علي بن عبدالملك بن سَمَجون اللواتي الطَّنجي أبو محمد[٤] (٥٢٤).

ـ عبدالله بن محمد الأنصاري الأوسي، من أهل بجاية أبو محمد المعروف بالتامغَلْتي[٥].

لقي أبا علي بقرطبة، وسمع «الموطأ».

ـ عبدالله بن محمد بن أحمد بن عبدالله المخزومي أبو جعفر[٦].

سمع «التقصِّي» في سنة ٤٨٥.

ـ عبدالله بن محمد بن السِّيْد النحوي أبو محمد البَطَلْيَوْسي[٧] (٥٢١).

---

(١) «الصلة»: (١/ ٢٨٥).
(٢) «الصلة»: (١/ ٢٨٨).
(٣) «الصلة»: (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، و«معجم الصدفي»: (٧/ ٢ ـ ٢٢٠).
(٤) «التكملة لكتاب الصلة»: (٢/ ٣٠٣)، و«بغية الملتمس»: (ص/ ٣٣٦).
(٥) «التكملة لكتاب الصلة»: (٢/ ٣٠٤).
(٦) «التكملة لكتاب الصلة»: (٢/ ٢٦٨).
(٧) «الصلة»: (١/ ٢٨٢).

ـ عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي زمنين المَرِيّ من أهل غَرْناطة[١].

ـ عبدالله بن محمد بن عبدالله النفزي أبو محمد المعروف بالمرسي[٢] (٥٣٨).

أجاز له أبو علي.

ـ عبدالله بن محمد بن محمد بن علي الباهلي من أهل المَرِيَّة أبو محمد المعروف بابن قُرْقوب[٣].

حدَّث بكتاب «تقييد المهمل...» في الإسكندرية.

ـ عبدالله بن موسى بن عبدالله بن موسى أبو محمد القرطبي[٤] (٥٢٦).

ـ عبدالملك بن عبدالعزيز بن فيره بن وهب بن غَرْدَى أبو مروان الكاتب[٥] (٥٢٤).

أخذ عنه أبو علي أيضًا ـ فتدبَّجا ـ.

ـ عبدالملك بن محمد بن عمر التميمي يعرف بابن ورد أبو مروان[٦].

---

(١) «التكملة لكتاب الصلة»: (٢/ ٢٥٩)، و«الإحاطة»: (٣/ ٤١٢)، و«الديباج المذهب»: (١/ ٤٤٦).
(٢) «معجم الصدفي»: (ص/ ٢١٤ ـ ٢١٧).
(٣) «التكملة لكتاب الصلة»: (٢/ ٢٥٥)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٠٦).
(٤) «الصلة»: (١/ ٢٨٣).
(٥) «الصلة»: (١/ ٣٤٧)، و«المعجم»: (ص/ ٢٣٧).
(٦) «التكملة لكتاب الصلة»: (٣/ ٧٦)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٦٠ ـ =

ـ عبدالملك بن محمد بن هشام القيسي أبو الحسين المعروف بابن الطلاء[١] (٥٥١).

ـ عبدالملك بن مسرَّة بن خلف بن الفرج بن عُزير اليَحْصُبي أبو مروان من أهل شنتمرية الشرق[٢] (٥٥٢).

ـ عبدالمنعم بن مروان بن عبدالملك اللواتي من أهل طنجة أبو محمد[٣] (٥٢٤).

ـ عبدالمولى بن إسماعيل التونسي[٤].

رحل من تونس وسمع منه.

ـ عتيق بن محمد بن أحمد بن عبدالحميد الأنصاري أبو بكر، من أهل دانية[٥].

ـ علي بن إبرهيم بن علي بن أحمد أبو الحسن الأنصاري يعرف بابن اللوَّان[٦] (٥٣٣).

ـ علي بن أحمد بن خلف الأنصاري أبو الحسن المقري النحوي

= ٢٦١).

(١) «التكملة»: (٣/ ٧٩ ـ ٨٠)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٥١).

(٢) «معجم الصدفي»: (ص/ ٢٥٣).

(٣) «التكملة»: (٤/ ١٣٠)، و«نيل الإبتهاج»: (ص/ ١٨٧).

(٤) «الصلة»: (١/ ٣٧٢).

(٥) «الصلة»: (٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).

(٦) «الصلة»: (٢/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

المعروف بابن الباذش[١] (٥٢٨).

أخذ عنه بغَرناطة، ثم بقرطبة...

ـ علي بن أحمد بن محمد بن مروان الجُذامي أبو الحسن يعرف بابن نافع، من أهل المَرِيَّة[٢] (٥٣٢).

أكثر من الرواية عنه.

ـ علي بن عبدالرحمن بن مهدي التنوخي أبو الحسن ويعرف بابن الأخضر[٣] (٥١٤).

ـ علي بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عوسجة بن أزراق أبو الحسن، من أهل سرقسطة[٤].

سمع منه سنة ٤٩٥.

ـ علي بن عبدالله بن ثابت الأنصاري الخزرجي أبو الحسن من أهل غرناطة[٥] (٥٣٩).

أجاز له.

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٤٠٤)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦).
(٢) «الصلة»: (٢/ ٤٠٥)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).
(٣) «الصلة»: (٢/ ٤٠٤).
(٤) «التكملة»: (٤/ ١٨٠)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٨٥).
(٥) «التكملة»: (٤/ ١٩٠ ـ ١٩١)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٦٣)، و«بغية الملتمس»: (ص/ ٤١١).

ـ علي بن المبارك أبو الحسن من أهل قرطبة[١].

أجاز له.

ـ علي بن محمد بن درى الأنصاري أبو الحسن المقريء[٢] (٥٢٠).

ـ علي بن محمد بن عبدالله الجذامي أبو الحسن البَرْجي[٣] (٥٠٩).

ـ عون بن محمد بن أحمد بن عون بن محمد بن عون المَعَافري[٤] (٥١٥).

ـ عياض بن موسى بن عِياض أبو الفضل اليَحْصُبي[٥] (٥٤٤).

أجاز له غير مرة.

ـ عيسى بن إبراهيم بن عبدربّه بن جمهور القيسي أبو القاسم[٦] (٥٢٧).

ـ عيسى بن حزم بن عبدالله بن اليسع بن عمر الغافقي[٧].

ـ عيسى بن يوسف أبو موسى القاضي الأزدي يعرف بابن الملجوم[٨] (٥٤٣).

---

(١) «التكملة»: (٤/ ١٨١)، و«الذيل»: (٥/ ١ص ٤٠٤ رقم٦٨٥).
(٢) «الصلة»: (٢/ ٤٠٤)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٣٧٣).
(٣) «التكملة»: (٤/ ١٨٢)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٧١ ـ ٢٧٢).
(٤) «التكملة»: (٤/ ٣٩).
(٥) ترجمته شهيرة، «معجم الصدفي»: (ص/ ٢٩٤).
(٦) «الصلة»: (٢/ ٤١٦ ـ ٤١٧).
(٧) «التكملة»: (٤/ ٩).
(٨) «التكملة لكتاب الصلة»: (٤/ ١٦)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٢٩٠)، و«جذوة الاقتباس»: (٢/ ٥٠٠)، و«شجرة النور»: (ص/ ١٤٣).

اشترى من أبي علي نسخته من«السنن» لأبي داود.

ـ غالب بن عبدالرحمن بن غالب بن تمَّام بن عطية المحابي أبوبكر من أهل غَرناطة[١] (٥١٨).

ـ محمد بن إبراهيم بن أحمد بن أسود الغساني أبوبكر المَرِي[٢] (٥٣٦).

أكثر عن الغساني.

ـ محمد بن إبراهيم بن أحمد الجذامي أبو عبدالله من أهل قرطبة[٣] بعد (٥٤٠).

ـ محمد بن أحمد بن إبراهيم الجياني الملقب بالبغدادي[٤].

ـ محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم بن لب بيطَيْر التُّجِيبي أبو عبدالله يعرف بابن الحاج[٥] (٤٥٨).

أكثر عن الغساني.

ـ محمد بن أحمد بن مبارك أبو عبدالله المعروف بالقطَّان من أهل قرطبة[٦] (٥١٥).

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣).
(٢) «الصلة»: (٢/ ٥٥٣)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٢٦ ـ ١٢٧).
(٣) «التكملة»: (١/ ٣٦٠)، و«الذيل والتكملة»: (٦/ ٨٦).
(٤) «التكملة»: (٢/ ٩)، و«تذكرة الحفاظ»: (٤/ ١٢٣٤)، و«الذيل»: رقم (١١٥١)، و«جذوة الاقتباس»: (ص/ ٢٦٢).
(٥) «الصلة»: (٢/ ٥٥٠)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١١٤ ـ ١١٦).
(٦) «الصلة»: (٢/ ٥٤٣).

ـ محمد بن أحمد بن رُشْد المالكي أبو الوليد[١] (٥٢٠).

ـ محمد بن أحمد بن محمد بن طاهر القيسي أبوبكر[٢] (٥٤٢).

أخص تلاميذه سمع عامة ما عنده، ولازمه إلى حين وفاته، فكان يُعْرف «بتلميذ الغساني»، جاء أنه قرأ عليه سنة (٤٩٤) في شوال «غريب الحديث للخطابي».

ـ محمد بن أحمد بن نصر النفزي أبو عبدالله المعروف بالرُّندي[٣] (٥١٤).

ـ محمد بن إسماعيل بن عبدالملك الصَّدفي أبوالقاسم الزنجاني[٤] (٥٠٩).

ـ محمد بن أصبغ بن محمد بن محمد بن أصبغ الأزدي أبو عبدالله القرطبي[٥] (٥٣٦).

ـ محمد بن أغلب بن أبي الدوس أبوبكر من أهل مرسية[٦] (٥١١).

ـ محمد بن الحسن بن خلف بن يحيى بن إبراهيم الداني أبوبكر المعروف بابن برنجال[٧] (٥٣٦).

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧).
(٢) «الصلة»: (٢/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٥١ ـ ١٥٣).
(٣) «معجم الصدفي»: (ص/ ٩٩)، و«التكملة»: (١/ ٣٣٨).
(٤) «الصلة»: (٢/ ٥٤٩ ـ ٥٥٠)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١١٣).
(٥) «الصلة»: (٢/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥)، و«المعجم»: (ص/ ١٣٠ ـ ١٣١).
(٦) «التكملة»: (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦).
(٧) «معجم الصدفي»: (ص/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

ـ محمد بن حسين بن أحمد بن محمد الأنصاري أبو عبدالله المَرِي[١] (٥٣٢).

ـ محمد بن حسين بن أبي بكر الحضرمي المعروف بابن الحنَّاط أبوبكر[٢] (٥١٤).

لقيه بحَمَّة بجَّانة وسمع منه «التقصِّي» لابن عبدالبر وغيره.

ـ محمد بن حَيْدَرة بن أحمد بن مُفَوَّز المَعَافري أبوبكر من أهل شاطبة[٣] (٥٠٥).

أكثر عن الغسَّاني واختص به، وقعد بعده للإسماع بالمسجد الجامع فأخذ عنه الناس وانتفعوا به.

ـ محمد بن خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد أبوبكر ابن المقرىء من أهل قرطبة[٤] (٥٣٣).

ـ محمد بن خلف بن قاسم الخولاني أبو عبدالله، من أهل إشبيلية[٥].

ـ محمد بن خلف بن موسى الأوسي[٦].

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٥٥١)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٢٣ ـ ١٢٤).
(٢) «معجم الصدفي»: (ص/ ٩٨ ـ ٩٩)، و«التكملة»: (١/ ٣٣٩).
(٣) «الصلة»: (٢/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨)، و«المعجم»: (ص/ ٩٤ ـ ٩٦).
(٤) «الصلة»: (٢/ ٥٥٢).
(٥) «التكملة»: (١/ ٣٢٨)، و«الذيل والتكملة»: (٦/ ١٨٨).
(٦) «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية»: (ص/ ١٣٤).

ـ محمد بن داود بن عطية بن سعيد العكي أبو عبدالله الجراوي[١] (٥٢٥).

أخذ عنه كثيرًا.

ـ محمد بن رزق أبو عامر، من أهل المَرِيَّة[٢].

ـ محمد بن سليمان بن مروان بن يحيى القيسي أبو عبدالله، يعرف بالتونثي[٣] (٥٣٦).

ـ محمد بن عبدالرحمن بن سيد بن معمر المَذْحِجي أبو عبدالله، من أهل مالقة[٤] (٥٣٧).

ـ محمد بن عبدالرحمن المَذْحِجي أبو عبدالله من أهل غَرناطة وأصله من لوشة[٥] (قبل ٥٤٠).

ـ محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن الطفيل العبدي أبو الحسن يُعْرَف بابن عظيمة، من أهل إشبيلية[٦] (٥٤٣).

ـ محمد بن عبدالرحمن بن نبيل الرُّعَيني أبو عبدالله القرطبي[٧] (٥١٨).

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٥٧٣).
(٢) «التكملة»: (١/ ٣٥٠)، و«الذيل والتكملة»: (٦/ ١٩٩).
(٣) «الصلة»: (٢/ ٥٥٣)، و«المعجم»: (ص/ ١٢٤ ـ ١٢٦). ووقع في المعجم: «البوني».
(٤) «الصلة»: (٢/ ٥٥٦)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٣٧ ـ ١٣٨).
(٥) «التكملة»: (١/ ٣٦٢)، و«الذيل والتكملة»: (٦/ ٣٦٨).
(٦) «التكملة»: (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، و«غاية النهاية»: (٢/ ١٦٦).
(٧) «الصلة»: (٢/ ٥٤٤).

ـ محمد بن عبدالعزيز بن أحمد بن محمد بن زُغَيبة الكلابي أبو عبدالله المري[١] (٥٢٨).

ـ محمد بن عبدالعزيز بن أبي الخير بن علي الأنصاري أبو عبدالله المعروف بالمورووري[٢] (٥١٨).

وأخذ عنه الجيَّاني شيئًا.

ـ محمد بن عبدالله بن محمد خليل أبو عبدالله القيسي الأندلسي اللبلي[٣].

قرأ عليه «صحيح مسلم» وغيره.

ـ محمد بن عبدالملك بن عبدالعزيز بن محمد أبوبكر القرطبي الوزير الكاتب يعرف بابن المرجى[٤] (٥٣٦).

قرأ عليه «النسب» لأبي عبيد.

ـ محمد بن عبدالملك بن علي بن نصير الغافقي، من أهل مرسية[٥].

سمع«صحيح البخاري» وغيره.

ـ محمد بن عبدالواحد أبو عبدالله ابن التيَّان من أهل المُرْسية[٦].

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٥٤٩)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١١١ ـ ١١٣).
(٢) «الصلة»: (٢/ ٥٤٣)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٠٠).
(٣) «معجم الصدفي»: (ص/ ١٨١)، و«التكملة لكتاب الصلة»: (٢/ ٤٣).
(٤) «الصلة»(٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٦)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٣٢)، و«فهرسة ابن خير»: (ص/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).
(٥) «التكملة»: (١/ ٣٦٠).
(٦) «التكملة»: (١/ ٣٥٣)، و«توضيح المشتبه»: (١/ ١٨٢).

ـ محمد بن علي بن عبدالمؤمن الرُّعَيْني الحاكم أبو عبدالله الغَرْناطي[١] (٥٤٠).

ـ محمد بن عمر بن عبدالله العُقَيلي ، من أهل بَلَنسية يعرف بابن القبَّاب أبوبكر[٢] (بعد ٥٣٠).

ـ محمد بن عيسى بن حُنَين التميمي القاضي أبو عبدالله ابن الدقاق[٣] (٥٠٥).

ـ محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن محمد القرشي الأموي أبو عبدالله يعرف بالأحمر[٤] (٥٤٢).

ـ محمد بن محمد بن علي بن حكم الباهلي أبو عبدالله المعروف بالقرقوبي[٥].

أُخِذَ عنه «تقييد المهمل» في المشرق مع ابنه (عبدالله وقد تقدم)، وكان ضعيف الخط جدًّا، أخذ عنه السِّلَفي وأبو محمد العثماني وأخوه أبو الفضل، وحدثوا عنه «بتقييد المهمل».

ـ محمد بن محمد بن محمد بن عبدالله بن مسلمة أبوبكر القرطبي[٦] (٥٤٥).

أكثر عن الغساني.

---

(١) «معجم الصدفي»: (ص/١٤٩)، و«التكملة»: (١/٣٦٦).
(٢) «التكملة»: (١/٣٥٣)، و«معجم الصدفي»: (ص/١٢١).
(٣) «المعجم»: (ص/٩٦).
(٤) «معجم الصدفي»: (ص/١٥٣ ـ ١٥٥).
(٥) «معجم الصدفي»: (ص/٩٦ ـ ٩٨)، و«التكملة»: (١/٣٣٦).
(٦) «الصلة»: (٢/٥٥٩ ـ ٥٦٠).

ـ محمد بن أبي الخصال مسعود الغافقي أبو عبدالله ذو الوزارتين[١] (٥٤٠).

أجاز له ما رواه.

ـ محمد بن نجاح الأموي أبو عبدالله القرطبي[٢] (٥٣٢).

ـ محمد بن يونس بن مُغِيْث بن محمد الأنصاري أبو وليد المعروف بابن الصَّفَّار[٣] (٥٤٧).

ـ موسى بن أحمد بن موسى بن الحسن ابن قُنْتُلَة من أهل مرجيق بغربي الأندلس[٤] ت(٥٠٧).

ـ موسى بن سيِّد بن إبراهيم الأموي أبوبكر من أهل الجزيرة الخضراء[٥].

أجاز له أبو علي.

ـ موفَّق مولى يوسف بن إبراهيم المعروف بالمنسالي أبو الحسن المَرِي[٦].

سمع من أبي علي «التقصِّي» وغيره في المحرم ٤٩٦ بحَمَّة بجانة.

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٥٥٧)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٤٤ ـ ١٤٩). ووقع في «الصلة»: محمد بن مسعود أبي الخصال! وهو وهم لعله من الطباعة.
(٢) «الصلة»: (٢/ ٥٥٢).
(٣) «الصلة»: (٢/ ٥٦٠)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٦٢).
(٤) «التكملة»: (٢/ ١٧٦).
(٥) «التكملة»: (٢/ ١٧٨).
(٦) «التكملة»: (٢/ ١٠٧)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

ـ هشام بن أحمد بن سعيد أبو الوليد القرطبي المعروف بابن العوّاد[١] (٥٠٩).

ـ يحيى بن خلف بن النفيس الحميدي أبوبكر المعروف بابن الخلوف[٢] (٥٤١).

ـ يحيى بن عَمْرو بن بقا الجُذَامي أبوبكر ويعرف بالمرجوني[٣].

ـ يحيى بن محمد بن أبي مطرِّف أبو الحكم القرطبي[٤] (٥٢٦).

ـ يحيى بن موسى بن عبدالله أبوبكر القرطبي[٥] (٥٤١).

ـ يوسف بن أيوب بن القاسم الفهري أبو الحجاج الشاطبي[٦] (٥١٢).

أجاز له في سنة(٤٧٠) بخطه ما رواه لا ما ألَّفه.

ـ يوسف بن عبدالعزيز بن محمد بن رُشْد القيسي أبو الوليد القرطبي[٧] (٥٤٤).

يوسف بن يبقى بن يوسف التُّجِيبي النحوي من أهل المَرِيَّة[٨] (بعد ٥٤٢).

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٦١٨ ـ ٦١٩).
(٢) «التكملة»: (٤/ ١٧٠).
(٣) «الصلة»: (٢/ ٦٣٥ ـ ٦٣٦).
(٤) «الصة»: (٢/ ٦٣٦).
(٥) «الصلة»: (٢/ ٦٣٦).
(٦) «التكملة»: (٤/ ٢٠٢)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ٣١٣ـ٣١٤).
(٧) «التكملة»: (٤/ ٢٠٨)، و«معجم الصدفي»: (ص/ ١٣٤).
(٨) التكملة: (٤/ ٢٠٧ -٢٠٨)، و«تذكرة الحفاظ»: (٤/ ١٢٣٤).

- يوسف بن موسى الكلبي الضرير أبو الحجاج من أهل سَرَقُسْطة[١] (٥٢٠).

- يونس بن محمد بن مُغِيْث بن محمد أبو الحسن القرطبي[٢] (٥٣٢).

- أبو عامر بن المستعين بالله أبي جعفر أحمد بن المؤتمن الجذامي السرقسطي، من أبناء الملوك[٣].

* * *

* استدراك

ومن تلاميذه: محمد بن أحمد بن محمد بن أبي خيثمة الجبَّائي أبو الحسن[٤] (٥٤٠).

---

(١) «الصلة»: (٢/ ٦٤٤)، ووقع فيها «الجبائي» بدل «الجياني» عند ذكر روايته عن أبي علي!.

(٢) «الصلة»: (٢/ ٦٤٩ ـ ٦٥٠)، و«بغية الملتمس»: (ص/ ٥١٣).

(٣) «معجم الصدفي»: (ص/ ٣٠٠).

(٤) «الإحاطة في أخبار غرناطة»: (٢/ ٣١٥).

*** مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:**

تبوَّأ الحافظ أبو علي مكانةً علمية كبيرة في حياة شيوخه، فهذا شيخه الإمام ابن عبدالبر يقول له: «أمانة الله في عنقك، متى عثرت على اسمٍ من أسماء الصحابة لم أذكره إلا ألحقته في كتابي» يعني: «الاستيعاب».

وقد توفي ابن عبدالبر سنة (٤٦٣) وعُمر الغسَّاني ٣٦عامًا، فهذا يدل على منزلة أبي علي عند شيخه.

وتقدم لنا ما تأثَّله أبو علي من المكانة والشهرة حتى تكاثر عليه الطلبة من جميع الأقطار (انظر مبحث تلاميذه)، وتقدم لنا أيضًا سَعَة رواياته لكتب العلم بجميع صنوفها (أنظر مبحث مروياته).

وقد تجلَّت كثير من علوم الغسَّاني في كتابه العظيم «تقييد المهمل» من الدقة والضبط، ومعرفة الرجال ومنازلهم وأنسابهم، وتمييز ما أشكل منها، والكلام على علل الحديث والتحقيق فيها على طريقة كبار المحدِّثين وأصحاب المعرفة بالعلل، وكذلك معرفته بروايات الكتب واختلافها، وغيرها من الفنون الحديثية.

وقد اعتمده في كلِّ ذلك الأئمةُ الحفَّاظ، فهذا الحافظ الذهبي يجعله«ممن إذا تكلَّم في الرجال قُبِل قوله، ورُجِع إلى نقده» فيذكره في كتابه «ذكر من يُعْتَمد قولُه في الجرح والتعديل»: (ص/ ٦١)، والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ»: (ص/ ٣٣١)، و«فتح المغيث»: (٤/ ٣٦٠). ويعتمده الحافظان المِزيُّ وابن حجر فينقلان كثيرًا من أقواله في كتبهما. وفي «إكمال المعلم» (١/ ٩٢) و«المفهم» (١/ ٩٢) نصٌّ مهمّ له في تقسيم الرواة إلى سبع طبقات.

وكذا اعتمد عليه الحفَّاظ في الضبط، فقلَّما يوجد كتاب ـ بعد الغسَّاني ـ إلا وهو ينقل منه ويعوِّل عليه كما في «مشارق الأنوار»، و«الأنساب» و«توضيح المشتبه» وغيرها[١].

كما اعتمد على كلامه في أوهام الرواة في «الصحيحين» كلُّ من جاء بعده كما في «فتح الباري» في مواضع كثيرة جدًّا، و«عمدة القاري»، وكما في «المعلم» للمازَري ـ وقد نقل كلامه برمَّته دون عزو ـ والقاضي عِياض، والنووي وغيرهم[٢].

وقد ذكره في الحفاظ: ابنُ الدبَّاغ، والذهبي، وابن عبدالهادي، وابن ناصر الدين، والسيوطي.

وهذه بعض نصوص العلماء في الثناء عليه وبيان منزلته:

ـ قال أبوالحسن بن مُغِيْث (٥٣٢)ـ نقله عنه ابن بشكوال[٣] ـ: «كان من أكمل من رأيتُ علمًا بالحديث، ومعرفةً بطرقه، وحفظًا لرجاله، عانى من كتب اللغة وأكثر من رواية الأشعار، وجمع من سَعَة الرواية ما لم يجمعه أحدٌ أدركناه، وصحَّح من الكتب ما لم يصححه غيره من الحفَّاظ، كُتُبه حجة بالغة»اهـ.

ـ وقال تلميذه أبو محمد بن عطية[٤] (٥٤١): «الفقيه الإمام الحافظ... أحد من انتهت إليه الرياسة بالأندلس في علم الحديث

---

(١) انظر مبحث: أثر «تقييد المهمل» فيما بعده من الكتب.

(٢) انظر المبحث السابق.

(٣) «الصلة»: (١/ ١٤٢).

(٤) «فهرسة ابن عطية»: (ص/ ٧٧ ـ ٧٨).

وإتقانه، والمعرفة بعلله ورجاله، مع تصرُّفٍ في علم النحو والغريب والأدب والشعر»اهـ.

ـ وقال القاضي عياض[١] ـ تلميذه ـ (٥٤٤): «الشيخ الحافظ... شيخ الأندلس في وقته، وصاحب رحلتهم، وأضبط الناس لكتابٍ، وأتقنهم لرواية، مع الحظ الوافر من الأدب والنَّسب، والمعرفة بأسماء الرجال، وسَعة السماع»اهـ.

ـ وقال ابن بَشْكُوال[٢] (٥٧٨): «رئيس المحدثين بقرطبة... وكان من جهابذة المحدِّثين، وكبار العلماء المسندين، وعُني بالحديث وكتبه وروايته وضبطه، وكان حسن الخط جيِّد الضبط، وكان له بَصَرٌ باللغة والإعراب، ومعرفةٌ بالغريب والشعر والأنساب، وجمع من ذلك كُلِّه ما لم يجمعه أحد في وقته، ورحل الناس إليه، وعولوا في الرواية عليه»اهـ.

ـ وقال الضَّبِّي[٣] (٥٩٩): «إمام، محدِّث، حافظ، عالم بالرِّجال»اهـ.

ـ وقال الذهبي (٧٤٨) في «سير النبلاء»[٤]: «الإمام الحافظ المجوِّد، الحجة الناقد، محدِّث الأندلس... كان من جهابذة الحفاظ، قويّ العربية، بارع اللغة، مقدّمًا في الآداب والشعر والنسب...»اهـ.

---

(١) «الغنية»: (ص/ ٢٠١)، و«الإلماع»: (ص/ ١٩٢ ـ ١٩٣).
(٢) «الصلة»: (١/ ١٤١ ـ ١٤٢).
(٣) «بغية الملتمس»: (ص/ ٢٤٩).
(٤) (١٩/ ١٤٨ ـ ١٤٩).

وبنحوه قال في«التذكرة» و«العبر».

وقال في«تاريخ الإسلام»[١]: «الحافظ. . .رئيس المحدثين بقرطبة؛ بل بالأندلس» ثم ذكر كلام ابن بشكوال الآنف.

وذكره ابن عبدالهادي (٧٤٤) في «مختصر طبقات علماء الحديث»[٢] وأثنى عليه بالحفظ والمعرفة.

وقال الصفدي (٧٦٤): «كان إمامًا في الحديث والأدب. . .وكان حسن الخط، جيِّد الضبط، وله معرفة بالغريب والشعر والنَّسب. . .رحل الناسُ إليه، وعوَّلوا عليه»[٣]اهـ.

وقال ابن فَرْحُون المالكي (٧٩٩): «إمام عصره في الحديث، رَأس فيه أهل عصره، وحاز السَّبْق لمعرفته برجاله وصحيحه وسقيمه ولغته، وبرع في إتقانه وضبطه، حتى لم يكن في عصره أتقن منه، رحل الناس إليه من كل قطر ومكان»[٤]اهـ.

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢) في«التَّبْيان لبديعة البيان»[٥]: «كان أحد أركان الحديث بقرطبة وما داناها، وصنَّف في العربية واللغة والأنساب وما ضاهاها، رحل الناس إليه، وعولوا في النقل عليه، ووصفوه بالحفظ والنباهة والأمانة، مع الجلالة والتواضع والصِّيانة»اهـ.

---

(١) وفيات (٤٩٨)، (ص/ ٢٧٧).
(٢) (٤/ ٧ ـ ٨).
(٣) «الوافي بالوفيات»: (١٣/ ٣٢).
(٤) «الديباج المُذْهَب»: (ص/ ١٠٥).
(٥) (ق١٤٢/ ب).

وقال ابن العماد الحنبلي (١٠٨٩): «أحد أركان الحديث بقرطبة. . . وكان كامل الأدوات في الحديث، علاَّمة في اللغة والشعر والنسب، حَسَن التصنيف نقَّادًا»[١] اهـ.

والثناء عليه كثير منتشر.

* * *

(١) «شذرات الذهب»: (٣/ ٤٠٩).

* مَؤَلَّفَاتُه:

لم يكن الحافظ أبو عليّ ـ رحمه الله تعالى ـ مُكثرًا من التأليف، فإن عدد مؤلفاته التي ذكرت له لم تتجاوز العشرة، وهذا في العُرْف لا يُعَدُّ مكثرًا من التأليف.

ولا تخضع كثرة التآليف وقِلَّتها ـ لدى العالم ـ لمعايير وأسباب ثابتة ومنضبطة، بل لكل عالمٍ أسباب خاصة تعود غالبًا إلى طبيعة النفس وميلها الى التأليف والجمع باعتباره ـ أي التأليف ـ أحد طرق تبليغ العلم ونشره.

كما يعود ـ أيضًا ـ إلى كون التأليف موهبة ورزقًا، فكم من عالمٍ متضلِّع في العلم لم يُرزق التأليفَ ولا حُسْنه[1]!!

---

(١) وأستحضر الآن ممن لم يُرْزق التأليف العلامة علي بن محمود الحنبلي الحموي (٨٢٨)، قال الحافظ ابن حجر ـ قرينه ـ في «إنباء الغمر»: (٨/ ٨٦): «ومع طول ملازمته للاشتغال ومناظرته للأقران والتقدم في العلوم؛ لم يشتغل بالتصنيف، وكنت أحرِّضه على ذلك، لما فيه من بقاء الذكر، فلم يوفَّق لذلك»اهـ.

وممن لم يُرزق المَلَكة العلامة عزالدين بن جَماعة (٨١٩)، قال الحافظ ابن حجر ـ تلميذه ـ في «إنباء الغمر»: (٧/ ٢٤١): «وكان أعجوبة دهره في حُسن التقرير، ولم يُرزق مَلَكةً في الاختصار ولا سعادةً في حُسن التصنيف، بل بين لسانه وقلمه كما بينه هو وآحاد طلبته»اهـ.

ولا يُشْكِل على ما ذكرنا من قِلَّة تآليفه، ما ذكره الإمام الذهبي في «السير»[١] إذ قال: «وله تصانيف كثيرة في هذه الفنون...» أي: الحديث واللغة والشعر والأنساب. ولا ما قاله الحافظ ابن ناصرالدين الدمشقي في «التبيان»[٢] إذ قال: «صنّف في العربية واللغة والأنساب وما ضاهاها...».

فكلامهما ـ وعبارة الذهبي أصرح ـ ليس دقيقًا في وصفِه بكثرة المؤلَّفات، ذلك أن الذهبيَّ ـ وتبعه ابنُ ناصر الدين ـ قد أخذ كلامه في وصف أبي عليٍّ عن ابن بشكُوال، فقال عَقِبه: «نَعَتَه بهذا وأكثر منه خَلَفُ بن عبدالملك الحافظ» أي: ابن بشكُوال. إلا أنه قد تصرَّف فيه بحسب ما فهم.

فإذا ما عدنا إلى كلامه في كتابه «الصلة» وتأمَّلناه بِدِقَّة، تبيَّن لنا أنه لم يصفه بما فهمه الذهبي، فعبَّر عنه بالمعنى، فحمَّله ما لا يحتمل، وبذِكْر نصِّ عبارة ابن بشكُوال يتَّضح المراد، قال: «وكان له بصرٌ باللغة والإعراب، ومعرفة بالغريب واللغة والأنساب، وجمع من ذلك كله ما لم يجمعه أحد في وقته...»اهـ.

ففهم الذهبيُّ وابنُ ناصر من قوله «وجَمَع من ذلك...» أنه ألَّف في تلك الفنون ما لم يؤلِّفه أحدٌ! وهذا فهم مجانب للصواب، إذ المعنى المتبادر، أنه اعتنى بهذه الفنون عنايةً عظيمة، وحصَّل منها وحفظ واستفاد ما لم يَحْصُل لأحدٍ في عصره مثله، وهذا واضح من سيرة أبي علي.

---

(١) (١٩/١٤٩).

(٢) (ق١٤٢/ب).

أما أنه صنَّف في تلك الفنون ما لم يصنِّفه أحدٌ في عصره، فيردُّه أنا لم نجد له ولا مصنَّفًا واحدًا في تلك الفنون، بل مصنفاته حديثية، ويردُّه ـ أيضًا ـ شاهد الوجود، إذ عدد مؤلفاته لم يتجاوز العشرة، وفي عصره من هو أكثر منه تأليفًا.

فاندفع بذلك ما في كلامهما، وإن اغترَّ به بعضهم!

وهذا ذِكْر ما وقفنا على ذِكْره منها:

* برنامج أبي علي الغسَّاني[1]= فهرسة أبي علي...

١ـ «تسمية شيوخ أبي داود السجستاني في مصنَّفه»[2].

وهذا الكتاب طُبِعَ مرَّتين، الأولى: عام ١٤١٨، بدار الكتب العلمية، تحقيق بسيوني زغلول مع «أسماء شيوخ البخاري المهملين» ـ وهو قطعة من التقييد ـ.

والثانية: عام ١٤٢٠، بدار ابن حزم، تحقيق: جاسم بن محمد بن حمود الفجِّي، اعتمد فيها على نسختين خطيَّتين، وأثبت في هوامشها حواشِيَ لابن الدبَّاغ وغيره.

إلا أنه لم يُشر إلى طبعة زغلول بشيءٍ، فلعلَّه لم يقف عليها.

وقد ذكر أبو علي في هذا الكتاب (٤٤٩) شيخًا لأبي داود، رتّبهم على حروف المعجم باعتبار الاسم الأول فقط دون الآباء، وغلب على

---

(١) سمَّاه بذلك ابن خير في «الفهرسة»: (ص/ ٢٣٥).

(٢) «الفهرسة»: (ص/ ٢٢١ـ٢٢٢).

التراجم الإيجاز مع دقة المعلومات، وقد استقلَّ فيه كثيرًا بتعديل الرواة وجرحهم، واستفاد منه عددٌ من الأئمة في كتبهم، كالمزِّي ومغلطاي وابن حجر والذهبي وغيرهم.

٢ـ «تَقْيِيْد المُهْمَل وتَمْيِيْز المُشْكِل»

وهو أشهر كتبه وأوسعها، وسيأتي الحديث عنه مفصَّلاً.

٣ـ «التاريخ»

ذكره ابن بشكُوال في «الصلة»: (١/ ١٥١)، فبعد أن نقل كلامًا للغسَّاني قال: «ذكر ذلك أبو علي الغسَّاني ووصفه بالصدق، فيما حكاه في «تاريخه»»اهـ.

فهل هذا «التاريخ» كتاب مستقلٌّ غير «البرنامج أو الفهرسة»؟ يبدو أنه غيره، يؤيده أنه قد نقل عن «فهرسة شيوخه» في الصفحة نفسها التي ذكر فيها «التاريخ» والله أعلم.

*«حاشية الاستيعاب»= ذيل الاستيعاب

٤ـ «ذيل الاستيعاب»

قال السُّهيليّ في «الروض الأُنُف»[1]: «حدثنا أبوبكر بن طاهر، عن أبي علي الغسَّاني أنَّ أبا عمر بن عبدالبر قال له: أمانة الله في عنقك، متى عثرت على اسمٍ من أسماء الصحابة لم أذكره، إلا ألحقته في كتابي، يعني «الاستيعاب».

(١) (٣/ ٢٨٣)، ونقله الذهبي في «السير»: (١٩/ ١٤٩).

فاستجاب أبو علي لطلب شيخه، فصار يُلْحِق كلَّ صحابيٍّ لم يذكره ابن عبدالبر في كتابه، حتى اجتمع له منها عدد صالح.

وهذا الكتاب من مصادر ابن الأثير في كتابه «أُسْد الغابة» كما صرَّح به في مقدمته (١/ ١٠)، كما التزمَ الإشارة إليه في كلِّ صحابيٍّ ينقله منه، وقد أحصيتُ تلك الإشارات من مجلَّداته الست فبلغت اثنين وسبعين موضعاً.

وهذا الكتاب رآه الحافظ ابن حجر -أيضاً- واقتبس منه في كتابه «الإصابة» في مواضع، واختلفت تسميته له، فنقل منه باسم «حاشية الاستيعاب»، وباسم «ذيل الاستيعاب»، وباسم «أوهام ابن عبدالبر» وأحيانًا ينقل منه دون تسمية، بل يكتفي باسم المؤلِّف[١]، كما بين ذلك كله الدكتور شاكر محمود عبدالمنعم في كتابه «ابن حجر: مصنَّفاتُه ودراسةٌ في منهجه وموارده في كتابه الإصابة»[٢].

أقول: ثم رأيتُ في كتاب «تخريج الدلالات السمعية» للخزاعي (٧٨٩) نقلاً كثيرًا عن نسخةٍ من «الاستيعاب» بخطِّ الحافظ أبي علي، وفي هذه النسخة طررٌ وتعليقات وحواشٍ كثيرة بخطِّه أيضًا، نقل الخزاعيُّ عددًا منها[٣] أكثرها في ضبط مُشكل أو بيان مهمل أو شرح غريب.

---

(١) تحرفت فيه ـ أحيانًا ـ «الجيَّاني» إلى «الجبائي»!

(٢) (٢/ ١٥٠ ـ ١٥١).

(٣) «تخريج الدلالات»: (ص/ ٦٥، ٨٦، ١٠٠، ١٠٦، ١٢١، ١٢٢، ٢١٧، ٢٤٢، ٣٤٨، ٣٩١، ٤١٢، ٤٧٠، ٤٩٠، ٦٣١، ٦٦١، ٦٧٢، ٦٧٧، ٧٢٣)، هذا على حسب ورودها في الفهرس من نشرة د/ إحسان عباس، عِلمًا بأني لم أجد بعضَها.

فلعلّ الحاشية كتاب آخر غير الذيل، والله أعلم.

٥ـ «شرف المحدِّثين»

ذكره له الإمام بدر الدين الزركشي في «النكت على ابن الصلاح»: (١/ ٨٧)، ونقل منه قوله: «وقد خصَّ الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يُعطِها قبلها: الإسناد، والإعراب، والأنساب»اهـ.

ولم أر من نسب إلى الغسَّاني كتابًا بهذا الاسم، إلا أن يكون هو نفسه الكتاب الآتي برقم (٧) وهو فوائد من حديث «لا تزال طائفة...» إذ هذه الطائفة في قول كثير من أهل العلم هم: أهل الحديث، فتطرَّق في شرحه إلى صفاتهم وفضائلهم، فالله أعلم.

٦ـ «شيوخ النسائي»

هذا الكتاب اقتبس منه الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: (١٠/ ٦٢)، وسمَّاه: «شيوخ النسائي»، كما اقتبس منه في «تعجيل المنفعة» :(١/ ٢٤٢)، وسمَّاه: «رجال النسائي». وهذه التسمية فيها عموم، والأُوْلَى أدق. إذ الكتاب خاص بشيوخ النسائي.

ويدلُّ عليه أنه قد يعبِّر عن «شيوخ أبي داود» بـ«رجال أبي داود».

٧ـ «فوائد في مسائل من الحديث في قوله عليه السلام: «لا تزالُ طائفةٌ من أمَّتِي على الحقِّ لا يضرُّهم من خَذَلَهم حتَّى تقومَ السَّاعَةُ».

ذكره ابن خير في «الفهرسة» :(ص/ ١٩٨ـ١٩٩)، وقال: إنه أخذه عن ابن طاهر، عن الغسَّاني، وكتبه من نسخته.

وانظر رقم (٥).

٨ـ «فهرسة أبي علي الغسَّاني»

سماه القاضي عياض: «الفهرسة الكبرى» وذكر أنه كتب إليه يجيزه بها غير مرة[١]، وذكره ابن خير في «الفهرسة»[٢] وقال: إنه قرأه على ابن طاهر، وقرأه ابن طاهر على مؤلِّفه أبي علي.

ونقل عنه ابن بشكُوال كثيرًا في كتابه «الصلة» وصرَّح فيه (١/ ٢٠١) أنه ينقل من خطِّ أبي عليّ، وكذا في (٢/ ٤١٥) «رأيتُ بخط أبي علي». وفي (٢/ ٥١٦) «في كتاب رجاله الذين لقيهم». وفي (١/ ١٥١) «ذكره أبو علي في شيوخه».

ونقل منه في: (٢/ ٥٧٠، ٥٢٦)، (١/ ٤٣٦، ٣٢٢، ٣١٩، ١٤٧، ١١٧، ٦٤ـ ٦٦).

وقد أخذه عنه عددٌ من طلابه، كأبي جعفر المرادي كما في «التكملة»: (١/ ٣٧).

٩ـ «منتخب من تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرَضي.

قال ابن خير: (ص/ ٢٢٠): «يتضمَّن أسماء الحفاظ للحديث المعتنين بالسنن ومن برعَ منهم في الأدب، ومن مال إلى النظر والاختيار وترك [التقليد]»[٣].

(تنبيه): نسب الزركليُّ في «الأعلام»: (٢/ ٢٥٥) ـ وتبعه جماعةٌ

---

(١) «الغنية»: (ص/ ٢٠٢).

(٢) (ص/ ٤٢٥).

(٣) وقع في المطبوعة «التعليم»، والظاهر أنه تحريف والصواب ما أثبته، وتحريفات الكتاب كثيرة.

من المعاصرين ـ للغسَّاني الكتب الآتية ـ بعد أن ذكر له «تقييد المهمل» ـ: «كتاب ما يأتلف خطه ويختلف لفظه من أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن ذُكِر في الصحيحين»، و«الألقاب» رسالة، و«التعريف بشيوخ البخاري» رسالة، و«التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين» رسالة، و«الكنى والألقاب»».

أقول: وكل ما ذكره الزِّركلي ليست كتبًا مستقلّة، بل هي أجزاء ضمن كتابه «تقييد المهمل».

* * *

* مرضه ووفاته

أصيب أبو علي ـ رحمه الله ـ قبل وفاته بنحو ثلاث سنين بمرضٍ مزمن، ذكر ابن الأبَّار أنه الفالج[١]، ولم يُحَدَّد الوقت الذي أصيب فيه، وأقدم تاريخ لذكر هذا المرض هو ما ذكره ابن عطية[٢] قال: «لقيته بغَرناطة ناهضًا إلى حَمَّة المَرِيَّة[٣] للتطبُّب بها من عِلَّته في ذي القَعْدة سنة (٤٩٥)»اهـ.

ويبدو أن بداية إصابته بهذا المرض كانت قريبة من هذا التاريخ، يشهد له ما جاء في ترجمة ـ تلميذه ـ أبي القاسم بن ورد، قال ابن الأبَّار[٤]: «ولما ورد المَرِيَّة أبو علي الغسَّاني للاستشفاء بماء حَمَّتها من الشِّكاية التي عطَّلَته أول سنة (٩٦) لازمه إذ ذاك وهو كان القارىء».

وفي هذا النص أن أول مرضه كان أول سنة (٤٩٦)، فلعلَّ بداية المرض كانت في أواخر سنة (٤٩٥) فانتقل أبو علي إلى المَرِيَّة للاستشفاء بها، ثم استحكم المرضُ في أوائل سنة (٤٩٦).

وقد نهض أبو عليٍّ من قرطبة إلى المَرِيَّة أواخر سنة (٤٩٥) مارًّا في طريقه بغَرناطة، فمكث بها نحو شهرين ونصفًا[٥]، ثم عاد إلى غَرناطة

---

(١) «المعجم»: (ص/ ٢٥٩).
(٢) «الفهرسة»: (ص/ ٧٨).
(٣) الحَمَّة: هي العين الحارة يَسْتَشفى بها الأعلاَّء والمرضى، «معجم البلدان»: (٣/ ٣٠٦). والمَرِيَّة بوزن: هَدِيَّة. «معجم البلدان»: (٥/ ١١٩ ـ ١٢٠).
(٤) «المعجم»: (ص/ ٢٤ ـ ٢٥).
(٥) وقع في «المعجم»: «شهر ونصف» وتقدم ما في هذا.

لتتابع المطر بالمَرِيَّة نحو شهر، ثم لا ندري أرجعَ إلى المَرِيَّة أم قفل إلى قرطبة؟

ولو قدَّرنا رجوعه فهو لم يُطل المُكْثَ بها، بل عاد سريعًا إلى قرطبة، فاتَّصل به كثير من الطلبة، منهم أبوالقاسم ابن وَرْد فإنه رحل إليه وسمع منه «الموطأ» و«صحيح البخاري» ومكث حتى شهد جنازته[١].

وقد كان لزم بيته في آخر عمره.

وتوفي ـ رحمه الله ـ بقرطبة ليلة الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خَلَت من شعبان سنة (٤٩٨) ثمانٍ وتسعين وأربع مئه، ودفن يوم الجمعة بمقبرة الربض[٢] عند الشريعة القديمة.

هذا كلّه كلام ابن بشكُوال في «الصلة» من قوله: وقد كان لزم...

وأشار ابن الأبّار إلى أنه قد وقع في «الغُنية» لعياض ما يخالف هذا التاريخ، وحمَّل ناسخَ الكتابِ الوهمَ في ذلك.

أقول: وصدق ظنُّ ابن الأبّار، إذ لا وجودَ لهذا الخلاف في «الغنية» المطبوع.

ووقع في «مختصر ترتيب المدارك»: (ق١٢٣/ب) ـ كما في ملاحق الترتيب ٨/ ٩١ ـ أنه توفي سنة (٤٩٦) وهو وهم.

---

(١) «المعجم»: (ص/ ٢٤ ـ ٢٥).

(٢) وهي المقبرة التي دفن فيها والده.

كما وقع أيضًا في «الديباج المذهب»: (ص/١٠٥) لابن فرحون وهم آخر في تاريخ وفاته، ففيه أنه توفي سنة «تسعة وعشرين وأربع مئة»!! ومثله حاجي خليفة في «الكشف».

كما وقع في «النجوم الزاهرة»: (٥/١٩٣) أنه توفي عن (٩١) سنة، وهو خطأ، بل توفي عن (٧١) سنة، وتصحيفُ «سبعة» إلى «تسعة» كثير.

والله تعالى أعلم وصلى الله على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

دراسة الكتاب

الكتاب الذي بين أيدينا من أهم الكتب التي أُلِّفت حول الصحيحين، في ضبط المشكل من أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم، والتعريف بمن اشتهر منهم باللقب، وتعيين الشيوخ الذين روى عنهم البخاري وأهمل أنسابَهم وقبائلهم وبلدانهم، والتنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرجال من قبل رواة الكتابين، وبيان الصواب في ذلك بأسلوب لم يُسْبَق إليه.

وقد قسَّم المؤلف كتابه أربعة أقسام، وقدَّم له بمقدمةٍ ذكر فيها سبب التأليف ، وكلام بعض الأئمة في الحثّ على التقييد والضبط وتمييز المشكل والمتشابه من الأسماء ، ثم ترجم للإمامين البخاري ومسلم، وذكر جملة كافيةً من أخبارهما وفضائلهما وشهادة الأئمة لهما بالحفظ والإتقان والتقدم في المعرفة بالصناعة. وختم المقدمة بذكر أسانيده للصحيحين إلى البخاري ومسلم.

كان الباعث له على تأليفه سؤال أحد المهتمين بالصحيحين أن يجمع له المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ممن ورد ذكره في الصحيحين، وأن يقيِّد ما يلتبس من هذه الأسماء بتقييد يحفظه من الإشكال في الخط، ويُخرجه عن الإهمال بالشكل والنقط، وسأله أيضًا أن يميِّز بين من تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم أو كناهم مع تقارب أعصارهم ممَّن خُرِّج عنه فيهما، وأن يذكر الأوهام التي

في الأسانيد، التي العهدةُ في أكثرها على نقَلةِ الكتابين ورواتهما، ويبيِّن وجه الصواب في ذلك، وطلب منه أيضًا أن يُعرِّف بالشيوخ الذين روى عنهم البخاري ولم ينسبهم.

فأجاب المؤلف إلى ذلك كلِّه، وألَّف هذا الكتاب الذي تناول الموضوعات المذكورة، بالإضافة إلى ذكر من اشتهر من رجال« الصحيحين» بلقبٍ وعُرِف به، ليكون ذلك زائدًا في فائدة الكتاب.

وقد جعل المؤلف كلَّ قسمٍ من الأقسام الأربعة كتابًا قائمًا برأسه، وسمَّاه باسمٍ مستقل:

(١) فالقسم الأول سماه«تقييد المهمل وتمييز المشكل»، وهو نوعان:

الأول: ضبط المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، وتقييده بحيث يحفظه من الإشكال ويخرجه عن الإهمال.

الثاني: تمييز المشكل من المتشابه في الأسماء، وهم قومٌ تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم، أو تُشكِل صورة الخط إمَّا بزيادة حرفٍ أو بتغيير بعض الحروف، وكذلك من تتفق كناهم ولا يُعرفون إلاَّ بها.

هذا القسم الأول يمثل النصف الأول من الكتاب تقريبًا (ص٦٩ـ ٥٦٢)، جاء في آخره: «كَمُلَ تقييد المهمل وتمييز المشكل، والحمدلله كما هو أهله. يتلوه التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين وإصلاحها». ويُستنبط منه أنَّ تسمية الكتاب (بأقسامه الأربعة) بـ«تقييد المهمل. . .» فيها تجوُّزٌ، فإنه عنوان القسم الأول منه فقط، ومناسب لمحتوياته، وللأقسام الأخرى منه عناوين تدلُّ على موضوعاتها، وإن كانت في الجملة تدخل ضمن التقييد والتمييز.

(٢) القسم الثاني: «كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرواة».

(٣) القسم الثالث: «كتاب التعريف بشيوخٍ حدَّث عنهم البخاري وأهملَ أنسابهم».

(٤) القسم الرابع: «كتاب الألقاب»، جاء في آخره(ص١١٥٠): «آخر كتاب الألقاب، وبتمامه تمَّ جميع الديوان».

وبهذا يظهر أنَّ هذا الكتاب في الواقع أربعة كتب مستقلة، كل واحدٍ منها يحمل عنوانًا خاصًّا به، وتسمية جميع الديوان بـ«تقييد المهمل...» تسمية الكل بالجزء، وله نظائر في التُّراث الإسلامي، من أشهرها: «كتاب الحماسة» لأبي تمام، فقد سُمِّي الكتاب كلُّه بالباب الأول من أبوابه العشرة. وعلى هذا فلا ضير في تسمية كامل الديوان بـ«تقييد المهمل وتمييز المشكل»، وهو العنوان الذي نجده على أكثر النسخ الخطية للكتاب، كما سيأتي بيانها فيما بعد.

توثيق نسبته إلى المؤلف

كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» ثابت النسبة إلى أبي علي الغسَّاني الجياني، فكل من ترجم له ذكر هذا الكتاب، وعرَّفه بأنه صاحب «تقييد المهمل». وفيما يلي نصوص من بعض هذه المصادر:[1]

قال القاضي عياض: «ألَّف كتابه على الصحيحين المسمى «تقييد

(١) انظر: «الغنية» للقاضي عياض (٢٠١)، و«فهرسة» ابن عطية (٧٧)، و«فهرسة» ابن خير (٢٢٠)، و«الصلة» لابن بشكوال(١/ ١٤٣)، و«بغية الملتمس» للضبي (٢٦٥)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢/ ١٨٠) و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (٤/ ١٢٣٤) وغيرها.

المهمل وتمييز المشكل»، وهو كبير الفائدة».

وقال ابن عطية: «قرأت عليه ـ رحمه الله ـ كتابَهُ الذي ألَّفه على الصحيحين، وسماه «تقييد المهمل وتمييز المشكل» في أصله المجزَّأ على عشرة أجزاء، ولم يسبقه أحد إلى مثله».

وقال ابن خير: «كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل، تأليف أبي علي حسين بن محمد الغساني ـ رحمه الله ـ». ثم ذكر إسناده إلى المؤلف.

وقال ابن بشكوال: «جمع كتابًا في رجال الصحيحين سمَّاه تقييد المهمل وتمييز المشكل، وهو كتابٌ مفيد، أخذه الناس عنه، وسمعناه على القاضي أبي عبدالله ابن الحاج عنه».

وقال الضبي: «له كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل، وهو كتاب مفيد».

وقال ابن خلكان: «له كتاب مفيد سماه«تقييد المهمل وتمييز المشكل»، ضبط فيه كلَّ لفظٍ يقع فيه اللبس من رجال الصحيحين».

وقال الذهبي: «جَمع كتابًا في رجال الصحيحين سماه: «تقييد المهمل وتمييز المشكل».

ومثل هذه العبارات موجودة في عامة كتب التراجم والتاريخ التي فيها ذكر لأبي علي الغساني، فلا نطيل الكلام بنقلها، وفيما ذكرناه كفاية.

لننتقل الآن إلى نقطة أخرى، وهي بيان أنَّ الكتاب الذي بين أيدينا هو«تقييد المهمل» الذي ذكره المترجمون لأبي علي، فلا يكفي لتوثيق نسبته إليه وجود نسخ خطية تحمل هذا العنوان واسم المؤلف، فهناك مخطوطات كثيرة وصلت إلينا كتبت عليها عناوين خاطئة ونُسبت لغير أصحابها

الحقيقيين، كما هو معروف لدى المشتغلين بالمخطوطات، ولذا يجب التأكد من صحة هذه النسبة أو زيفها بدراسة النسخة نفسها، والرجوع إلى المصادر الأخرى التي نقلت عن الكتاب، ومقارنة النقول بما فيه. فبهذا وذاك نستطيع الوصول إلى القطع بنسبة الكتاب إلى مؤلف معين أو نفيه عنه.

ونحن إذا أنعمنا النظر في الكتاب الذي بين أيدينا نجد فيه شواهد تدل على أنه لأبي علي، ومن أهمِّها أنَّ المؤلف روى فيه عن شيوخ ونقل كثيرًا من الأخبار عن طريقهم، وكلهم شيوخ معروفون لأبي علي، كما سبق في ترجمته. وقد حدَّث كثيرًا عن أربعة من هؤلاء الشيوخ، وهم: أبو العاصي حكم بن محمد الجُذامي، وأبو عمر ابن عبدالبرّ النَّمري، وأبو العباس أحمد ابن عمر العذري، وأبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى ابن الحذَّاء التميمي، والكتاب مليء بالنقل عنهم، فلا نرى حاجةً لتحديد الصفحات التي ورد فيها ذكرهم. وهناك شيوخ أقلَّ عنهم الرواية، وهم أحد عشر شيخًا نذكرهم مع تحديد الصفحات:

- أبو القاسم حاتم بن محمد التميمي (٥٩، ٦٤، ٦٥، ٥٠٧، ٥٧٣، ٦٠٣، ٧٨٢، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٣١، ٨٤٧).
- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي(٤٥، ٤٧، ٥٧، ١١٥، ٣٣٥، ٤٣٠، ٤٥٠، ٥٩٩، ٩٦٠) وفي الموضع الأخير أبهم ذكره فقال: «بعض الشيوخ».
- أبو شاكر عبد الواحد بن محمد التجيبي(٤٦، ٥٩، ٣٣١، ٥٨٣، ٥٨٥، ٦٥٤، ٧٩٥).
- أبو عبدالله محمد بن سعدون القروي (٥٧٧، ٩١٧، ٩١٨، ١٠٧٧).
- أبو عبدالله محمد بن عتاب الجذامي (٧٩٥، ٨٠١).

ـ أبو الحسن طاهر بن مفوّز المعافري (٤٣، ٢٦٩).
ـ أبو عبدالله محمد بن أحمد ابن منظور القيسي (١٨٩، ١٠٩٥).
ـ أبوالقاسم سراج بن عبدالله بن سراج (٥٩، ٤٩٢).
ـ أبو علي حسين بن محمد الصدفي (٥٧).
ـ أبو الحسن المبارك بن سعيد البغدادي (٥٧).
ـ أبو مروان عبد الملك بن زيادة الله التميمي (٨٠١).

فمجموع هؤلاء خمسة عشر شيخًا روى عنهم المؤلف في الكتاب، وهم مشاهير شيوخ أبي علي الغساني، وبهذا نتوصَّل إلى أنَّ الكتاب من تأليفه.

وقد ورد اسم أبي علي أو كنيته في أول الكتاب وفي أثنائه في مواضع كثيرة(٣، ٧، ٩، ٢٥، ٢٨، ٣٣، وغيرها). وكثيرًا ما يحيل المؤلف في الكتاب إلى الأقسام السابقة أو اللاحقة منه بالأسماء التي ذكرناها فيما مضى، وكونها من كتاب أبي علي أمرٌ معروف، كما أشار إليه المترجمون له.

وتحمل بعض نسخ الكتاب الخطية إسنادها إلى المؤلف، ففي أول نسخة جامعة برنستون التي جعلناها الأصل: «رواية الإمام الحافظ أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال، عن القاضي الشهيد أبي عبدالله محمد بن أحمد بن خلف التجيبي القرطبي، عن مؤلفه الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني».

وفي أول النسخة الحلبية قال صاحب النسخة وكاتبها: «أخبرني القاضي الفقيه أبو محمد عبدالله بن القاضي أبي الفضل عبدالرحمن بن يحيى ابن إسماعيل العثماني بقراءتي عليه، قال: أخبرني الفقيهان: أبو عبدالله

محمد بن محمد بن علي الباهلي القرقوبي إجازةً، وابنه أبو محمد عبدالله قراءةً عليه، قالا: أخبرنا الفقيه الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني قراءةً عليه ـ رضي الله عنه ـ.

وكلاهما إسناد متصل إلى أبي علي الغساني، وهذا ممَّا يؤكد أنَّ الكتاب له.

وتوجد على بعض النسخ سماعات وقراءات للكتاب على بعض العلماء سيأتي ذكرها عند وصف النسخ الخطية، وكلها تفيد أنَّ الكتاب الذي بين أيدينا هو«تقييد المهمل وتمييز المشكل» لأبي علي الغساني.

هذه بعض الشواهد التي توجد في الكتاب ونسخه الخطية.

أما النقول عن الكتاب فهي كثيرة ومتنوعة، وسيأتي طرفٌ منها في دراسة أثر الكتاب، ويكفي أن نلقي نظرةً على «مشارق الأنوار» و«الإكمال» للقاضي عياض، و «شرح صحيح مسلم» للنووي، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر، فهي طافحة بالنقل عن أبي علي والاقتباس من كتابه، والنصوص المنقولة متطابقة مع مافي هذا الكتاب. وهذا من أقوى الأدلة على صحة نسبته إلى أبي علي الغساني.

وقد روى ابن خير في «فهرسته» (٩٥، ٩٧، ٩٨) «صحيح البخاري» بروايات ابن السكن والقابسي والنسفي من طريق أبي علي، وذكر إسناده إلى البخاري، ونقل كلامه حول اختلاف الروايات. وهذا كله مختصر من هنا(٥٩ـ ٦٢). وروى ابن خير أيضًا(٩٩ ـ ١٠٢) «صحيح مسلم» بروايات الجلودي والكسائي وابن ماهان من طريق أبي علي، وذكر إسناده إلى مسلم، ونقل كلامه حول الروايات. وهذا كله مأخوذ من هنا (٦٤ـ٦٧).

تاريخ تأليفه

لم تذكر المصادر التي ترجمت لأبي علي تاريخ تأليفه للكتاب، ولكننا بعد دراسته نستطيع أن نقول: إنه ألَّفه في أواخر حياته بعد سنة(٤٩٠)، وذلك لأنه روى في الكتاب عن أبي علي الصدفي(ص٥٧) الذي رجع إلى الأندلس من رحلته إلى المشرق بعد سنة(٤٩٠)[١]، وقد أخذ عنه أبو علي الجياني بعد رجوعه. وروى أيضًا عن المبارك بن سعيد البغدادي (ص٥٧) الذي قدِم قُرطبة، وسمع منه أبو علي سنة(٤٨٣).[٢] وروى أيضًا عن أبي الحسن طاهر بن مفوّز المعافري(ص٤٣، ٢٦٩) وقال عنه: «صاحبنا ـ رحمه الله ـ». وهذه العبارة ثابتة في جميع نسخ الكتاب في الموضعين، وقد توفي طاهر سنة(٤٨٤)[٣].

وإذا أضفنا إلى ذلك أنَّ ابن عطية ـ تلميذ أبي علي ـ سمع هذا الكتاب من شيخه سنة(٤٩٥)[٤]، عرفنا أنَّ زمن تأليفه بين السنتين (٤٩٠ـ ٤٩٥).

رواتُه عن المؤلف

اشتهر أمر الكتاب في حياة المؤلف، ورواه عنه عدد من تلاميذه، ومن طريقهم وصل الكتاب إلينا في النسخ الخطية، ورواه المؤلفون وأصحاب الأثبات والفهارس. ومن الذين رووه عن المؤلف:

---

(١) كما في «الصلة» لابن بشكوال: (١/ ١٤٣، ١٤٤).
(٢) انظر فيما مضى (ص/ ٣٥).
(٣) انظر فيما مضى (ص/ ٣٢).
(٤) «فهرسته» (٦١، ٦٠).

(١) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي المعروف بابن الحاج. وهو آخر من أخذ الكتاب عن المؤلف، ولم يزد المؤلف بعد ذلك فيه شيئًا، فروايته أكمل الروايات، كما ذكر ابن الأبار.[١] ومن طريقه روى الكتاب: ابنُ بشكوال[٢] وابن حجر[٣] غيرهما. ومن طريقه وصل إلينا الكتاب في نسخة جامعة برنستون.

(٢) أبو عبدالله محمد بن محمد بن علي بن الحكم الباهلي القرقوبي. ومن طريقه وطريق ابنه الآتي وصل إلينا الكتاب في النسخة الحلبية، ورواه عنه أبو طاهر السلفي.[٤]

(٣) أبو محمد عبدالله بن محمدبن محمد القرقوبي. ومن طريقه رواه ابن حجر[٥] وغيره.

(٤) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي. ذكر في «فهرسته»:[٦] «قرأت عليه ـ رحمه الله ـ كتابه الذي ألَّفه على الصحيحين، وسماه «تقييدالمهمل وتمييز المشكل»، في أصله المجزأ على عشرة أجزاء، ولم يسبقه أحدٌ إلى مثله، وسمعه بقراءتي في التاريخ أبي وغيره». والتاريخ الذي ذكره فيما سبق هو سنة(٤٩٥هـ). ومن طريق ابن عطية رواه

---

(١) «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» (١١٤).
(٢) كما في «الصلة» (١/ ١٤٣).
(٣) «المعجم المفهرس» (١٧٧).
(٤) كما في «معجم الصدفي» (٩٦).
(٥) المعجم المفهرس(١٧٧) و«فتح الباري» (١/ ١٠).
(٦) (٦١).

ابن خير.[١]

(٥) أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر القيسي. ومن طريقه رواه ابن خير.[٢]

(٦) القاضي عياض[٣]، روى عن المؤلف بالإجازة.

منهج المؤلف فيه

سبق أن ذكرنا أنَّ المؤلف قسَّم كتابه إلى مقدمة وأربعة أقسام[٤]:

أما المقدمة فقد ذكر فيها سبب التأليف وكلام بعض الأئمة في الحث على الضبط والتقييد وتمييز المشكل، وترجم للإمامين البخاري ومسلم، وذكر فضائلهما وثناء العلماء عليهما، وفي آخرها ذكر أسانيده للصحيحين ورواياتهما المختلفة.

أما القسم الأول فقد جعله نوعين: نوع في المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب للصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن له ذكر في الصحيحين، وقد رتَّب هذا القسم على الحروف من الألف إلى الياء، وفي كلّ حرفٍ يذكر أولاً مجموعة من المؤتلف والمختلف من الأسماء، حتى إذا انتهى من ذلك يعقد «باب أفراد من الأسماء... مما يحسن تقييدها». وبعد ما يفرغ من ذكر الأسماء يأتي إلى الأنساب في هذا الحرف، فيذكر المؤتلف

---

(١) «فهرسته» (٢٢٠).

(٢) المصدر السابق (٢٢٠).

(٣) انظر «الغنية» (٢٠١)، و«مشارق الأنوار» (١/ ٥).

(٤) وهم الأستاذ إبراهيم بن الصديق في كتابه «علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام...» (ط. المغرب ١٤١٥) (ص١١٠) عندما ذكر أنَّ الكتاب ثلاثة أقسام، وقد فاته ذكر القسم الرابع الخاص بالألقاب.

والمختلف منها أولاً، ثم يذكر أفراد النسب، وهكذا إلى نهاية هذا النوع.

يبدأ المؤلف الكلام بضبط كل اسم أو نسبة ورد لهما ذكر في العنوان، ويبين الخلاف في الضبط إذا وجد، ثم يأتي إلى ترجمة كل من ذُكر بهذا الاسم أو النسبة، فيهتم بذكر اسمه واسم أبيه ونسبه وكنيته ونسبته إلى القبيلة ثم البلد، ويذكر أحيانًا بطن القبيلة ويسرد نسبه إليها، ثم يذكر بعض من روى عنهم ورووا عنه، ثم يبيِّن هل هو من رجال الصحيحين أو أحدهما، ويحدِّد أحيانًا مواضع بعض الأحاديث الواردة له في الكتابين، أو يشير إلى الحديث الذي رواه دون تحديد الموضع فيهما. وبهذا يختم الترجمة، ولا يذكر وفيات الرُواة.

هذه هي السمة الغالبة لهذه التراجم، وقد ينشط المؤلف فيذكر أنساب الرواة إلى قبائلهم ويُطيل في بيانها، ويروي أحيانًا بعض الأحاديث والأخبار المتعلقة بالشخص المترجم له بأسانيده، ويستشهد أحيانًا بالشعر، ويتتبع كتب التاريخ والتراجم والرجال والأنساب واللغة، وينقل منها ما يفيد في ضبط الراوي والتعريف به.

ومنهجه في هذا النوع أنه لايذكر إلاَّ من له ذكر في الصحيحين، ولكنَّه قد يذكر من ليس فيهما لإزالة الالتباس والتصحيف، فيقول: «ذكرناه ليُعرف» (ص٧٩، ٢٠٤)، «ذكرناها ليرتفع التصحيف في اسمها» (ص١٢٧، ٣٧٢، ٤٨٥)، «تخوَّفنا أن يتصحَّف أُجَيل بأَخْيل... فلذلك ذكرناه» (ص٨٦)، «ذكرتُ هذه النسبة لكيلا تتصحف بالأنباري»(ص٩٧).

وقد يُقيد في غير مكان المادة (انظر: ١٤٧- ١٤٨، ٢٣٥، ٣٨٥،

وغيرها). ويُحيل كثيرًا إلى الموضع السابق أو اللاحق الذي فيه زيادة فائدة تتعلق بالترجمة. ويستطرد أحيانًا في ذكر بعض الفوائد (انظر مثلاً: ١٣٧-١٣٨، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٦٩، ٣٣٣، ٣٦٨، وغيرها).

وقد تقع للمؤلف أوهام عند الإشارة إلى أنَّ الراوي من رجال الصحيحين أو أحدهما، ولعله تَبِع فيها المؤلفين السابقين، وقد نبَّهنا في تعليقاتنا على هذه المواضع (انظر: ٧٢، ٨٧، ١٠٧، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٦، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٦١، ٢٧١، ٢٨٠، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣٦٠، ٣٧٥، ٣٨٨، ٤١٨، ٤٣٦، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٨٤، ٤٩٩، ٥١٣، ٥٥٢). وهناك أوهام أخرى في عزو الحديث إلى الكتاب والباب في الصحيح (ص١٣٠، ٢٤٣، ٢٦٥، ٣٠١، ٤١٩)، وفي ذكر إسناد الحديث (ص١٧١، ٢٢٢، ٢٣٧، ٢٦٩)، وفي عزو النصوص إلى المصادر (ص٣٩٦)، وهي قليلة إذا قورنت بمادة الكتاب الضخمة.

أما النوع الثاني من القسم الأول فقد خصصه لتمييز المتشابه من الأسماء، وهم قوم تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم، أو تشكل صورة الخط فيها إما بزيادة حرفٍ أو تغيير بعض الحروف، وكذلك من تتفق كناهم ولا يُعرفون إلاَّ بها.

وقد بدأ المؤلف هذا النوع بذكر الصحابة، فإذا فرغ منهم ذكر التابعين ومن بعدهم ممن له ذكر في الصحيحين. وطريقته في هذا النوع أنه يذكر في العنوان اثنين أو ثلاثة ممن يتفقون في أسمائهم وأسماء آبائهم أو يكون الخلاف بينهم قليلاً فيتشابهون، ثم يأتي إلى كل واحدٍ منهم ويُعرِّف به بحيث يزول التشابه، ويذكر أحيانًا أدلة التفريق بينهم، ويكفينا نموذج واحدٌ للدلالة

على ذلك، فقد قام بالتمييز بين عياش بن الوليد وعباس بن الوليد (ص٥٣٢-٥٣٤)، وأتى في هذا الموضوع بفوائد قلَّما توجد مجموعة في مكان واحدٍ.

لننظر الآن في القسم الثاني من الكتاب، الذي عقده المؤلف للتنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين في الأسانيد وأسماء الرواة، وقد صرَّح في مقدمته أنَّ الحمل فيها على رواة الكتابين ، لا البخاري ومسلم ومن فوقهما، إلاَّ في مواضع يسيرة جدًّا نبَّه على بعضها أبو مسعود الدمشقي وغيره من الأئمة، فرأى المؤلف ذكرها أيضًا لتتم الفائدة. وقد جعل لكلٍّ من«صحيح البخاري » و«صحيح مسلم» قسمًا ذكر فيه مايخصّه. ومنهجه في كل قسم أنه يذكر أولاً الكتاب والباب وسند الحديث وطرفاً من متنه، ثم يذكر الخلاف بين الروايات المختلفة للبخاري أو مسلم في ذكر هذا السند، ثم يبيِّن الصواب من بين هذه الاختلافات، ويذكر الدليل على صحة قوله، وأحيانًا يسوق الحديث بأسانيده من مصادر مختلفة تؤكد صحة ما قاله، وَوَهْم من ذهب إلى خلافه. وكثيرًا ما يعتمد على كلام السابقين ويُفصّل ما أجملوه، ويناقشهم، وأحيانًا ينتصر لأحدهم، وأكثر نقاشه مع أبي مسعود الدمشقي. وقد لا ينقل عن غيره شيئًا، بل ينشيء من نفسه معتمدًا على علمه واطلاعه. وهذه الانتقادات المستقلة تعتبر استدراكًا على الدارقطني وأبي مسعود فيما لم يذكراه ولا نبَّها عليه.

ولم يذكر المؤلف في كتابه تلك الاستدراكات التي ذكرها الدارقطني إلاَّ في مواضع يسيرة احتاج إلى الاستشهاد بقوله فيها. أما كلام أبي مسعود الدمشقي فنقله حيثما وجد، وعقَّب عليه. ويُلاحظ بصفةٍ عامة أنَّ التعليل أكثره راجع إلى رواة الكتابين، واختلافهم بالزيادة والنقص والتصحيف

وإبدال الرواة ونحو ذلك. أماالتعليل بالنسبة إلى البخاري ومسلم ومن فوقهما من الشيوخ فقليل نادر.

وفي هذا القسم نماذج كثيرة من كلامه على الأحاديث، ودفع الاضطراب والخلاف عنها، تدل على براعته(انظر مثلاً ٦٥٣، ٦٧١، ٦٧٩ وغيرها). وقد مكَّنتْه معرفته بالنسب من بيان أوهام بعض الرواة وأخطائهم(انظر ٦٧٣، ٧٣٣، ٧٧٠، ٩٢٠ وغيرها). ونثر في هذا القسم فوائد كثيرة تتعلق بعلوم الحديث، مثل التنبيه على بعض لطائف الأسانيد، كاجتماع أربعة من الصحابة(ص٨٣٤)، وبحث جيد في التفريق بين أبي إسماعيل اليشكري وأبي إسماعيل الأسلمي(ص٩٣١)، وبيان العلوّ في الأسانيد (ص٥٧٤) [وقد فعل مثل ذلك في القسم الأول (١٩٥، ٥٠٦)، والقسم الثالث (٩٨٤، ٩٩١، ٩٩٥)]، واهتمامه بذكر أنَّ الراوي ليس له في الجامع إلاَّ هذا الحديث أو كذا وكذا (ص٦٩١، ٧٤٤) وقد سرد في موضع منه جميع الأحاديث المعلقة في«صحيح مسلم»(ص ٧٩٩ـ ٨٠٧)، وغيرها من الفوائد التي ضمنها ثنايا الكتاب التي تدل على مزيد إمامته وبراعته.

أما القسم الثالث من الكتاب فهو في التعريف بشيوخٍ حدَّث عنهم البخاري[١] وأهملَ أنسابهم، وقد رتَّبهم المؤلف على الحروف من الألف إلى الياء، وألحق بهم في آخره المذكورين بالكُنى. ومنهجه فيه أنه يُـبَوِّب

(١) وهم بعض الباحثين عندما ذكروا أنَّ هذا القسم يحتوي على شيوخ الإمامين البخاري ومسلم، وقد وقع فيه محمد صادق آيدن في مقدمة تحقيقه لـ«التنبيه على الأوهام قسم البخاري» (٣٢)، وإبراهيم بن الصديق في «علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام» (١١١).

بمن اسمه«أحمد» مثلاً، ثم يقسّم الأحمدين حسب شيوخهم إلى مجموعات، فيذكر أحاديث «أحمد عن ابن وهب» ثم «أحمد عن أبي بكر المقدمي»، وهكذا يُفْرِد كل مجموعة حسب الشيوخ، ويذكر الأحاديث الواردة بإسناد معين عند البخاري في كتب مختلفة من صحيحه، ثم يتتبع عند رواة الصحيح(مثل أبي علي ابن السكن وأبي ذر الهروي وأبي محمد الأصيلي وغيرهم) هل نسبه أحد في روايته؟ ويراجع «المدخل» للحاكم و«رجال البخاري» للكلاباذي وكتب الدارقطني وابن عدي وأبي مسعود الدمشقي الذين تكلموا على هذه الأسماء، فينقل عنهم إذا وجد ما يفيد في التعريف بهؤلاء الشيوخ، ويناقشهم، ويرجّح مايراه الصواب ويذكر الدليل على ذلك. وأحيانًا ينقل الأقوال المختلفة، ويسكت عن الترجيح.

هذا منهجه العام في هذا القسم من الكتاب، سار عليه في ذكر جميع الشيوخ المهملين من حرف الألف إلي الياء، ثم المذكورين بالكنى، وقد أفرد بابًا للتنبيه على المواضع التي ذكروا أنَّ البخاري روى فيها عن محمد بن يحيى بن عبدالله الذهلي (ص ١٠٣٧ـ ١٠٥٦)، وهذه المواضع تأتي على ثلاثة أنواع في«صحيح البخاري»، فمرةً يقول: «حدَّثنا محمد» لايزيد على هذا، ومرةً يقول: «حدثنا محمد بن عبدالله» ينسبه إلى جده، ومرةً يقول: «حدثنا محمد بن خالد» ينسبه إلى جد أبيه. ثم فصَّل كل نوع منها، واستعرض الأحاديث الواردة عند البخاري بهذه الصيغ. وبيَّن اختلاف العلماء أو اتفاقهم في تعيين المراد. وهذا الباب من أهم أبواب هذا القسم، يدل على سعة اطلاع المؤلف وإحاطته بما ورد في «الصحيح»، ومعرفته بأقوال العلماء، وقوة مناقشته لها، وترجيح ما هو الراجح بالدليل.

أماالقسم الرابع والأخير من الكتاب فهو« الألقاب»، ذكر فيه من اشتهر من الرواة بألقابهم في الصحيحين، وقد مهَّد له بذكر ما جاء في تأويل قول الله تعالى : ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾، أورد فيه أحاديثَ وآثارًا في تفسير الآية وسبب نزولها، وعقد بعده باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم «الطويل» و«القصير» لايُرادُ به شَيْنُ الرجل. وذكر تحته أحاديث وآثارًا تفيد ذلك. ثم سَرَد الألقاب مرتبةً على الحروف من الألف إلى الياء، يُقدِّم في كل حرفٍ الصحابة على التابعين وغيرهم.

وقد التزم المؤلف أن لايذكر إلاَّ المشهورين بالألقاب من رجال الصحيحين، ولكنه أحيانًا يذكر غيرهم لمناسبة، أو للتفريق بين الملقبين بلقبٍ واحدٍ بعضهم من رجال الصحيحين، وآخرون ليسوا منهم. ولم يجد المؤلف فى حرف اللام أحدًا لُقِّب بلقبٍ يبدأ باللام من رجال الصحيحين، فذكر لُوَيْنًا، وقال: «ليس للبخاري ولا لمسلم عنه في الكتابين حديث، روى عنه أبو داود السجستاني وأبو عبدالرحمن النسوي، وذكرته لئلا أُخلي حرف اللام» (ص ١١٣٧).

مصادره

اعتمد المؤلف على مصادر كثيرة أثناء تأليفه، وله عند الإشارة إليها ثلاثة أساليب، فأحيانًا يذكر عنوان الكتاب والمؤلف، وأحيانًا يكتفي بذكر المؤلف والنقل من كلامه، وأحيانًا يذكر إسناده إلى المؤلف. وقد قمنا بوضع فهرس للكتب التي ورد ذكرها في الكتاب ، ولذا نحيل القاريء إليه، ولا نعيده هنا.

● أما المواضع التي اقتصر فيها على ذكر المؤلف دون الكتاب فهي

فيمايلي مرتبةً على أسماء المؤلفين، مع محاولة تحديد المصادر:

ـ الأثرم، أبوبكر: ٤٧٤، ٥٥٨، ٩٢٣، ١٠٩٢ (هذه النصوص من كتابه «العلل» أو«مسائله» عن أحمد).

ـ أحمد بن حنبل: ١٤٩، ١٩٩، ٣٠٥، ٤٢١، ٤٣٦، ٤٨٩، ٥٥٩، ٧٢٨، ٧٣٢، ١٠٨٦، ١١٠٥ (= هذه النصوص من «العلل» برواية ابنه عبدالله)؛ ٨٢٨ (= «المسند»)؛ ٢٣٣، ٣٧٨، ٣٧٩ (من كتب أخرى له).

ـ ابن إسحاق: ٢٥٠، ٢٦٢، ٣١٠ (=السيرة).

ـ الأصمعي: ٣٨٤ (؟).

ـ ابن الأعرابي اللغوي: ٣٦١(؟).

ـ ابن الأعرابي المحدث: ٣٢٣(؟).

ـ البخـــاري: ١٢٤، ١٤٨، ١٥٤، ١٦٥، ١٩٨، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٩٦، ٣٢٤، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٦٩، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤١٠، ٤٢١، ٤٣٥، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٨١، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠٥، ٩٢٥، ٩٤٨، ١٠٠٦ (= كلها من «التاريخ الكبير»)؛ ١١٦، ٣٥٥، ٣٨٠، ١٠٠٩، ١١٢١ (= «التاريخ الأوسط»)؛ ١٠١، ١٠٤، ١٩٢، ٢٢٥، ٥١١، ٨٥٣، ٨٥٥ (من كتب أخرى له).

ـ الباجي، أبو الوليد: ١٠١٥ (= «التعديل والتجريح»).

ـ البزار: ١٥١، ٥١١، ٨١٩ (= «المسند»).

ـ البكراوي، حامد بن عمر: ٢٧٥(؟).

ـ الترمذي: ٣٢٥، ٩٢٣ (= «العلل الكبير»).

ـ ابن الجارود: ١٠٨، ١٥٨، ١٨٧، ٢٦١، ٣٠٧، ٥٠٨، ٥٥٢، ٧٢٨، ٨١٦،

٩٣٢، ١١١٣(= «الكنى»).

ـ ابن أبي حاتم: ٢٨، ١٠٨، ١٦٠، ٢١١، ٢٢٥، ٦٤٥، ٧٠٧، ٨٦٠، ٩٠٠، ٩٤٧، ٩٥٤، ١٠٠٦، ١٠١٣، ١٠١٥، ١١٠٢، ١١٢١ (= «الجرح والتعديل» وقد نقل المؤلف أحيانًا قول أبي زرعة وأبي حاتم بواسطته، انظر: ١٣٦، ١٣٧، ٣٤٤، ٤٥٢، ٩٥١، ٩٨٨).

ـ أبو حاتم السجستاني: ١٤٤، ١٧٧، ٢٤٦، ٢٥٠(؟).

ـ الحاكم، أبو عبدالله النيسابوري: ٢٥، ٣٣، ٥٧، ١٨٥، ٤٣٤، ٦٢٥، ٦٦٢، ٨١٥، ٨٥٩، وجميع المواضع في القسم الثالث من الكتاب ص٩٣٩ـ ١٠٦٩ (= «المدخل إلى معرفة الصحيح»)؛ ١٠٩٣، ١١١٧، ١١٤٢ (= «معرفة علوم الحديث»).

ـ ابن حبيب: ٢٥٠، ٢٥١ (= «مختلف القبائل ومؤتلفها»)؛ ٢٦٢، ٣١٣(من كتاب له في النسب).

ـ ابن حزم، أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي: ١١٤٤ (= «تاريخه»).

ـ الحميدي: ٨٩٤ (= «المسند»).

ـ الخُشني، محمد بن عبدالسلام: ٢٧٦، ٤٨٢(؟).

ـ الخطابي: ٣٦١ (= «أعلام الحديث»).

ـ الخطيب البغدادي: ١٠، ٤١، ٥١، ٦٢ (= «تاريخ بغداد»)؛ ٤٩٣ (= «الموضح لأوهام الجمع والتفريق»).

ـ خليفة بن خياط: ٨٢، ٤١٨ (= «الطبقات»)؛ ٣٧٧ (لايوجد النصُّ في الطبقات والتاريخ).

ـ ابن أبي خيثمة: ٩٠، ١٥٩، ٣٧٨، ٥٥٩ (= «تاريخه»).

ـ الدارقطني: (أ) ٨٥١ (= «الأحاديث التي خولف فيها مالك»).
(ب) ٥٨٦ (لعله من «اختلاف الموطآت»).
(ج)١٠٩، ١٣٥، ٥٦٥، ٦٣٢، ٧٤٨، ٧٦٥، ٧٩٢، ٨٢٣، ٨٤٤، ٨٦٦، ٨٨١، ٩٠٩ (= «الاستدراكات» أو «التتبع»).
(د) ٢٨٢، ٥١٨، ٦٢٥، ٩٤٢، ٩٤٩، ٩٥٥، ٩٥٩، ١٠٠٨، ١٠١٢، ١١٠٦ (= «تسمية رجال البخاري» المنشور قسم منه بعنوان «ذكرأسماء التابعين ومن بعدهم...»).
(هـ) ٨٣٠ (= «تصحيف المحدثين»).
(و) ٥٢٩ (= «سؤالات البرقاني للدار قطني»).
(ز) ٥٢٧، ٦٤٢، ٧٨٤، ٩١٦ (= «العلل»)
(ح) ٧٣، ١٠٠، ١٦٤، ١٧١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٦، ٢٣٣، ٣٠٥، ٣١٩، ٣٤٦، ٣٦٠، ٣٩٥، ٤٢١، ٤٣٥، ٤٤٤، ٤٧٣، ٤٩٩، ٧٢٨ (= «المؤتلف والمختلف»).
(ط) ٧٦، ٧٨٠، ٧٩٦، ٨١٦، ٨٤٤، ٨٧٨، ١١١٦، ١١٤٠، ١١٤٢ (لم نتمكن من تحديد المصدر في هذه المواضع).
ـ الدارمي، عثمان بن سعيد: ١٠٧ (= «تاريخه»).
ـ أبوداود: ٨٥٠، ٩٢٩ (= «السنن»)؛ ٨٥٠ (= «التفرد»)؛ ١٩٤، ٣٤٧، ١٠٨٦، ١١٣٥ (= «مسائل الإمام أحمد»)؛ ٢٩٧(؟).
ـ ابن دريد: ٨٨، ١٣٦، ١٤٢، ٢٠٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٧٥، ٣٨٩، ٤٦٢، ٤٩٥ (= «الاشتقاق»)؛ ١٢٥، ٤٣٧ (= «جمهرة اللغة»).
ـ الدوري: ١٠٦، ١٩٠، ٢١٢، ٢١٤، ٣١٣، ٤٦٩، ٤٧٦، ١١٠٣، ١١١٥

(= «تاريخه» عن ابن معين).

ـ الدولابي ٢٦٨، ٤٣٥، ٨٥٦، (= «الكنى والأسماء»)

ـ الذهلي: ٢٢٠، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٨٧، ٧٩٧، ١١٤٢ (= «علل حديث الزهري»).

ـ الزبير بن بكار: ١٢٧، ١٣٥، ٣٦٣، ٣٧٣، ٥٢١، ٨٥٢ (= كتابه في النسب).

ـ أبو زرعة الدمشقي: ٢٥٨ (= «تاريخه»).

ـ السجزي، أبو نصر عبيدالله بن سعيد: ٩١٨ (= «فوائد أبي الحسن بن صخر» كما في ص٥٧٦).

ـ السراج، أبو العباس: ٤٠٢ (= «تاريخه»).

ـ ابن سعد: ٥٢٦ (= «الطبقات»).

ـ ابن السكيت: ٩٠ (= «إصلاح المنطق»).

ـ ابن سلاَّم: ٢٥٠ (= «طبقات فحول الشعراء»).

ـ سيبويه: ٢٢٣، ٢٥٠ (= «الكتاب»).

ـ ابن أبي شيبة: ٨١٩، ٨٩٤ (= «المسند»).

ـ الشيرازي، أحمد بن منصور: ٤١، ٤٢ (= «الألقاب»).

ـ الطبري: ٤٤٤، ١١٠٥(؟).

ـ عبد الغني بن سعيد المصري: ٤٣٤، ٨٦٠ (=«الأوهام التي في المدخل»)؛ ٧٣، ١٠٠، ١١٢، ١٥٥، ٢٣٨، ٣٩٧، ٤٤٤، ١١٠٧ (= «المؤتلف والمختلف»)؛ ١٨٦، ٢٣١، ٣٠٧ (= «مشتبه النسبة»)؛ ٧٢٣، ٨٧٢، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٥، ٩٠٨، ٩٠٩ (لعلَّ هذه النصوص من كتاب له في بيان أوهام أبي العلاء ابن ماهان في روايته لمسلم)؛ ٨٦، ١٠٤، ٢١١، ٤٧٩(؟).

ـ أبو عبيد: ٢٥٠ (= «غريب الحديث»)؛ ٧٢، ٩٠، ٢٠٢ (= «كتاب

النسب»)؛ ١٥٠، ١٧٣، ٢٤١ (؟).
ـ أبوعبيدة: ٣٨٤، ٤٨٧ (؟).
ـ العجلي، أحمد بن صالح الكوفي: ٤٣٥ (= «تاريخه»).
ـ ابن عدي: ٢٧٣، ٥١٨، ٩٤٢، ٩٥٧، ٩٨٦، ٩٩١، ١٠٠٤، ١٠١٠، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠٥٥، ١٠٥٨ (= «شيوخ البخاري»)؛ ٦١١ (هذا الموضع ليس من «شيوخ البخاري» و«الكامل»).
ـ العسكري، أبو أحمد: ٨، ٤٦٥ (= «تصحيفات المحدثين»).
ـ العقيلي: ٢٣٠، ١١١٢ (لايوجد النصّان في «الضعفاء»).
ـ أبو عمر الزاهد المطرز: ٢٤٦، ٢٤٨، ٣٦٦، ١٠٨٨(؟).
ـ أبو عمر النمري، ابن عبدالبر: ٨٦٢، ١١٠٠ (= «الاستيعاب»)؛ ١١٠٥ (= «التمهيد»).
ـ الغلابي، المفضّل بن غسّان: ١٢٢، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٨، ١٦٦، ٣٣٦، ٤١٨، ٤٦١، ٩٢٠، ١٠٨٩ (= «تاريخه»).
ـ ابن الفرضي: ١١١، ١٨١ (= «المؤتلف والمختلف»).
ـ الفلاّس، عمرو بن علي: ٨٨، ١١١، ١٢٢، ١٢٧، ١٥٣، ١٩٢، ٢١٢، ٢٧٥، ٣١١، ٣١٤، ٣٧٧، ٣٧٨، ١١٤٥ (= «تاريخه»).
ـ القالي، أبو علي: ٣١٥ (= «ذيل الأمالي»).
ـ ابن قتيبة: ٣٧١، ١٠٧٩، ١٠٨٧ (= «المعارف»).
ـ الكسائي: ٢٥٠ (؟).
ـ الكلاباذي، أبو نصر: ٢٨٢، ٤٠٠، ٤١٤، ٤٢٥، ٤٣٨، ٥١٨، ٥٥١، ٥٧٦، ٦١١، ٦٢٥، ٦٣٥، ٦٦٢، ٦٩٣، ٦٩٨، ٧٠٦، ٧٣٦، ١٠٩٤، ١١٢٢،

وجميع المواضع في القسم الثالث من الكتاب ص ٩٣٩ـ ١٠٦٩ (= «الهداية والإرشاد»).

ـ ابـن الكلبـي: ٨٢، ٩٠، ١٠٣، ٢٠٢، ٢١٢، ٢٤١، ٢٨٥، ٣١٤، ٣٨٤، ٣٩٠، ٤٥٦، ١١٤٨ (= أحد كتبه في النسب).

ـ مالك: ٨١٨ (= «الموطأ»).

ـ ابن المديني: ١٠٣، ١٠٨، ١٤٨، ١٩١، ٢٠٩، ٢٦٨، ٣١٣(؟)

ـ أبو مسعود الدمشقي: ٥٨٨ (= «الأجوبة عما أشكل الدار قطني على صحيح مسلم»)؛ ٢٨٦، ٥٢٧، ٥٦٥، ٥٧٣، ٥٧٦، ٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٦، ٦٢٩، ٦٤٥، ٦٤٨، ٦٤٥٧، ٦٦٧، ٦٧٤، ٧٠١، ٧١٣، ٧٤٥، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٧٣، ٧٧٧، ٧٨٠، ٧٨٢، ٧٨٦، ٧٩١، ٧٩٢، ٨١٣، ٨١٨، ٨٤٣، ٨٤٥، ٨٥٤، ٨٦٣، ٨٧٦، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨٦، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩٥، ٨٩٨، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٦، ٩٢٤، ٩٢٦، ٩٤٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٧، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠١٢، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٣٢، ١٠٤٠، ١٠٤٤، ١٠٤٧، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١١٢٩ (جميع هذه النصوص من كتابه «الأطراف»).

ـ مسلم بن الحجاج: ١٨٧، ٢٦٧، ٣٣٧، ٣٤٤، ٤٣٥، ٥٥٧، ٥٦٠، ٧٢٨، ٨٦٠ (= «الكنى والأسماء»)؛ ٦٨٧، ٦٨٨ (= «التمييز»).

ـ ابـن معيـن: ١٠٣، ١٠٤، ١١٧، ١٢٠، ١٤٩، ١٩٧، ٢٣٢، ٣٩١، ٤٢٧، ٥٥٠، ٥٨٩، ٧٦٩، ١١٤٧ (= «تاريخه» رواية الدوري وغيره).

ـ ابن منده: ٩٥٢، ٩٥٣ (= «شيوخ البخاري»).

ـ النسائي: ٧٧٠ (= «الأسماء والكنى»)؛ ٦٠٣، ٦٤٤، ٦٤٦، ٧٣٧، ٧٦٧،

٨٢٨، ٨٣٣، ٨٨١ (لعلها من «السنن الكبرى» أو غيره من مؤلفاته).

ـ ابن هشام: ١٢١، ١٤٢، ٢١٥، ٤٧٠ (= «السيرة»).

ـ الواقدي: ١٤٤، ٢٥١(؟).

ـ ابن يونس: ٣٩٥ (= «تاريخه»).

● أما المواضع التي نقل فيها المؤلف بأسانيده إلى مؤلفي الكتب، فهي كثيرة، وهو يحرص على ذكر أسانيده إلى الكتب، ففي مقدمة كتابه (ص٥٩ـ ٦٤) ذكر أسانيده إلى الإمامين البخاري ومسلم في صحيحيهما. ويقول بعد ترجمته للإمامين (ص٥٨): «كل ماذكرنا عن البخاري ومسلم مما لم نذكر إسناده فقد أسنده أبوبكر الخطيب في أخبارهما من «تاريخ بغداد». وقد ذكر أسانيده إلى الخطيب (ص٥٧). وهكذا يحرص على أن يُسند الأحاديث والأخبار إلى المؤلفين، وكل من يتصفح الكتاب يجد شواهد ذلك ماثلةً أمام عينيه. وفيما يلي بعض أسانيده إلى المؤلفين الذين ينقل من كتبهم، ونكتفي بذكر نماذج منها، فإنَّ استقصاءها يحتاج إلى دراسة مطوَّلة:

* حكم بن محمد ـ أبوبكر أحمد بن محمد بن إسماعيل ـ أبوبشر الدولابي: ٢٢٩، ٢٤٥، ٣٨٣، ٤٩٧، ٥٠٧، ٥٨٧، ٦٠٢، ٧٣٠، ٧٩٨، ٨٥٧، ١٠٧٦، ١٠٧٨، ١٠٩٤، ١٠٩٧، ١١٠٤، ١١٠٦، ١١١٦، ١١٢٣، ١١٢٤ (أكثر هذه النصوص من «الكنى والأسماء»، وبعضها من «حديث شعبة»).

* حكم بن محمد ـ أبو محمد عبد الرحمن بن عمر المعروف بابن النحاس ـ أبومحمد عبدالله بن جعفر بن الورد ـ عبدالله بن أحمد الخفاف ـ محمد بن يحيى الذهلي: ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٥، ١٠٤٠ (هذه النصوص من كتاب «علل حديث الزهري»).

* حكم بن محمد ـ أبوبكر ابن إسماعيل ـ أبو القاسم البغوي: ٩٣، ١٦١، ٢٤٠، ٣٨٠، ٤١٣، ٤١٦، ٥٠٩، ٥٥٥، ٨٥١، ٩٩٠، ١١٣٧، ١١٤٦ (لعل هذه النصوص من «معجم الصحابة» له).

* حكم بن محمد ـ أبوبكر ابن إسماعيل ـ أبو الحسن الأنصاري ـ الزبير بن بكار: ٣٧٠، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٣٤(هذه النصوص من كتاب «النسب» له).

* أبو عمر النمري ـ خلف بن القاسم ـ أبو الميمون البجلي ـ أبو زرعة الدمشقي: ٦، ١١٢٤ (= «تاريخه»).

* أبو عمر النمري ـ عبد الغني بن سعيد الأزدي: ٨، ٣٤٨ (= «المؤتلف والمختلف»).

* أبوعمر النمري ـ خلف بن أحمد المعروف بابن أبي جعفر الأموي ـ أبوعمر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي: ٧ (= «تاريخه»).

* أبو عمر النمري ـ أبو محمد بن عبدالمؤمن ـ أبوبكر ابن داسة ـ أبوداود: ٢٩٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٥٠٦، ٦٣٢، ٧٨٨، ٧٩٠، ٨٠٣، ٩٠٧، ١٠٧٤ (= «السنن»).

* محمد بن عتاب ـ عبدالله بن ربيع ـ محمد بن معاوية ـ أحمد بن شعيب النسائي: ٧٩٥ (= «السنن الكبرى»).

* حاتم بن محمد ـ أبو الحسن القابسي ـ حمزة بن محمد الكناني ـ النسائي: ٥٠٧، ٦٠٣، ٨٤٧ (= «السنن الصغرى»).

* أبوعمر النمري وأبوعمر ابن الحذَّاء ـ عبدالله بن محمد بن أسد الجهني ـ حمزة بن محمد ـ أحمد بن شعيب النسائي: ٦٥١، ٦٥٢، ٨٢٩ (= «السنن

الصغرى»).

* أبوعمر النمري ـ خلف بن قاسم ـ أبوعلي ابن السكن: ١٤٩، ٥٩٥، ٦٠٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٧٤٣، ٧٧٣، ٧٨٦، ٧٨٧، ٨٠٨، ٨١٤، ٨١٥، ٨٢٨، ٨٢٩، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥٦، ١٠٨٠، ١٠٨٨، ١٠٩١، ١١٠٨، ١١٠٩ (= «مصنّفه» أو «الحروف في أسماء الصحابة»).

* حاتم بن محمد ـ أبو عمران الفاسي ـ أبو الفتح ابن أبي الفوارس ـ الدارقطني: ٨٣١ (= «تصحيف المحدثين»).

* أبوعمر النمري ـ أبو الوليد عبدالله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي: ٨٩٦، ١٠٧٦، ١٠٧٨، ١١٠٧، ١١١٩، ١١٢٦، ١١٣١، ١١٤٤، ١١٤٩ (= «المؤتلف والمختلف» أو «الألقاب»).

* محمد بن سعدون ـ أبوبكر المطوعي ـ أبو عبدالله النيسابوري (الحاكم): ١٠٧٧ (= «معرفة علوم الحديث»).

* أبوعمر أحمد بن محمد بن يحيى ـ أبوعبدالله ابن مفرج ـ محمد بن جبريل ـ عبدالله بن علي بن الجارود: ١١٢٧، ١١٤٧ (= «الكنى»).

* أبوعمر أحمد بن محمد ابن الحذاء ـ عبد الوارث بن سفيان ـ قاسم بن أصبغ ـ أحمد بن زهير (أبوبكر بن أبي خيثمة): ١٩٢، ١٩٣، ٣٨٠، ٤٠١، ٤٥١، ٤٦٤، ٦٠١، ٧٣١، ٩٩٥، ١١٢٤، ١١٣٥، ١١٤٧ (= «تاريخه»).

* أبو عمرالنمري ـ سعيد بن نصر ـ قاسم بن أصبغ ـ ابن وضّاح ـ أبوبكر بن أبي شيبة: ٨٣، ٥٨٥، ٥٩٦، ٦٢٢، ٦٣٠، ٧٢٣، ٧٨٧، ٨٠٨، ٨٧٧، ٨٨٥، ٩١٤، ٩١٦ (= «المسند»).

* أبو عمر أحمد بن محمد ـ سعيد بن نصر وعبد الوارث وأحمد بن قاسم ـ

قاسم بن أصبغ ـ الخشني (وعبدالله بن مسرَّة) ـ عمرو بن علي الفلاَّس: ١٠٧٩، ١٠٩٧، ١١٢٣، ١١٢٦ (= «تاريخه»).

* أبوعبدالله محمد بن سعدون ـ أبوالحسن محمدبن علي بن صخر الأزدي: ٥٧٧، ٩١٧، ٩١٨ (= «فوائده» بانتقاء أبي نصر السجزي).

هذا غيض من فيض من المصادر التي رجع إليها المؤلف وأسند إلى أصحابها، وهو من أظهر الأدلة على سعة اطلاعه على التراث الإسلامي في مختلف جوانبه، وقد استفاد منها جميعًا في هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

أهميته وقيمته العلمية

هذا الكتاب من أهم الكتب التي أُلِّفت حول الصحيحين، في ضبط المؤتلف والمختلف من رجالهما، وتمييز المشكل من الأسماء والأنساب وتقييده بحيث يُزيل كلَّ لبس وإشكال، والتنبيه على الأوهام التي وقعت في الكتابين من قبل رُواتهما، والتعريف بالشيوخ الذين روى عنهم البخاري وأهمل أنسابهم، والتعريف بمن اشتهر من رواتهما بألقابهم.

وقد جمع المؤلف هذه الموضوعات بين دفَّتي كتابٍ واحدٍ، واستفاد من جهود العلماء الذين سبقوه في التأليف في بعض هذه الجوانب، ولكنه أضاف إليها إضافات كثيرة، وقام بالموازنة بين الأقوال المختلفة والروايات المتباينة وترجيح بعضها وتزييفها بالأدلة، واجتهد في كثير من المواضع وتكلم فيها بكلام لم يُسبق إليه، فأصبح كتابُه بعد ذلك كتابًا جامعًا لما تشتَّت في مؤلفات السابقين مع زياداتٍ بيِّنة، وانفرد بأبحاثٍ وتحقيقاتٍ لاتوجد عند غيره. ومن هنا تبرز أهمية الكتاب وقيمته العلمية، حيث استوفى المؤلف فيه كلَّ ما يُشكِل حولَ رجال الصحيحين، وأزال اللبس عنه، وقَرَّبه إلى كلّ

قاريء أو دارس، وأغناه عن الرجوع إلى غيره من المصادر.

وأبو علي الغساني أوَّل من فكَّر في دراسة النسخ والروايات المختلفة للصحيحين، وبيان ما وقع في أسانيد الكتابين من الاختلاف عند الرواة، ثم تصحيح ما هو الصواب منه. وقد اعتمد في دراسته على روايات الكتابين التي وصلت إليه بالأسانيد المتصلة وبخطوط العلماء الذين يوثق بهم، كما ذكر ذلك كله في مقدمة الكتاب. فقد روى «صحيح البخاري» برواية أبي زيد المروزي (من طريق أبي الحسن القابسي عنه، ومن طريق أبي محمد الأصيلي عنه). وقال: «عارضت كتابي من أوله إلى آخره بنسخة أبي محمد الأصيلي التي بخطه» (ص٦٠). ورواه كذلك برواية أبي علي ابن السكن، وقال: «عارضتُ كتابي بنسخة أبي محمد بن أسد التي بخطه عن أبي علي بن السكن»(الصفحة السابقة).

أما رواية أبي ذر الهروي فقال: «أخبرني بها أبو العباس العذري مناولةً من يده إلي يدي، وقال لي: سمعته مرارًا يُقرأ على أبي ذرٍّ بمكة أوَّلها في سنة ثمانٍ وأربع مئة»(ص٦١).

أما رواية إبراهيم بن معقل النسفي فذكر إسناده إليها وبيَّن ما فيها من نقص عن رواية الفربري، وقال: «قد علَّمتُ على الموضع في كتابي... وهو تسع أوراقٍ من كتابي» (ص٦٢).

وروى صحيح مسلم برواية الجلودي والكسائي (وهما يرويان الكتاب من طريق إبراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم)، ورواه كذلك برواية أبي العلاء ابن ماهان(الذي يرويه من طريق أبي محمد القلانسي عن مسلم)، وبيَّن ما في الأخيرة من نقص (ص٦٦).

واستنادًا إلى هذه الروايات المعتبرة والنسخ المتقنة منها تكلم المؤلف على الاختلاف، ورجَّح مارجَّح منه وزيَّف ما زيَّفَ بالحجة والبرهان. وكان عمله هذا رائدًا في مجال التحقيق العلمي للأسانيد الواردة في الصحيحين، وضبط الخلاف الواقع في رواياتهما، واعتمد عليه كل من جاء بعده من الشراح والمؤلفين الذين تكلموا في هذا الباب، فهو الذي مهَّد لهم الطريق، وسهَّل لهم البحث في هذا المجال.

وكتابه «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين» في الواقع دفاع عن الصحيحين، ببيان أنَّ الوهم والخطأ من رواة الكتابين لا من مؤلفيهما، فإنَّ الرواة اختلفوا في ذلك، والصواب موجود عند أحدهم، ولا يصحّ نسبة الخطأ والوهم إلى المؤلفين إلاَّ إذا اتفق جميع الرواة على ذلك، وهذا قليل نادر في الكتابين. ومن هنا يدخل هذا القسم من كتابه في باب العلل. وقد سبق الحديث عن منهج المؤلف فيه، فلا نعيده هنا.

أما القسم الثالث الخاص بشيوخ البخاري المهملين فتظهر أهميته عند ما نعرف أنَّ بعض الناس وقع منهم الاعتراض على البخاري بسبب إيراده أحاديث عن شيوخ لايزيد على تسميتهم، لما يحصل في ذلك من اللبس، ولا سيماإن شاركهم ضعيف في تلك الترجمة.[1] فكان في تعيينهم والتعريف بهم دفعٌ لهذا الاعتراض، وبيان لوهم بعض من تكلم فيهم. وكان أبو علي الغساني أول من تتبع هؤلاء الشيوخ في صحيح البخاري وصنَّفهم حسب شيوخهم، وذكر مواضع ورودهم بصيغة معينة في الصحيح، و تتبع

(١) انظر «هدي الساري» (٢٣٥).

كلام العلماء ورواة الكتاب في التَّعريف بهم، وبيَّن الخلاف إذا كان، ثمَّ رجَّح مارجَّح بالدليل، أو سكت عن الترجيح إذا لم يجد شيئًا. وهذا عمل علمي جليل أفاد منه كل من جاء بعده من الشرَّاح والمؤلفين، واستراحوا من التعب في هذا الباب، وشكروا له هذا العمل، ففيه إزالة اللبس عن كثير من الرواة ممن يشترك في الاسم أو الكنية أو اللقب، ولا يتفقون في المكانة العلمية، فببيان الشخص والتعريف به يزول اللبس، وتتضح صحة السند، ويذهب الاعتراض على صنيع البخاري أدراج الرياح.

أماالتعريف بمن اشتهر من الرواة بالألقاب، ففيه جمعٌ لما تفرق في كتب الألقاب وغيرها مما يتعلق برجال الصحيحين، وقد أوردفيه نصوصًا عزيزةً من مصادر مختلفة، لاتوجد في الكتب المطبوعة التي بين أيدينا.

وبالجملة فجميع أقسام الكتاب تَخدِم «الصحيحين»، وتأتي بفوائد وتنبيهات لا يستغني عنهاأحد ممن يشتغل بدراستهما دراسة متأنية، ويريد التثبت من ضبط رجال الأسانيد، والتعريف بالشيوخ والألقاب، ويرغب في معرفة الأوهام واختلاف الروايات في الأسانيد بالزيادة والنقص والتحريف، وتحقيق الصواب من بينهما.

أثره في الكتب اللاحقة

ذكرنا فيما سبق أنَّ العلماء أثنوا على أبي علي الجياني وأشادوا بتأليفه «تقييد المهمل»، وتسابقوا إلى روايته من طريق عدد من تلاميذه الذين أخذوا الكتاب عن المؤلف. وقد استفادوا منه وأكثروا من النَّقل والاقتباس منه في الكتب التي ألَّفُوها حول الصحيحين أو في موضوعات أخرى لها علاقة

بمحتويات كتاب أبي علي.

ومن أوائل من نقل عن المؤلف: أبوعبدالله المازري (ت ٥٣٦)، الذي أخذ القسم المتعلق بالتنبيه على أوهام كتاب مسلم بتمامه، وفرَّقه في مواضع من كتابه «المعلم بفوائد مسلم»، ولم يُشِرْ أدنى إشارة إلى أنَّه ينقل من «تقييد المهمل» لأبي علي. وقد نبَّه على صنيعه هذا ابن الصلاح فقال: «قلَّده في ذلك صاحب المعلم، ومن شأنه تقليده فيما يذكره من علم الأسانيد، مع أنه لايسميه ولا ينصفه»[١].

والمازري من كبار فقهاء المالكية، وله كلام مفيد في شرح الحديث وغريبه، ونظرات دقيقة في فقهه والاستنباط منه، ولكنه لم يكن من فرسان دراسة الأسانيد والكلام على العلل الواقعة فيها، فكان عالةً على أبي علي في هذا الباب، وقد منعته المعاصرة من التصريح باسمه، فأغفل ذكره تمامًا.

ونقل القاضي عياض (ت ٥٤٤) في «إكمال المعلم» كلَّ هذا عن طريق المازري، ونبَّه أحياناً على أنَّ الكلام لأبي علي.[٢] وقد أنصفه ابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» والنووي في «شرح صحيح مسلم»، فنقلا عن الجياني كلامه المتعلق بالأسانيد، ووافقاه غالبًا، وتعقباه أحيانًا بكلام مفيد.

ويوجد في مقدمة «إكمال المعلم» (١/ ٧٧) و «مشارق الأنوار» (١/ ٩- ١١)، و«شرح النووي» (١/ ١١- ١٢) و«فتح الباري» (١/ ١٠- ١٢) وغيرها ذِكر أسانيد المؤلفين إلى البخاري ومسلم وروايات كتابيهما، والكلام

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (١٥٩). وانظر «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٩٣).

(٢) انظر مثلاً «إكمال المعلم» (١/ ٢١٥، ٢٣٨).

عليها. وكثير منه عن طريق أبي علي الغساني من مقدمة «تقييد المهمل»، كما يظهر ذلك بالمقارنة.

وعقد بعض المؤلفين فصولاً في كتبهم هي في الواقع مختصرة من «تقييد المهمل» مع بعض الزيادات، ففي مقدمة «شرح النووي» (١/ ٣٩ـ ٤١) «فصل في ضبط جملة من الأسماء المتكررة في صحيح البخاري ومسلم المشتبهة»، وفي (١/ ١٦ـ ١٨) ذكر المواضع التي وقع فيها الانقطاع عند مسلم. وفي «هدي الساري» (ص ٢٢١ـ ٢٣٤) «الفصل السادس في بيان المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب»، وفيه (ص ٢٣٥ـ ٢٥٥) «الفصل السابع في تبيين الأسماء المهملة التي يكثر اشتراكها»، كلُّها مأخوذة من «تقييد المهمل» مع بعض الزيادات.

وفي «هدي الساري» أيضاً في الفصل الثامن الذي عقده لسياق الأحاديث التي انتقدها عليه (أي البخاري) الدارقطني وغيره، نقل عن الجياني في مواضع (ص ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠١).

أما«فتح الباري» فقد أكثر الحافظ النقل فيه عن أبي علي، سواء في ضبط الأسماء والأنساب والألقاب، أو في ذكر اختلاف الروايات، أوفي تعيين المهمل من شيوخ البخاري. وتبعه العيني والقسطلاني وغيرهما في شروحهم.

وبنى القاضي عياض كتابه «مشارق الأنوار» على «تقييد المهمل». فاختصر منه كل مايتعلق بمشكل الأسماء والكنى والأنساب والألقاب، وزاد عليه مشكل اللغة وأسماء المواضع التي كانت في المتون، وأضاف إلى الصحيحين «الموطأ»، فأصبح كتابه أجمع من كتاب أبي علي وأوعب. وقد

اعترف القاضي عياض بفضل أبي علي فقال: «إلاَّ ما جمع الشيخ الحافظ أبوعلي الحسين بن محمد الغساني شيخنا ـ رحمه الله ـ في كتابه المسمى بتقييد المهمل، فإنه تقصَّى فيه أكثر مااشتمل عليه الصحيحان، وقيَّده أحسن تقييد، وبيَّنه غاية البيان، وجوَّده نهاية التجويد»[1]. وعقَّبَ عليه بقوله: «لكن اقتصر على ما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب وألقاب الرجال، دون مافي المتون من تغيير وتصحيف وإشكال، وإن كان قد شذَّ عليه في الكتابين أسماء، واستدركت عليه فيما ذكر أشياء، فالإحاطة بيد من يعلم ما في الأرض والسماء».

أقول: أما عدم تعرُّضه لما في المتون فلأنَّه لم يُطلَب منه ذلك، فقد ذكر في المقدمة أنَّ الباعث على تأليفه سؤال أحد المهتمين بالصحيحين أن يجمع له المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة وكناهم، ويميز المتفق والمفترق منهم، ويذكر الأوهام التي في الأسانيد، ويُعرِّف بشيوخ البخاري المهملين. وهذه الموضوعات كلها راجعة إلى الأسانيد دون المتون، فاهتم بها أبوعلي ولم يتجاوزها. وهذا لايعتبر قصورًا.

وأما الاستدراك عليه فأمره واسع، والإحاطة بيدالله، كما قال. ولم يستدرك القاضي عياض إلاَّ أشياء قليلة، أو أسماء معروفة عند طلاَّب الحديث لا يحصل فيها الالتباس عندهم، وكأني بالقاضي راعى في هذه الاستدراكات ثقافة المشتغلين بالفقه والعربية، فضبط لهم تلك الأسماء والكنى لئلا يخطئوا فيها، وهو مشكور مأجور إن شاء الله.

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٥ ـ ٦).

وكل ماذكرناه عن «المشارق» يصدق على «مطالع الأنوار» لابن قرقول (ت ٥٦٩)، فإنه تهذيب واختصار لكتاب القاضي، ويندر فيه الزيادة عليه، فيكون نقله من كتاب أبي علي بواسطة «المشارق».

رأينا فيما سبق أنَّ كل من اشتغل بالصحيحين استفاد من «تقييد المهمل» مباشرة أو بواسطة كتب أخرى، وقلّ شَرْح من شروحهما إلاَّ وقد اقتبس من كلام أبي علي وأكثر النقل عنه. وهناك مجموعة من المصادر المتعلقة بضبط الأسماء والكنى والأنساب توجد فيها نصوصٌ كثيرة من «تقييد المهمل». ومن يراجع «الأنساب»[١] للسمعاني (ت ٥٦٢)، و «التمييز والفصل»[٢] لابن باطيش (ت ٦٥٥)، و «تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب» لابن خطيب الدهشة (ت ٨٣٤)، و«توضيح المشتبه»[٣] لابن ناصر الدين (ت ٨٤٢)، و«تبصير المنتبه» لابن حجر (ت ٨٥٢) يجدها طافحة بالنقل من كلام أبي علي.

وقد اقتبس المؤلفون في مصطلح الحديث من كلامه في الضبط في الفصول المتعلقة بالمؤتلف والمختلف ومشتبه النسبة والألقاب، منهم: القاضي عياض (ت ٥٤٤) في «الإلماع»[٤] وابن الصلاح (ت ٦٤٣) في «علوم الحديث»[٥]،

---

(١) انظر: (١/ ٢٨٦، ٤٠٨، ٤٨٣، ٤/ ٥٩، ٧٥، ٢٧٠، ٢٨٣، ٣٤٥، ٥/ ٥٥٠).

(٢) انظر: (٢/ ٥٥٠، ٥٨٣، ٧١٨).

(٣) انظر مثلاً (١/ ١٨٥، ٢١٣، ٢٧٧، ٥٢٩، ٢/ ٨٢، ٢٢٦، ٢٤٠، ٣٠٩، ٤/ ٥، ٥/ ١٣٥، ٢١٩، ٤٢٥).

(٤) انظر: (١٥٤، ١٥٥، ١٩٣).

(٥) انظر (٥٣٠، ٥٦٨) بتحقيق عائشة عبدالرحمن، الطبعة الأولى.

والنووي (ت٦٧٦) في «إرشاد طلاب الحقائق»[١]، والزركشي (ت ٧٩٤) في «النكت»،[٢] والبلقيني (ت ٨٠٥) في «محاسن الاصطلاح»[٣]، والعراقي (ت ٨٠٦) في «التقييد والإيضاح»، وابن حجر (ت ٨٥٢) في «النكت» و«شرح النخبة»، والسخاوي (ت ٩٠٢) في «فتح المغيث»، والسيوطي (ت ٩١١) في «تدريب الراوي»[٤] وغيرهم.

ومن كتب الرجال والتراجم التي نقلت عن هذا الكتاب: «سير أعلام النبلاء»[٥] للذهبي، و«طبقات الشافعية»[٦] للسبكي، و«تهذيب التهذيب» و«الإصابة» كلاهما لابن حجر. ويطول بنا الكلام لو تتبعنا النقول عن أبي علي في سائر المصادر، فهي غنية بالاقتباس من كلامه والاعتماد عليه، حتى أنَّ بعض كتب التصويب اللغوي اعتمدت على كلام أبي علي في ضبط بعض الأسماء، ففي «المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان»[٧] لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧) نصٌّ من هذا الكتاب في ضبط «العُتَقي»، أورده المؤلف وردَّ به على ابن مكي الصقلي، واحتج بكلام أبي علي في ذلك، ووصفه بالشيخ المحدث الحافظ، ونقل ابن دحية (ت ٦٣٣) في كتابه «أداء ما وجب

---

(١) انظر (٢/ ٧١١).

(٢) انظر (١/ ٥٩). وهذا النَّصُّ لم يهتد إليه محققه، وهو في «تقييد المهمل» (ص٨٣٤) من طبعتنا.

(٣) انظر (٥٤٨، ٥٥٠، ٥٥١).

(٤) انظر مثلا: (٢/ ٧٩٢، ٧٩٤، ٨١٦، ٨١٧، ٨٣٥).

(٥) انظر (١٢/ ١٧٢).

(٦) انظر (١٠/ ١٠٦، ٤١١).

(٧) (ص٥٦).

من بيان وضع الوضاعين في فضل رجب» نصًّا من هذا الكتاب[١].

ونظرًا إلى أهمية الكتاب قام بعض العلماء باختصاره وتلخيصه، وسيأتي في وصفِ النسخ الخطية ذِكرُ نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق (برقم ١١٨٣) التي هي عبارة عن تلخيص للكتاب عمله محمد اللعيري (؟) وهناك كتاب آخر نُشِر بِعُنوان «الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري ورويات عن إبراهيم بن معقل النسفي»[٢] ليوسف بن عبدالهادي الحنبلي المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩). وهو كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين (قسم البخاري) بشيء من التهذيب والاختصار، فلا يُلتفت إليه.

* * *

(١) انظر (٦١) ط المكتب الإسلامي بيروت.
(٢) نشرته دار الوطن بالرياض (١٤٢٠).

نسخ الكتاب الخطية

توجد من الكتاب نسخ خطية عديدة في مكتبات العالم، بعضها كاملة أو شبه كاملة تحتوي على جميع أقسام الكتاب، وأخرى ناقصة تحتوي على قسم أو أقسامٍ منه، وتتفاوت هذه النسخ في جودتها ورداءتها، وقِدمها وحداثتها. وفيما يلي وصفها:

(أ) نسخ كاملة أو شبه كاملة:

هي ثماني نسخ نذكرها هنا مرتبةً حسب تواريخها:

(١) **نسخة المكتبة العثمانية بحلب**(برقم ٢٤٢) ضمن المكتبات الوقفية بها. عدد أوراقها ٣٩٣ ورقة، وهي مرقمة الصفحات من(١) إلى(٧٨٦). تقع هذه النسخة في عشرة أجزاء حسب تجزئة المؤلف للكتاب:

الجزء الأول: (١ ـ ٩٠)= ص ٣ـ ١٢٣ من هذه الطبعة.

الجزء الثاني: (٩١ ـ ١٧٩)= ص ١٢٣ـ ٢٥٤.

الجزء الثالث: (١٧٩ ـ ٢٦٤)= ص ٢٥٥ـ ٤١١

الجزء الرابع: (٢٦٥ ـ ٣٨٩)= ص ٤١٣ـ ٥٦٢.

الجزء الخامس: (٣٩٠ ـ ٤٥٨)= ص ٥٦٣ـ ٦٦٩.

الجزء السادس: (٤٥٨ ـ ٥١٨)= ص ٦٧٠ـ ٧٦٠.

الجزء السابع: (٥١٩ ـ ٥٨٦)= ص ٧٦١ـ ٨٤٨.

الجزء الثامن: (٥٨٧ ـ ٦٤٨)= ص ٨٤٩ـ ٩٣٧.

الجزء التاسع: (٦٤٩ ـ ٧٣٣)= ص ٩٣٩ـ ١٠٦٩.

الجزء العاشر: (٧٣٤ ـ ٧٨٦)= ص ١٠٧١ ـ ١١٥٠.

ومما يدل على أنه تجزئة المؤلف للكتاب أنه يشير فيه إلى الجزء التاسع الخاص بشيوخ البخاري المهملين (انظر: ٩٤، ٢٤٠، ٢٩٤ من طبعتنا)، وهو كذلك في هذه النسخة.

وذكر ابن عطية[1] ـ الذي قرأ الكتاب على شيخه المؤلف ـ أنه«في أصله المجزأ على عشرة أجزاء».

وقد خصَّص المؤلف الأجزاء الأربعة الأولى للقسم الأول من الكتاب، وهو ضبط المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، وتمييز المشكل من أسماء الرجال الذين تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم أوكناهم مع تقارب أعمارهم.

أماالقسم الثاني وهو التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة، فقد خصَّص له الأجزاء (٥ـ ٨)، منها الجزءان الخامس والسادس لصحيح البخاري، والسابع والثامن لصحيح مسلم.

والقسم الثالث من الكتاب (وهو التعريف بشيوخ حدَّث عنهم البخاري وأهمل أنسابهم) يقع في الجزء التاسع.

والقسم الرابع الأخير(وهو الخاص بالألقاب) جعله في الجزء العاشر، وبه يتم الكتاب.

هذه النسخة أقدم النسخ التي وصلت إلينا من الكتاب ، كتبها أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن منصور بن محمد الحضرمي في المحرم

---

(١) في «فهرسته» (٧٨).

سنة(٥٤٨)، ويظهر من هوامش النسخة أنها مقابلة على الأصل المنسوخ منه، (انظر: ص٤١، ٩٠، ١٠٨، ١٣٨ وغيرها). وقد روى صاحب النسخة هذا الكتاب بالإسناد المتصل إلى المؤلف، فقد جاء في أولها: «أخبرني القاضي الفقيه أبو محمد عبدالله بن القاضي أبي الفضل عبدالرحمن بن يحيى بن إسماعيل العثماني بقراءتي عليه، قال: أخبرني الفقيهان أبو عبدالله محمد بن محمد بن علي الباهلي القرقوبي إجازةً، وابنُه أبو محمد عبدالله قراءةً عليه، قالا: أخبرنا الفقيه الحافظ أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغسَّاني قراءةً عليه ـ رضي الله عنه ـ...».

ورجال هذا الإسناد كلهم معروفون، أما الناسخ (أحمد بن عبدالرحمن الحضرمي الإسكندراني) فقد توفي سنة(٥٨٥). ترجمته في «سير أعلام النبلاء»(٢١/ ١٠٧).

وشيخه أبو محمد العثماني توفي سنة(٥٧٢)، وكان ثقة، روى عنه الناس. ترجمته في «السير»(٢٠/ ٣٧٤) و«حسن المحاضرة» (١/ ٣٧٥) وغيرهما.

أما أبو عبدالله القرقوبي وابنه أبو محمد فقد سبق ذكرهما ضمن تلاميذ المؤلف.

وتوجد على صفحة العنوان و(ص٩٠، ٣٩٠، ٣٩١) من هذه النسخة قراءات بخط الناسخ على الشيخ أبي الوليد محمد بن عبدالله بن محمد بن خيرة القرطبي بتواريخ مختلفة، ففي آخر الجزء الأول من الأجزاء العشرة(ص٩٠): «قرأتُ هذا الجزء أجمعَ على المولي للحمد الفقيه الإمام المشاور الأفضل الأورع أبي الوليد محمد بن عبدالله بن خيرة القرطبي،

وكتب أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن منصور الحضرمي في السابع عشر من المحرم سنة ثمان وأربعين وخمس مئة. والحمدالله وحده». وفي (ص٣٩٠) في آخر الجزء الرابع نحو هذه العبارة، وفيها: «سلخ المحرم سنة ثمان وأربعين وخمس مئة». أي بعد التاريخ الأول بثلاثة عشر يومًا. وهنا نهاية المجلد الأول من المجلدين.

وفي أول المجلد الثاني أو الجزء الخامس (ص٣٩٠) مثل هذه العبارة بخط الناسخ المذكور، وتاريخها: «شهر ربيع الأول سنة ثمانٍ وأربعين وخمس مئة». فكأنه انتهى من قراءة المجلد الثاني من النسخة على ابن خيرة بهذا التاريخ. أما المجلد الأول فانتهى من قراءته عليه في «سلخ المحرم» من تلك السنة، كما هو مثبت على صفحة العنوان.

وابن خيرة هذا كان من جلة العلماء الحفاظ، متفنناً في المعارف كلها جامعاً لها، كثير الرواية واسع المعرفة. خرج من قرطبة في الفتنة، وحجَّ، وتوفي بزبيد في شوال سنة(٥٥١)[1]. وتوجد على النسخة تعليقات وتصحيحات بخطه (انظر: ٨، ٢٣، ٣٢، ٤٧ وغيرها).

وقد ملك هذه النسخة أحد العلماء المشهورين من القرن التاسع، وهو سبط ابن العجمي(ت٨٤١)، كما أثبت ذلك بقلمه في صفحة العنوان، وفي(ص٣٩٠). والعبارة في الموضع الأول مطموسة، وفي الموضع الثاني: «ملكه إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الحلبي عفاالله عنه». وله تعليقات على النسخة بخطه المعروف، يصحح فيها بعض

---

(١) انظر: «الصلة» (٢/ ٥٦٠).

الأخطاء ويستدرك على المؤلف (انظر: ١٢٨، ٢٢٧، ٢٧٧، ٣١٠، ٣١٤، ٦٧٠، ٦٨٤ وغيرها).

وعلى النسخة تملك آخر، فقد ورد في صفحة العنوان: «آل إلى نوبة الفقير يحيى بن عبدالرحيم العلواني، عُفي عنهما».

والنسخة بخط نسخي جيد، ومن العجيب فيها أنَّ بعضها مضبوطة بالشكل الكامل، وبعضها مهملة، وهكذا يتناوب الشكل والإهمال بعد كل ورقة أو ورقتين أو أكثر إلى نهاية القسم الأول الخاص بضبط الأسماء والكنى والأنساب. وفي القسم الثاني المتعلق بالتنبيه على الأوهام جرى الناسخ على هذا المنوال، ولكنه ترك الشكل بعد قليل، واستمرَّ على ذلك، حتى إذا وصل إلى القسم الرابع الأخير المتعلق بالألقاب عاد إلى طريقته الأولى في الشكل والإهمال. ولم نعرف السرَّ في ذلك، إلاَّ أن يكون ذلك راجعًا إلى نشاط الناسخ حينًا وفتورِه حينًا آخر. ولعلَّ الناسخ أخَّر ضبط باقي النسخة بالشكل الكامل إلى ما بعد الانتهاء من النسخ والمقابلة والتصحيح والقراءة على ابن خيرة، ثم فترتْ همتُه فلم ينهض لذلك، أولم يجد وقتًا كافيًا له. والله أعلم أيّ ذلك كان؟

(٢) **نسخة جامعة برنستون**، مجموعة جاريت (رقم H ٧٧٣)، وقد كانت هذه النسخة سابقًا ضمن مجموعة مخطوطات بريل في ليدن(برقم ١٣٣١)، ثم آلت إلى مجموعة جاريت بجامعة برنستون.[١] وهي في (١٧٢)

---

(١) انظر: «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (٤/٢٣) طبعة دار المعارف. ووهم صاحب «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» الحديث النبوي (٢/١٣٠٨) فظن أنها نسخة ثانية مستقلة !!

ورقة، تاريخ نسخها صفر سنة ثمان وتسعين وخمس مئة، أي بعد وفاة المؤلف بقرنٍ. ولم يُذكر عليها اسم الناسخ. وقد كُتِب على صفحة عنوانها: «كتاب الكنى والألقاب»، وبهذاالعنوان ذكرها المفهرس في فهرس المكتبة(ص٤٣٩)، وعنه بروكلمان في كتابه[١] مع أنها نسخة كاملة من كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» (بجميع أقسامه الأربعة). ولعل الناسخ اغترَّ بقول المؤلف في آخر الكتاب: «آخر كتاب الألقاب، وبتمامه تمَّ جميع الديوان». فوضع على صفحة العنوان«كتاب الكنى والألقاب» متوهمًا أنه عنوان جميع الكتاب، وهو في الواقع القسم الرابع الأخير منه فقط. وقد تفضل بتصوير هذه النسخة الأستاذ العلامة عبدالرحمن بن سليمان العثيمين جزاه الله خيرًا.

مالك هذه النسخة أبويحيى بن أبي زيد بن أبي يعقوب كما كُتِب على صفحة العنوان في سماعٍ له على الشيخ داود بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري، جاء فيه: «سمع عليَّ بعضَ هذا الكتاب، وناولتُه سائره: مالكه السيد الأجل الأعزُّ الأزكى الأفضل أبو يحيى ابن السيد الأجل الموقر المرحوم أبي زيد ابن الشيخ الأجل الموقر المعظم المرحوم أبو يعقوب (كذا) أدام الله عزَّتهم. وحدَّثتُه له عن غيرِ واحدٍ من أشياخي، عن غير واحدٍ أيضًا من أشياخهم، عن مؤلفه أبي علي الغساني رحمه الله. فليرووا ذلك عني، وليُرَوُّوه إن شاءوا، أعزَّهم الله. قاله وكتب بخط يده» (إلى هنابخط ناسخ الكتاب، ثم بخط المجيز): «داود بن سليمان بن حوط الله الأنصاري في أول

---

(١) «تاريخ الأدب العربي»(٦/ ٢٦٤)، وعنه في «الفهرس الشامل» (٢/ ١٣٠٨).

يوم من شوال عشرين وست مئة، والحمدلله على نعمه التي لاتُحصى وآلائه، وصلواته على محمد خاتم رسله وأنبيائه».

لم نعرف مالك النسخة من هو؟ أما داود بن سليمان بن حوط الله الأنصاري فهو الأُنْدِيّ، روى عن ابن بشكوال وغيره، توفي سنة (٦٢١). ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ١٨٤). وهو يصل بواسطتين إلى المؤلف، كما يظهر من هذا السماع.

وفي ورقةٍ قبل صفحة العنوان إسنادٌ آخر للكتاب إلى المؤلف، جاء فيها: «الحمدالله وحده. رواية الإمام الحافظ أبي القاسم خَلَف بن عبد الملك ابن مسعود بن بشكوال، عن القاضي الشهيد أبي عبدالله محمد بن أحمد بن خلف التجيبي القرطبي، عن مؤلفه الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد ابن أحمد الغساني الجياني» فكأن النسخة من رواية ابن بشكوال ومنقولة من أصله الذي رواه عن تلميذ المؤلف عن المؤلف.

ومن مميزات هذه النسخة أنها قُوبِلتْ مرتين على أصلٍ عتيق أصل أبي مروان ابن بونة، كما ورد ذلك في مواضع: ففي الورقة (٢٤/ أ): «انتهى العرض مرةً وثانيةً بأصل أبي مروان بن بونة. والحمدلله حق حمده». وفي الورقة(٥٤/ أ): انتهت المعارضة مرةً وثانيةً بالأصل العتيق أصل أبي مروان ابن بونة، فصحَّ والحمدلله حق حمدِه». وفي الورقة (٧١/ أ): «انتهى العرض و[المقابلة] بأصل أبي مروان مرةً وثانيةً. والحمدلله حقَّ حمدِه». وفي مواضع أخرى(ق١٧/ ب، ٤٧/ أ، ٦٤/ أ، ٦٨/ ب) إشارة إلى العرض والمقابلة الثانية

دون تسمية الأصل. وأبو مروان عبد الملك بن بونة توفي سنة(٥٤٩)[١].

وهذه النسخة مضبوطة ضبطًا دقيقًا في الأسماء والكلمات المشكلة في القسم الأول من الكتاب، وإذا كان للكلمة ضبط غريب يؤكِّد ذلك بعلامة«صح» فوقها، أي أنَّ هذا الضبط هو الصواب، فلا تتوهَّم غيره، وإذا كان للكلمة وجهان في الضبط أو أكثر يشير إلى ذلك بقوله«معًا». وللناسخ طريقة خاصة في رسم الشدة على الكلمات، فإذا كان الحرف المشدد مفتوحًا أو مضمومًا يجعل الشدَّة فوق الحرف، ويضع الفتحة أو الضمَّة تحتَ الشدَّة، وإذا كان الحرف المشدَّد مكسورًا يجعل الشدَّة تحت الحرف، ويستغني بها عن وضع الكسرة.

والنسخة بخط مغربي واضح، والفرق فيها بين الفاء والقاف ـ كما هو معروف ـ بوضع نقطةٍ تحت الحرف أو فوقه. والحروف المهملة التي ليس عليها نقطة يشير إليها الناسخ بعلامة الإهمال. والكلمات الممدوة يحرص على كتابة الهمزة فيها، وكذلك يضع الهمزة في المواضع التي يحصل فيها التباس.

وتوجد على النسخة تعليقات علمية مفيدة فيها توضيح أو استدراك على كلام المؤلف، أو ضبط وتعريف لبعض الأسماء والأنساب والأماكن: (انظرمثلاً: ق٤/ أ، ٥/ أ، ٨/ ب، ٩/ ب، ١٩/ ب، ٢٨/ ب، ٣٢/ ب، وغيرها).

وعلى صفحة العنوان من النسخة تملكات نذكرها فيما يلي:

ورد في يمين الصفحة: «ملكه من فضل ربِّه الجليل المتعال: الفقير

---

(١) ترجمته في «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» (٢٥٠).

إليه تعالى عبده إسماعيل الفسال(؟) سنة١١٠٠». وفي أسفل الصفحة: «الحمد لله وحده وكفى. ثمَّ دخل في مِلك الفقير إليه سبحانه محمد بن إبراهيم الدكدجي لطف الله به». وتحتها: «من كتب الفقير عبدالرحيم بن علي المخللاتي، عفا الله عنه بمنِّه».

وتحتها: «من كتب الفقير الحاج محمد بن خليل البغدادي من كتب المخللاتي، في غُرّة ت(؟) سنة ١١٦١». وبجوارهاإلى اليسار: «هذا الكتاب عندي عارية لأخينا الشيخ أحمد بن قدح(؟)».

وقد أصاب هذه النسخةَ البَللُ والرطوبة، فذهبت بعض الكلمات في السطرين الأولين من كثير من الصفحات، كما أنَّ بعض الكلمات ذهبت بسبب ترميم النسخة أو التجليد، وخاصةً بعض الحواشي المفيدة التي بقيت مبتورة وناقصة.

(٣) نسخة خزانة الجامع الكبير بمكناس في المغرب(برقم ٢٣٧ حديث)، في ٢٠٢ورقة، كتبت بخط مغربي في القرن السادس تقديرًا، وخطّها دقيق، وليس عليها تاريخ النسخ واسم الناسخ. وفيها خروم في بعض المواضع، وقد عاثت فيها الأرضة فضاعت بسببها بعض الكلمات والأسطر. ورُمِّمَتْ النسخة فأثَّر ذلك على بعض الكلمات والألفاظ.

وعلى صفحة العنوان منها تحبيس السلطان سيدي محمد بن عبدالله على الخزانة المذكورة في شهر رجب سنة(١١٧٥).

(٤) نسخة مكتبة بايزيد العمومية باستانبول(برقم١٢١١)، في (١٧٩) ورقة، وهي نسخة كاملة[١] بخط أندلسي، كتبها عبد الحق بن أبي بكر بن

---

(١) وهم بعضهم فظنَّ أنها ناقصة.

يعقوب المراكشي المعروف بابن المديني، في المسجد النبوي بالمدينة في ٢٧ من شهر رمضان سنة(٦٢٨)،[١] نقلها من أصل المؤلف. وهي مقابلة عليه، كما يظهر من عبارة «بلغ مقابلةً» في بعض المواضع. وعلى النسخة خط أبي حيَّان النحوي بما يفيد تملكها.

ومع أنها كتبت من أصل المؤلف، وعليهاآثار التصحيح والضبط، وعليها بعض الحواشي المفيدة، ولكن حصل فيهاتداخل كبير في النصوص، وتقديم وتأخير في مواضع، ولعل الأصل المنقول عنه كان مضطرب الأوراق، ولم يرتَّب كما ينبغي، ونسخت عنه هذه النسخة، فاختلَّ السياق، واضطرب الكلام، ولا يمكن إعادة ترتيبها إلاَّ بالمقابلة مع نسخة أخرى.

قُسِّمت هذه النسخة إلى عشرة أجزاء، كما تحدثنا عنها سابقًا، وفيها تقسيم آخر للكتاب إلى أجزاء صغيرة بالمعنى المصطلح عليه عند النساخ، فكل عشر ورقات جُعلت جزءًا مستقلاً، وعلى هذا زادت أجزاؤه على عشرين جزءًا.

(٥) نسخة مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء (برقم٢٣٢٧)، في ٢٤١ ورقة[٢]، تاريخ نسخها آخر شهر محرم سنة(٦٩٥)، والناسخ غير

---

(١) في «نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا» (١/٢٦٧): ٨٢٨، وهو خطأ.

(٢) ذُكِر في فهرس المكتبة (١/٣١٩) أنها (٢٤٤) ورقة، والصواب ماذكرناه، فإنَّ الأوراق (٢٤١/ب ـ ٢٤٤/ أ) من رسالة أخرى للدار قطني بعنوان «أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم، ومماانفرد به كل واحد منهما». وهي جزء من كتابه «تسمية رجال البخاري ومسلم».

مذكور. وهي بخط نسخي جيد، إلاَّ أنها كثيرة التصحيف والتحريف والسقط. وفي أسفل صفحة العنوان تملك بالعبارة الآتية: «ملك من فضل ربه المولى الحميد أحمدُ بن محمد بن أبي بكر بن أبي القاسم بن سعيد بن أحمد بن محمد بن أبي العيد(؟) اليافعي نسبًا، والشافعي مذهبًا، والقادري خرقةً، والشوافي مسكنًا وبلدًا، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، وذلك بحق الشراء الصحيح من صنعاء بثمن مبلغُه عشرين (كذا) سليماني، وذلك في...شعبان... وتسع مئة...». لم تظهر مواضع النقط في المصورة التي بين أيدينا، ولا ندري هل هي باقية في الأصل أم ذهبت عند قطع الأوراق وقت التجليد.

وفي أعلى الصفحة تحت العنوان تملك آخر بقوله: « في نوبة الفقير إلى كرم الله تعالى محمد بن الحسن بن أمير المؤمنين القاسم بن محمد بن علي، لطف الله به ووفَّقه لصالح الأعمال، في شهر رجب سنة(١٠٥١)». وكتب في أعلى الصفحة فوق العنوان: «وقف لله تعالى، لا يخرج إلاَّ برهنٍ زائدٍ على قيمته».

ولا يوجد في النسخة شيء من آثار الضبط والتصحيح و المقابلة والقراءة، إلاَّ أنها بخط واضح مقروء.

(٦) **نسخة خاصة يملكها السيد الشبي الحاج محمد** المكلف بمدرسة أظريف آيت أحمد في أعلى قمم جبال سوس بالمغرب، كُتِبت بخط جميل غرة ذي القعدة سنة(٧٩٧). وقد قُوبلت على الأم المنسوخ منها، واتفق الفراغ من ذلك يوم الأربعاء ٢٩ من شهر جمادي الأولى سنة(٧٩٩)، بناحية الموقر من المخلافية(باليمن).

هذه النسخة كثيرة التحريف والتصحيف والسقط، وفيها بتر مخل بالمعنى وبياض في مواضع كثيرة، وقد حذفت منها معالم الأجزاء التي قسم المؤلف إليها كتابه، فلا تعرف من أين تبتديء، وإلى أين تنتهي. وعدد أوراقها (١٠١) ورقة.

لم نطلع على هذه النسخة، وهذا الوصف مأخوذ من بعض المراجع التي أشارت إليها[1]

(٧) **نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد** برقم(١٠٦١). هذه النسخة في ٢٢٦ ورقة ، في (١٢) جزءًا في مجلد واحدٍ، جلدها مزخرف بديع. وهي ناقصة من أولها قدر ورقة، تبدأ بقوله: «حدَّثنا أبو القاسم خلف بن القاسم الحافظ قال حدثنا أبو الميمون عبدالرحمن بن عبدالله بن راشد البجلي. . .» (= ٦ من هذه الطبعة). ناسخها: محمد بن علي بن عيسى الشهير بابن(. . . .) في سنة(٨٤٥)، وقد كتبها بخط نسخي جميل. ولا يوجد على النسخة أثر المقابلة والتصحيح، وليس عليها إسناد الكتاب إلى المؤلف، فلا نعرف من رواه من تلاميذه، وكيف وصل إلى الناسخ، وعلى أي أصلٍ اعتمد عند كتابة النسخة، ولعل الورقة التي ضاعت من أولها كانت تحمل بعض هذه المعلومات.

تنفرد هذه النسخة بزيادات كثيرةٍ في النص، ولعلها كانت في الأصل المنسوخ عنه تعليقات وحواشي، فجعلها الناسخ من صلب الكتاب. ومما

---

(١) انظر مقدمة محمد أبي الفضل لكتاب «الألقاب» (١٢)، و«شيوخ البخاري المهملين» (١/ ٢٠٧، ٢٠٨).

يدل على ذلك أنَّ رواية ابن الحاج للكتاب عن المؤلف تعتبر أكمل الروايات وآخرها، وقد وصلت إلينا في نسخة جامعة برنستون (التي سبق وصفها برقم٢)، وهي تخلو من هذه الزيادات. يقول ابن الأبار[١]: «هو آخر من أخذ عن أبي علي الغساني قراءةً عليه تأليفَه المترجم بـ«تقييد المهمل وتمييز المشكل»، ولم يزد بعد ذلك فيه شيئًا، فروايته أكمل الروايات» فقد صرَّح ابن الأبار بأنَّ المؤلف لم يزد شيئًا بعد قراءة ابن الحاج عليه، وروايته أكمل الروايات وآخرها، وعلى هذا فجميع الزيادات التي توجد في النسخة البغدادية وتنفرد بها ليست من المؤلف قطعًا. ولذا فهذه النسخة مع جمال خطها يتطلَّب منَّا الحذر عند استخدامها، لئلا ننسب إلى المؤلف مالم يقله ولم يُثبته.

ومما يؤكد أنَّ هذه الزيادات ليست من المؤلف أنَّ فيها نقولاً من كتاب «الإكمال» لابن ماكولا (ت ٤٧٥) (انظرص ٣٩٢ من طبعتنا). ومن المعلوم أنَّ هذا الكتاب انتقل إلى الأندلس بواسطة القاضي أبي بكر ابن العربي، عند ما رجع من رحلته إلى المشرق في أواخر القرن الخامس. ومن طريقه روى ابن خير هذا الكتاب[٢]، سماعًا عليه لبعضه وإجازةً لجميعه، كما روى عن أبي طاهر السلفي إجازةً فيما كتب به إليه. ولا يُعرف أنَّ ابن العربي التقى بأبي علي الجياني بالأندلس، فكيف يمكنه الاطلاع على الكتاب والنقل منه؟ وهذا أيضًا من أظهر الأدلة على نفي الزيادات الموجودة في النسخة البغدادية

---

(١) «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» (١١٤).

(٢) «فهرسته» (٢٢٠).

عن المؤلف.

ذكرنا فيما سبق أنَّ هذه النسخة مخرومة من أولها قدر ورقة، ويوجد على صفحة العنوان اسم الكتاب والمؤلف بخط مخالف لخط النسخة، وتحت العنوان تملك بلفظ: «رجال البخاري، في ملك الأقل سليمان العاملي». وفي أسفل الصفحة وقفية هذا نصها:

«الحمدلله الذي وقف جنانه على أوليائه، وأكرمهم بمزيد نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صفوة أنبيائه، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأحبائه.

أما بعد، فقد وقف هذا الكتاب ـ وهو «رجال البخاري» ـ الوزير الأكرم والدستور المكرم، صاحب الخيرات وكثير المبرَّات، والي ولاية بغداد وبصرة وشهرزور أعني به حضرة داود باشا، يسَّر الله له من الخير ما يحبُّ ويرضى ويَشا، على مدرسته الموسومة بمدرسة الداودية الواقعة في الجانب الشرقي في سوق أبي دخانة(؟) من أسواق بغداد، وقفًا صحيحًا شرعيًا، وحبسًا مؤبدًا مرعيًّا، وشرط أن لايخرج من المدرسة المذكورة ولايُوهَب ولاَ يُرهن ولايُبَاعُ و لايُبدَّل، ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴿١٨١﴾ ﴾. وذلك في سنة ألفٍ ومئتين وثلاث وثلاثين هجرية، على صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التحيَّة».

وبهوامش هذه النسخة تعليقات قليلة على بعض المواضع، وأكثرها في الأجزاء الأولى من الكتاب (انظر: ق١٧، ٢٢، ٢٥، ٣١ وغيرها)، نقل فيها بعض القراء فوائد من بعض المصادر.

(٨) نسخة المكتبة الوطنية في برلين برقم (Spr.286)، وهي

موصوفة في فهرس المكتبة (٩/ ٥١٥، ٥١٦ برقم ١٠١٦١). وهي نسخة كاملة بخط نسخي واضح، في (٣٨٦) ورقة، وليس عليها اسم الناسخ وتاريخ النسخ، ولكنها مكتوبة في القرن الحادي عشر تقديرًا.

(ب) نسخ ناقصة أو أجزاء من الكتاب :

إلى جانب هذه النسخ الكاملة هناك نسخ ناقصة من الكتاب أو أجزاء منه توجد في المكتبات، وفيما يلي وصفها:

(١) **نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة** (برقم ٣٦١)، كتبت بخط نسخي قديم سنة(٦٣٣)، ولم يذكر عليها اسم الناسخ. وهي في (١٣٣) ورقة، تبدأ بالتنبيه على الأوهام (قسم مسلم)، وتنتهي بنهاية الكتاب. وهي تمثل المجلد الثالث من طبعتنا، وإن كان فيها نقص من أولها وآخرها قدر ورقة.

(٢) **نسخة جامعة الملك سعود بالرياض**(برقم ١٣٢١)، وهي ناقصة الأول والأخير، في(٦٢) ورقة، وهي عبارة عن قطعتين من الكتاب:

الأولى (ق ١ ـ ٥٧) يوافق من طبعتنا (ص٢٢٥ـ ٤٦٦).

والثانية (ق ٥٨ـ ٦٢)، فيها جزء من التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين.

والنسخة قديمة كتبت سنة(٥٩١)، وعلى الورقة الرابعة منها سماع للمنذري سنة(٦٣٣). وهي مقابلة على النسخة الحلبية، ولولا أنَّها كانت ناقصة لكانت جديرة بالاعتبار.

(٣) **نسخة مكتبة خدا بخش خان ببانته** في الهند(برقم ٢٨٩٦)، موصوفة في فهرسها الإنجليزي(١٢/ ٣٨ برقم ٦٩٧). وهي نسخة ناقصة من

آخرها، في (١٨٨) ورقة، كتبت بخط نسخي معتاد، وليس عليها تاريخ النسخ واسم الناسخ، ولعلها من مخطوطات القرن العاشر. وتنتهي النسخة بالكلام على «ابن إشكاب» (= ص٥٥٠ من طبعتنا).

(٤) **نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق** (برقم٨٩٨٤)، بعنوان كتاب «الأنساب»[١]، في (١٩) ورقة، وهي عبارة عن قطعة من مقدمة الكتاب، تبدأ بإسناد الكتاب إلى المؤلف: «أخبرنا الشيخ الأجل المُسنِد أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر بن بركات الفُرْشي الخشوعي الدمشقي، في كتابه إليَّ من دمشق في صفر سنة خمسٍ وتسعين وخمس مئة قال: . . .» وتنتهي بما يقابل من طبعتنا(ص٦٧). وهو آخر مقدمة المؤلف على الكتاب.

وهذه النسخة جيدة الخط، ولعلها كانت نسخة كاملة، فهي مخرومة من آخرها، ولكنَّا لا نعرف عن بقيتها شيئًا.

(٥) **نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق** (برقم: حديث ٣٩٢) [الورقة ٨٢ ـ ٩٧]، بعنوان «التنبيه على ماوقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل رواة الكتاب»[٢]. وهي عبارة عن قطعة من الكتاب، ولم نطلع عليها.

(٦) **نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق** (برقم١١٨٣)[٣]، في (١٢٠) ورقة، لم يُذكر عليها تاريخ النسخ واسم الناسخ، ولكنها مكتوبة بخط قديم مستعجل قليل الإعجام، وعليها وقف المدرسة العمرية. وقد أثرت الأرضة

---

(١) انظر: « فهرس دار الكتب الظاهرية» [علم الجغرافيا وملحقاته] (١٣٤).

(٢) انظر: «فهرس دار الكتب الظاهرية» [المنتخب من مخطوطات الحديث للألباني] (١٨١).

(٣) انظر: «فهرس دار الكتب الظاهرية» [فهرس المجاميع] (١/ ٣١٦ ـ ٣١٧).

في هذه النسخة، فأضرَّت بأطراف الأوراق السفلى وبعددٍ من الكلمات، كما اهترأ الغلاف، ولكن أوراقها بقيت متماسكة. وهذه النسخة تحتوي على:

١ـ ملخص «تقييد المهمل وتمييز المشكل» لخصه محمد اللعيري(؟)(ق ١ـ٥٦).

٢ـ «تقييد المهمل وتمييز المشكل» ملخص عن الكتاب مع زيادات عليه، كما جاء في آخره، ولم يذكر من لخصه. (ق ٥٩ـ ٩٤).

٣ـ «التنبيه على ماوقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل رواة الكتاب». (ق ٩٧ـ ١٢٠).

(٧) نسخة دار المخطوطات بصنعاء (بدون رقم)، في (٤٤) ورقة ضمن مجموعة، لانعرف هويتها. وقد صورها معهد الخطوطات العربية بالكويت.[١]

* * *

(١) انظر: «المخطوطات العربية التي صوَّرها المعهد من دار المخطوطات في صنعاء»، إعداد: عصام محمدالشنطي (٢٠).

الأقسام المنشورة من الكتاب

نُشِرتْ من الكتاب ثلاث قِطَع في بلدان مختلفة:

(١) «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة» (قسم البخاري)[١].

(٢) «التعريف بشيوخ حدَّث عنهم البخاري وأهمل أنسابهم».

(٣) «الألقاب».

ويلاحظ أنَّ القسم الأول من الكتاب (الخاص بضبط المؤتلف والمختلف ومشكل الأسماء والأنساب) لم يُنْشر منه شيء، وهو النصف من الكتاب تقريبًا. أماالنصف الثاني المشتمل على الأقسام الثلاثة الباقية فلم ينشر منه القسم المتعلق بمسلم من «التنبيه على الأوهام..»، ونُشر سائرُها كما تقدَّم، بل تكرَّر نشرُ القسمين الأخيرين منه. وغرضنا الآن تقويم هذه القطع المنشورة والكلام الإجمالي عليها، دون النقد التفصيلي الذي لانريد الخوض فيه، صيانةً لوقت القراء والباحثين عما لايُجديهم، وإلاَّ فعندنا مادة كبيرة حول نقد هذه الطبعات لوبسطناها لجاءت في صفحات كثيرة، ولكنَّا نستغني عنها بنشر النص الكامل للكتاب كما وضعه المؤلف، دون بتْرٍ أو تشويهٍ، معتمدين على أقدم النسخ الخطية وأوثقها.

تتفاوت هذه الأجزاء المطبوعة في تحقيق النَّصِّ والتعليق عليه، وقد

---

(١) وهو رسالة ماجستير بجامعة الإمام بالرياض، وأخذ باقي الكتاب رسائل هناك أقدمها سنة (١٤٠٢).

كان لكل من قام بنشر شيء منها منهجٌ يختلف عن الآخر. والأمر الذي اشترك فيه الجميع أنهم لم يطلعوا على نسخة جامعة برنستون من الكتاب، التي تعتبر أصح النسخ وأوثقها، وأكمل روايةٍ للكتاب، لأنها رواية ابن الحاجّ الذي كان آخر من أخذ الكتاب عن المؤلف، ولم يزد عليه المؤلف بعد ذلك شيئًا، كما سبق أن أشرنا إليه فيما مضى. وعدمُ عثورهم على هذه النسخة أوقعهم في كثيرٍ من التحريف والسقط والخطأ، كما سيأتي بيانه فيما بعد.

والأمر الثاني الذي وقع فيه معظمهم أنهم لم يهتموا بضبط النصِّ وتقييده وتصحيحه، بل انصرفوا إلى ترجمة الرجال والتخريج المطول لأحاديث الصحيحين، والإسهاب في التعليقات ، دون فهمٍ لغرض المؤلف في القسم الذي نشروه، فنجد المؤلف في وادٍ، والمعلِّقين في وادٍ آخر، ينقلون من هنا ومن هناك مايسوِّدون به الصفحات بدون فائدة، ويظنون أنهم يحسنون صنعًا، وأنَّ القراء في انتظار هذه التعليقات، وعندما تقع بأيديهم يطيرون لها فرحًا ويقولون: يالها من فوائد! والواقع أنهم أصبحوا بسببها ضُحْكَةً للعالمين، وهُزْأةً للمحققين والباحثين.

أما المقدمات التي كتبوها على نشراتهم ففي أكثرها نماذج من الأخطاء الفاحشة والأغلاط الشنيعة التي تدل على عدم معرفتهم بالكتاب ومنهج المؤلف فيه، وسنعرض بعض الأمثلة فيما يلي، ونتكلم على كل جزء من هذه الأجزاء المنشورة، لنقيم الحجة على كل ماسبق.

(١) أجود هذه الأجزاءالمطبوعة هو: «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة» (قسم البخاري) بتحقيق محمد صادق آيدن الحامدي، نشرته دار اللواء بالرياض سنة (١٤٠٧). وهو في الأصل رسالة

ماجستير قُدِّمتْ إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وقد بذل الباحث جهدًا لابأسَ به في تحقيق النَّص بالاعتماد على ثلاث نسخ من الكتاب (الحلبية والتركية والبغدادية)، وبمقارنته بالأصل الذي اعتمدنا عليه ظهر لناسقط كبير في موضعين:

أحدهما (في ص١٤٩/ سطر ٣) بعد قوله: «واستغفاره لهم».

والثاني (في ص ٢٧٩/ بعد السطر ٣). انظر الموضعين بالترتيب في طبعتنا (ص٦١٧، ٧٠٥، ٧٠٦).

وقد وجدنا أخطاءً وتحريفات في مواضع من طبعته:

ففي (ص٩٣) تحرف «زيد بن خالد» إلى «يزيد بن خالد».

وفي (ص٣٦٦): «في بعض ما نسخ من هذا الباب»، صوابه: «. . . سَنَحَ. . .».

وفي (ص٣٤٣): «عن جابر بن عبدالله بن أبي بردة» صوابه: «. . . عن أبي بردة».

وفي (ص٣٣٨): «فيجلون عنه» صوابه: «فيُحَلَّؤون عنه».

وفي (ص٣٢١): «أبو نعيم الفضل بن دكين بن حمد بن زهير» صوابه: «. . . حماد بن زهير»

وفي (ص٨٦): «محمد بن إبراهيم الذئيلي» صوابه: «. . . الدَّيْبُلي».

وفي (ص١١٢): «إسماعيل بن أويس» صوابه: «. . . بن أبي أويس» كما أشار إليه في التعليق.

وفي (ص١٢٣ وغيرها): «أبو محمد الحموي» صوابه: «. . . الحمُّويي».

وفي (ص١٤٢) «هارون بن زيد بن مهاجر» صوابه: «. . . يزيد بن مهاجر».

وفي (ص١٧٤) «عن أبي زيد المروزي وأبي أحمد» صوابه: «. . . عن أبي أحمد».

وفي (ص١٧٧) «وسنذكر هذا فيما بعد في الجزء السابع» صوابه: «. . . في الجزء التاسع».

وفي (ص١٧٩) «عاصم ابن سيرين» صوابه: «عاصم عن ابن سيرين».

وفي (ص٢٠١) «عن إسحاق عن البراء» صوابه: «عن أبي إسحاق. . .».

وفي (ص٢٠٢) قول البزار «التدليس بكذب» صوابه: «التدليس ليس بكذب».

وفي (ص٢٠٥) «حدثنا عثمان بن أحمد بن سليمان الخصيب سنة. . .» صوابه: «. . . سليمان نا سليمان الخصيب. .».

وفي (ص٢٤٣): «قال الزبيدي وأخبرني عبدالرحمن بن عبدالله». . . صوابه: «قال الزهري. . .».

وفي (ص٢٥٥) «وردَّ علي ان عمر» صوابه: «. . . ابن عمر».

وفي (ص٣٠٢) «علي بن أحمد بن إسماعيل الطوسي» صوابه: «. . . علي بن محمد. . .».

هذه بعض النماذج من الأخطاء والتحريفات، ولم نُحصِها إحصاءً، وفي الأصل الذي اعتمدنا عليه أشياء فاتت المحقق لعدم اطلاعه عليه. وقد كان المطلوب منه أن يعتني بضبط النصّ وتقييد المشكل منه بما يزيل

الالتباس، ولكنه لم يهتم به وانصرف إلى التعليق عليه، وأثبت كلَّ ما قاله الحافظ في «الفتح» وغيره من المؤلفين، وكان يكفيه أن يذكر تعقبات الحافظ على المؤلف، ويشير إلى المواضع التي وافقه فيها ولم يزد عليه شيئًا، ولا ينقل فيها نص كلامه.

وتدل بعض حواشيه أنه لم يفهم غرض المؤلف، ففي (ص٣٣٥) قال أبو علي الجياني: «وكذلك خرَّجه النسائي في حديث يحيىٰ بن سعيد القطان من تأليفه، وجعله في باب عبدالله بن سعيد بن أبي هند». فأبعد المحقق النجعةَ حيث بحث عن الحديث في السنن الصغرى والكبرى، فلم يجده فيهما، وقال: «ولعل الغساني يقصد كتابًا آخر له»، ولم يفهم أنَّ الجياني ذكر عنوان الكتاب بكل صراحة، وهو «حديث يحيىٰ بن سعيد القطان»، وقال: إنه «من تأليفه».

وفي (ص٢٢٩ـ ٢٣١) ذكر الجيَّاني الخلاف في اسم رجل في الإسناد هل هو«عمرو بن أبي سفيان بن أسيد» أو«عمر»، وبيَّن اختلاف الرواة عن الزهري في ذلك، وقال: إنَّ الصواب عن إبراهيم بن سعد أنه قال: «عمر»، وهوالمحفوظ عنه كما ذكر ذلك عنه الذهلي والطيالسي وابن سعد، فالذين نقلوا عن إبراهيم أنه قال«عمرو» بنوه على ماقاله أكثر الرواة عن الزهري وصوَّبوه، ولكنه ليس بصحيح في الرواية عن إبراهيم. هذا كلام صحيح وواضح لاغبار عليه، ويؤيده قول الحافظ في «الفتح» وغيره. ولم يفهمه المحقق، فحاول الردَّ على المؤلف في تعليقاته، وقد بيَّنا مقصود المؤلف في طبعتنا للكتاب (ص٦٧٢)، وكيف وقع الوهم والتصرف من الرواة في بعض المصادر، فليرجع إليها.

وفي(ص٢٧٧ـ ٢٧٨) تعليق طويل يدل على عدم فهمه لما نقله المؤلف عن الدار قطني بشأن زيادةٍ في الإسناد. وقد رددنا على هذا الفهم الخاطيء وبيَّنا مقصود الدار قطني في تعليقنا على الكتاب من هذه الطبعة (ص٧٠٤ـ٧٠٥)، فراجعه.

ويطول بنا الكلام إذا تتبعنا تعليقات المحقق بهذا الشكل، فنقتصر على هذه النماذج.

أما مقدمته للتحقيق فهي في مجملها جيدة، وإن كان وقع في ترجمته للمؤلف بعض الأخطاء، وقد حاول إحصاء شيوخه وتلاميذه، فلم يتم له ذلك، كما يظهر بالمقارنة بين ماذكره وبين ما ذكرناه فيما مضى.

هذه بعض الملاحظات على طبعته، وقد بذل المحقق في إخراجها جهدًا لا بأس به، ولكنه لم يفلح في إعداد نص سليمٍ خالٍ من شوائب التصحيف والتحريف. ومع ذلك فهذا الجزء أحسن ما نُشر من أجزاء الكتاب.

(٢) أما القسم الخاص بالتعريف بشيوخ البخاري المهملين، فقد نُشر نشرتين: إحداهما بعناية محمد أبي الفضل في المغرب سنة(١٤١٨)، والثانية بعناية أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول في بيروت سنة(١٤١٨).

(أ) أما النشرة الأولى فقد صدرت عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب في جزئين، الأول: قسم الدراسة والفهارس. والثاني: قسم التحقيق(!). وسنتكلم هناعن عمله في إخراج النص، والتعليق عليه، والمقدمة. ونعوذ بالله من آفات النشر التي ابتُلينا بها في هذا العصر، والتي

تقتطع جزءًا كبيرًا من وقت القاريء والباحث، وتضيعه فيما لا فائدة فيه.

اعتمد محمدأبو الفضل في نشرته على ثلاث نسخ خطية (البغدادية والسوسية والمكناسية). أما السوسية فهي ناقصة وكثيرة التحريف والخطأ. والمكناسية مخرومة ومتآكلة، وفيها سقط للكلمات والجمل. بقيت البغدادية التي كتبت سنة(٨٤٥) [لا ٥٤٨ كما ذكر محمد أبوالفضل في دراسته(١/ ٢٠٧)]. وقد نبَّهنا سابقًا على أنَّ فيها زياداتٍ من غير المؤلف أُدخلت في المتن، ولم ينتبه الناشر لها، فاعتبرها كلها من أصل المؤلف. وبذلك أفقد الثقة بنشرته تمامًا. فالذي يقرأ فيها ويقتبس منها لا يطمئن إلى أنها من كلام المؤلف أو غيره، حتى يراجع أصلاً قديمًا من الأصول التي وصلت إلينا للكتاب.

وبمقابل هذه الزيادات التي ليست من المؤلف، هناك سقط كثير في مواضع، كما يظهر ذلك بالرجوع إلى الأصل الذي اعتمدنا عليه وإلى النسخة الحلبية، ولم يعرفهما الناشر، ففاته شيء كثير، راجع على سبيل المثال من طبعته: (ص٢٧٠) بعد قوله «عن أبيه»، و(ص٤١٩) بعد قوله «روى عنه البخاري»، و(ص ٤٧٨) بعد قوله «حدثنا محمد بن سلام»، و(ص٥١٥) بعد قوله«فالله أعلم»، و(ص٥٥٩) بعد قوله «يرويه عن الذهلي»، و (ص٥٨٢) بعد قوله«رواية يحيىٰ بن جعفر هذا». و(ص٦٠٠) بعد قوله «فإنه نسبه يعقوب بن محمد». قارن هذه المواضع بما يوافقها من طبعتنا، لتعرف مقدار السقط.

أما الأخطاء والتحريفات في المتن فهي كثيرة، وقد تنبه الناشر لبعضها وأشار إلى القراءات في النسختين الأُخريين، ولكنه أثبت الخطأ في المتن

بالاعتماد على النسخة البغدادية المزيدة المحرفة التي لايُعرف أصلها، وهذه بعض الأمثلة منها:

في(ص٢١٥ سطر٢) «كتاب العلم» صوابه: «كتاب الأدب».

وفي (ص٣٤٥) «ابن أبي عتبة» صوابه: «ابن أبي غنية».

وفي (ص٤١٣) «عبد الرحيم الحجازي» صوابه: «. . . المحاربي».

وفي (ص٤٥٢) «عبدالله بن معاذ» صوابه: «عبيدالله. . .».

وفي (ص٤٩٣) «تفسير سورة المائدة» صوابه: «. . . البقرة».

وفي (ص٥٤٢) «محمد بن عمر بن حفص» صوابه: « محمد عن عمر ابن حفص».

وفي (ص٥٩٣) «حدثنا أبو معامة». صوابه: «. . . أبو معاوية».

وفي (ص٥٩٦) « أبو زكريا بن عياش» صوابه: «أبو بكر بن عياش». . . . وغيرها.

وفي (ص١٩٦) أثبت الناشر في المتن: «وهم أبي علي الغساني رحمه الله»، ولا ندري من أين أتى به؟ فلا توجد هذه العبارة في النسخ، وليست من الكتاب قطعًا.

لم يقم محمد أبو الفضل بضبط النص ووضعه في فقرات ليكون مفهومًا لدى القاريء وواضحًا في إفادة المقصود. وكان جلُّ همِّه ترجمة الرجال ترجمةً طويلة مملَّة، وذكر نماذج من مروياته ومصادر ترجمته، ونقل الأحاديث (التي يشير المؤلف إلى مواضعها) بأسانيدها ومتونها، ثم تخريجها من صحيح مسلم وغيره وتتبع طرقها، وذِكر كلام الحافظ ابن حجر وغيره عليها، وبهذا كله خرج الكتاب بمتنه وتعليقاته في ٦١٠ صفحة. وهو

في طبعتنا هذه ١٣٠ صفحة (ص٩٣٩ـ ١٠٦٩)، وفي الأصل الذي اعتمدنا عليه عشرون ورقة فقط (ق ١٤٠ب ـ ١٥٩ب). ولو فهم المعلِّق غرض المؤلف لما تعب كلَّ هذا التعب، ولا أتعب الطابع والناشرَ والقاريء، فالنصّ في غِنًى عن هذه التعليقات الطويلة، وكان يكفي الناشر أن يشير إلى مواضع ورود الأحاديث عند البخاري بالأرقام، ويُوثِّق النقول، ويعقِّب على كلام المؤلف بما يفيد في تعيين الشيخ الذي أهمل البخاري نسبَه. ولو تأمل كلام الحافظ في «الفتح» و«مقدمته» وأحسن استخدامَه واقتباسَه لأراح نفسه وغيرَه من هذا العناء، وصانَ تعليقاته من هذا الغُثَاء!!.

وقد حاول محمد أبو الفضل أن يُعرِّف ببعض الكتب والشخصيات، فقال في (ص٥) في التعريف بكتاب الحاكم «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم»: «طبع هذا الكتاب بحلب الشهباء سنة(١٣٥١هـ) في المطبعة العلمية التي يملكها الشيخ محمد الراغب (كذا) الطباخ، وهو الذي تولَّى طبع الكتاب».

ومن المعلوم لدى الباحثين أنَّ الكتاب الذي نشره الطباخ هو «المدخل إلى الإكليل»، وهو غير «المدخل» الذي أشار إليه المؤلف، ونُشِرتْ منه قطعتان حتَّى الآن، ولم يُنشَر كاملاً.

لننتقل الآن إلى دراسته (أو مقدمته) التي ترجم فيها للمؤلف وعرَّف بالكتاب، نجد فيها أنواعًا من الوهم والخطأ والتحريف تدلُّ على جهل الناشر بالكتاب ومنهج المؤلف فيه. فهو يذكر في(ص٢٣٨) تحت عنوان «منهاج أبي علي في كتاب تقييدالمهمل»: أنه «وضع هذا الكتاب في أسماء الرجال على حروف الهجاء المعتاد في بلد الأندلس، وهو منهج خاص

بالمغاربة خالفوا فيه المشارقة»، ثم تكلم على هذا الترتيب.

كلام الناشر هذا يُشككنا في ادعاء قراءته للكتاب ودراسته، فقد التزم المؤلف فيه منهج المشارقة على الترتيب المعتاد لديهم، وخالف المغاربة الذين كان يعيش بينهم. والكتاب بين يدَيْ كل قاريء يستطيع أن يفحصه بنفسه، فكيف توهَّم هذا الدراس أنَّ المؤلف رتَّبه على طريقة المغاربة؟!

ويقول في(ص٢٤١): من خلال الدراسة المستفيضة والتحليلات العميقة(!!) لكتاب شيوخ البخاري المهملين لأبي علي الغساني، نجد أباعلي استنتاجًا(!) قسَّم الشيوخ إلى ثلاثة أصناف». ثم ذكر المتفق على عدالتهم، والمختلف فيهم، والذين ضعفهم أكثر العلماء.

نقول له: ياهذا! لم تفهم غرض المؤلف من تأليف هذا القسم من الكتاب، فهو في وادٍ وأنت في وادٍ!!

وعقد فصلاً لعدد الشيوخ الذين أوردهم أبو علي في كتابه (ص٢٤٣)، وقام بالمقارنة بين كتب أبي علي وابن عدي والكلاباذي.

نقول: لا وجه للمقارنة بينهم، فلكلٍّ وِجهةٌ هو مولِّيها، فأبوعلي اقتصر على الشيوخ المهملين، وابن عدي حاول استقصاء جميع الشيوخ، والكلاباذي حاول استقصاء جميع رجال «الصحيح».

والدراسة كلها مليئة بمثل هذه الأخطاء العلمية والمنهجية، ونقدها يحتاج إلى دراسة مستقلة. فنكتفي بهذا القدر، وننظر في الطبعة الثانية من هذا القسم.

(ب) لم يذكر أبو هاجر محمدالسعيد بن بسيوني زغلول النسخة التي اعتمد عليها في طبعته التجارية التي صدرت من دار الكتب العلمية ببيروت، وهي النسخة التركية التي وصفناها فيما مضى. وليس في هذه الطبعة تلك

التعليقات والتراجم المطولة التي تصرف القاريء عن الاستمرار في قراءة الكتاب، بل اقتصر صاحبها على نقل كلام الحافظ من «الفتح» و«مقدمته». ولكنها لا تخلو من التصحيف والخطأ. ففي (ص١٠٦) مرتين: «عبدالله بن محمد بن أسد الجميني» صوابه«. . . الجُهَني». وفي (ص٥١) «أبو الحسن علي بن عمرو السكوني» صوابه: «. . بن عمر السكوني». ونحو هذا كثير في صفحات أخرى.

وقد حاول أبو هاجر أن يحدِّد المواضع التي أشار إليها المؤلف من «صحيح البخاري»، ولكن فاته كثير منها فلم يتمكن من تحديدها، وكذلك فاته كلام الحافظ في مواضع كثيرة، فلم ينقله في تعليقاته، وكأنه اكتفى بتحديد المواضع التي وجدها بسهولة، ولم يبذل جهده لاستخراجها كلها.

وأسوأ ما حصل في هذه الطبعة أنَّ الناشر اعتمد فيها على نسخةٍ منسوخةٍ عن نسخةٍ مضطربة الأوراق، فتداخل فيها الكلام في مواضع، ولم يبق على ترتيبه الطبيعي، فالصفحات(ص٧٠/ سطر ١٦ـ ٧٧/ سطر١٩) مضطربة ومتداخلة، يجب إعادة ترتيبها حسب الترتيب الموجود في طبعتنا (ص١٠٢٢ـ ١٠٣٤) ، ليستقيم السياق ويكون الكلام مفهومًا. ولو أنَّ الناشر رجعَ إلى نسخة أخرى من الكتاب لسلم من هذا الاضطراب والتداخل، ولكنه مثل غيره من الناشرين استعجل في النشر، واطمأنَّ إلى النسخة التي حصل عليها، فوقع فيما وقع فيه.

(٣) نأتي إلى القطعة الثالثة المنشورة من الكتاب، وهي كتاب الألقاب. وقد طبع طبعتين أيضًا، إحداهما: بعناية محمد زينهم محمد عزب ومحمود نصار، صدرت عن دار الفضيلة بالقاهرة سنة(١٤١٤). والثانية:

بعناية محمد أبي الفضل من مطبعة فضالة بالمحمدية في المغرب سنة(١٤١٦).

(أ) أما الأولى فهي طبعة سقيمة محرَّفة لا يُوثق بشيء منها، وقد اعتمد فيها الناشران على نسخة مصورة من معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ولم يعرفا أنها النسخة التركية التي سبق الحديث عنها ووصفها. ومحمد زينهم محمد عزب معروف بكتبه التي نشرها فمسخها، ونال شهرة في هذا المجال، ولم يصل إلى مرتبته في صناعة التصحيف والتحريف إلاَّ أفراد معدودون، ولو قلنا إنه رأس هذه الطائفة لم نُبعِد. وقد استعان في هذا الكتاب بزميلٍ له مثله، فتمَّ له ماأراد من تشويه الكتاب وتحريفه. وهذا غيض من فيض من أخطائه وتحريفاته:

(ص١٢) «داود يعني ابن ميسر» صوابه: «. . . يعني ابن أبي هند».

(ص١٤) «بني سَلَمة». صوابه: «بني سَلِمة».

(ص١٥): «مَنْ يارسول الله» صوابه: «مَهْ يَارسُولَ الله».

(ص١٧) «ابن أبي داود في تفسيره» صوابه: «سُنَيد بن داود. .».

(ص٢٢) «أبوبكر المِطوَعيّ» صوابه: «. . المطَّوّعي».

(ص٢٣) «كَرْدَفْ» صوابه: «كُزَال».

(ص٢٧) «أبو العلى» صوابه «أبوالعلاء».

(ص٣٥) «الكاميلي» صوابه «الكاهلي».

(ص٣٨) «عاصم بن النضر التميمي» صوابه: «. . . التيمي».

(ص٣٩) «داود بن زيد» صوابه: «حماد بن زيد».

(ص٤٠) «أبو محمد النحوي» صوابه «أبو عبدالله. . .».

(ص٤٠) «نمير بن أسد» صوابه «بهز بن أسد».

(ص٤٣) مرتين: «الأصيل» صوابه: «الأصْيَد».

نكتفي بهذا القدر إلى نهاية حرف الألف فقط من الألقاب، ولو سجَّلنا هذه التحريفات إلى آخر الكتاب لجاءت في صفحات كثيرة.

وفي هذه الطبعة سقط كثير في مواضع، منها في (ص١٧ سطر ٣) بعد قوله «لأنه» ؛ و(ص٣٣ سطر ٧) بعد «هذا الباب»؛ (ص٥٤ سطر ١٣) بعد «المعروف بدحيم»؛ (ص٩٧ بعد السطر ٨)؛ (ص٩٨ بعدالسطر ٧)، ويظهر مقدار السقط بمراجعة طبعتنا في الصفحات التي توافقها.

أما التعليق على النّص فجُلُّه في تراجم الرجال، ونرى فيها عجائب، فقد تُرجِم لغيرالمقصود بهم في النصّ، وقد يكون متأخرًا عن مؤلف الكتاب، ففي (ص٢٤) الحسين بن إبراهيم الملقب بشمخصة ظنَّه الناشران: أبا عبدالله الحسين بن إبراهيم الهمذاني مصنف كتاب «الأباطيل» المتوفى سنة (٥٤٣).

وفي الصفحة نفسها جعلاَ إسماعيل بن إسحاق النصري: إسماعيل بن إسحاق القاضي المتوفى سنة (٢٨٢)، والمقصود به: إسماعيل بن إسحاق القرطبي المالكي المعروف بابن الطحَّان المتوفى سنة (٣٨٤).

وفي (ص١٢) شيخ شيخ المؤلف: أبوبكر أحمد بن محمد بن إسماعيل، جعلاه في الحاشية: أباجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري المتوفى سنة (٣٣٧). ولم ينظرا أنه ليس أبابكر. والمقصود به هنا: أبوبكر أحمد بن محمد بن إسماعيل القيسي السبتي المتوفى سنة (٤٢٩).

وفي (ص١٣، ١٤) شيخ ابن عبد البر: عبدالله بن محمد، ترجَما له بأبي الوليد عبدالله بن محمد القرطبي المتوفى سنة (٤٠٣). والواقع أنه أبومحمد عبدالله بن محمد بن عبد المؤمن الأندلسي.

وفي (ص١٨) شيخ أبي الوليد ابن الفرضي: أبو زكريا العائذي، كنَّاه أبا زكريا يحيى بن عبد الأعظم القزويني المتوفى سنة (٢٧١). والصواب أنه يحيى بن مالك بن عائذ المتوفى سنة (٤٢٤).

وفي الصفحة نفسها: أبو زيد محمد بن أحمد بن محمد المروزي، جعلاه: الكناني المصري الشافعي المتوفى سنة(٣٤٤). والصواب أنه راوي صحيح البخاري المتوفى سنة (٣٧١).

وفي (ص٢٣) أربعة رجال في إسناد ترجما لهم بغير المقصود بهم: أبو عبدالله النيسابوري هو الحاكم صاحب «المستدرك»، جعلاه: محمد بن رافع بن أبي يزيد النيسابوري! وبكر بن محمد الصيرفي شيخ الحاكم المتوفى سنة (٣٤٥) جعلاه: بكر بن مضر بن محمد المصري المتوفى سنة (١٧٤)! وجعفر بن محمد بن كُزال، حرَّفا في اسم جده وترجما له بغير المقصود به. وكذا محمد بن إبراهيم الملقب بمربع كما لقبه يحيى بن معين، ظنَّاه: أبا زرعة محمد بن إبراهيم الاستراباذي المتوفى سنة (٣٩٠)، الذي تأخر عن ابن معين قرنًا ونصفَ قرن!!

وفي (ص٢٦) منصور بن أبي مزاحم، ظنَّاه: منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي !!.

هذه تراجم بعض من في مقدمة المؤلف للكتاب، التي لاتتجاوز صفحات، ولو تتبعنا تعليقاتهما على الباقي لاحتاج إلى صفحاتٍ كثيرة. ومن أراد ذلك فلينظر فيها إلى آخر الكتاب. فليس لدينا من الوقت ما يتسع لكشف أمثال هذه المخازي، والتشهير بذوي العاهات وتتبع عوراتهم.

(ب) أما الطبعة الثانية منه بعناية محمد أبي الفضل، فليست أحسن

حالاً من السابقة، وقد تكلمنا على قسم شيوخ البخاري المهملين الذي نشره، وجميع ماقلناه هناك ينطبق على هذا القسم، ففيه أيضًا من التصحيف والتحريف والسقط ما يطول الكلام بذكره. وقد خطَّأ أحيانًا ما هو الصواب في النسخة، ففي (ص١٢٥) «من الصحابة بريد هو أبو ذر الغفاري. . .» وعلق عليه بقوله: «في نسخة (أ): من الصحابة برير، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته».

كذا قال، والصواب ما في النسخة، فادعاؤه فيه أنه تصحيف عجيب!.

وفي طبعته زياداتٌ من غير المؤلف في متن الكتاب، بسبب اعتماده على النسخة البغدادية، فالتراجم بأرقام (٣، ١٤، ١٥، ١٩، ٢٥، ٢٩) ليست في الأصل والحلبية وغيرهما. وهناك زيادة في (ص١٣٠) بداخل ترجمة عبدالله بن الحارث الملقَّب ببَّة. قال المؤلف: «اصطلح عليه أهل البصرة حين مات معاوية بن أبي سفيان». وبعده مباشرةً في المتن في هذه الطبعة: «المسموع منه هكذا في أصل أبي علي: حين مات معاوية، وقال أبو عمربن عبدالبر: حين مات يزيد بن معاوية، وهو الصواب، وخبره بذلك مشهور، وهو الذي أخذ البيعة لابن الزبير وخطب على المنبر يومًا، قام على المنبر فقال الشاعر:

وبايعتُ أقوامًا وفَيْتُ ببيعتي وبَبَّة قد بايعتُه وهو نائم»

من الواضح أنه زيادة من أحد القراء وتعقيب على كلام المؤلف، ولعله كان في هامش الأصل المنسوخ منه، فأدرجه ناسخ النسخة البغدادية في المتن، مثل غيره من الزيادات التي تنفرد بها هذه النسخة. ولم ينتبه محمد أبو الفضل لذلك، وظنَّه من أصل الكتاب، وعلَّق على «أبي علي»

بقوله: «يقصد [أبا] علي بن السكن الإمام المشهور رحمه الله تعالى»!! مع أنَّ المقصود به مؤلف الكتاب «أبو علي الغساني». فدلَّ بهذا التعليق على عدم معرفته لمغزى هذا الكلام.

وتكثر في تعليقاته على الكتاب تراجم لغير المقصود بهم في المتن، كماحصل ذلك في طبعة قرِينَيْه التي تحدثنا عنها قريبًا. ففي (ص٣٩) «عاصم الأحول» يظنه: عاصم بن النضر بن المنتشر التيمي! وهو عاصم بن سليمان الأحول.

وفي (ص٤٠) شيخ شيخ المؤلف «أبوبكر بن سليمان» يترجم له بأنه: أبوبكر بن سليمان بن أبي خثمة... من الرابعة!! مع أنه أبوبكر أحمد بن محمد بن إسماعيل، وقد ورد ذكره كثيرًا في الكتاب.

وفي (ص٤٣) «حدثنا أبوعمر النمري حدثنا أبو عبدالله محمد بن يوسف..» صوابه: «... حدثنا عبدالله بن محمد بن يوسف»، بحذف «أبو» وزيادة «بن». وهو «أبو الوليد ابن الفرضي صاحب كتاب «الألقاب»، روى عنه المؤلف كثيرًا بواسطة أبي عمر النمري المعروف بابن عبدالبر. ولكن المعلق يقول: «لعله محمد بن يوسف بن بكر بن يوسف، سكن قرطبة...»!!.

وفي آخر الكتاب (ص٢٤٣) ورد ذكره بالكنية، حيث قال المؤلف: «أخبرنا أبو عمر النمري أخبرنا أبو الوليد العايذي». وقد سقط هنا «أخبرنا» بين أبي الوليد والعايذي. وأبو الوليد هو ابن الفرضي كما ذكرنا. ولكن المعلّق ظنَّ أنه أبو الوليد الباجي!!

نكتفي بهذا القدر، ولو نظرنا في الكتاب كله نجد له نظائر كثيرة. أما التصحيف والتحريف فيشيع في هذه الطبعة، وفيها سقط في مواضع، ومن أراد معرفة ذلك فليقارن هذه الطبعة بطبعتنا (ص١٠٧١ ـ ١١٥٠).

منهجنا في إخراج الكتاب

بعد دراسة معظم النسخ التي وصلت إلينا من الكتاب وقع اختيارنا على نسختين هما أجود هذه النسخ وأقدمها، وهما النسخة الحلبية ونسخة جامعة برنستون، أولاهما كتبت سنة(٥٤٨)، والثانية كتبت سنة(٥٩٨)، كما سبق وصفهما بتفصيل عند الحديث عن النسخ الخطية. وقد جعلناالثانية هي الأصل مع أنها متأخرة عن الأولى في التاريخ لعدة أسباب، أهمها: أنها وصلت إلينا برواية أبي عبدالله محمد بن أحمد بن خلف التجيبي القرطبي المعروف بابن الحاج عن المؤلف. وهذه الرواية أكمل الروايات وآخرها، لأنَّ ابن الحاج كان آخر من أخذ عن أبي علي الغساني هذا الكتاب، ولم يزد المؤلف فيه بعد ذلك شيئًا، كما صرَّح بذلك ابن الأبار[1].

هذا السبب وحده كافٍ لترجيح هذه النسخة على غيرها. ثم إنها قُوبلتْ مرتين على أصلٍ عتيق أصلِ أبي مروان ابن بُونة(ت ٥٤٩)، كما ورد ذلك في مواضع من النسخة أشرنا إليها فيما مضى، فاكتسبت منه زيادة التصحيح والضبط، وأصبحت بعد ذلك أصلاً يوثق به.

ومن مميزات هذه النسخة أنها مضبوطة ضبطًا دقيقًا، وخاصةً في الأسماء والكلمات المشكلة في القسم الأول من الكتاب المتعلق بضبط المؤتلف والمختلف ومشكل الأسماء والأنساب، وقد سبق أن ذكرنا طريقة الناسخ في الضبط، فلا نعيده هنا. ومثل هذا الضبط الدقيق للأسماء

---

(١) «المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي» (١١٤).

والكلمات لايوجد في النسخ الأخرى، مع أنه مهمّ للغاية، فإن القسم الأول من الكتاب مبناه على الضبط والتقييد، وبدونه لا يمكن أن تستفاد منه الفائدة المرجوة.

وعند مقابلتنا لهذه النسخة مع النسخ الأخرى ظهر لنا أنها أصح من غيرها وأكمل وأوفى، والسقط فيها قليل نادر، وأكثره بسبب انتقال النظر. وتخلو النسخة من الأخطاء والتحريفات الشنيعة الموجودة في سائر النسخ، وحتى النسخة الحلبية ـ مع قِدَمها وجودتها ـ وقع فيها كثير من التصحيف والتحريف والسقط.

نظرًا لهذه الاعتبارات جعلنا نسخة جامعة برنستون هي الأصل، فقمنا بنسخ الكتاب بالاعتماد عليها، وحافظناعلى الضبط الموجود فيها، وجميع التعليقات والتصحيحات الموجودة في هوامشها، ثم قمنا بمقابلة المنسوخ بالنسخة الحلبية المرموز لها بـ(ح)، وأثبتنا جميع الفروق، وأشرنا إلى الزيادة والنقص والتصحيف والتحريف. ورجعنا إلى النسختين البغدادية والصنعانية في المواضع التي أصابها البلل في الأصل، للتأكد من صحة الكلمات الموجودة فيها، فقد يكون ما في النسخة الحلبية في هذه المواضع ساقطًا أو مبنيًّا على التحريف.

ولم نقم بمقابلة النسختين البغدادية والصنعانية على الأصل في جميع الكتاب، لأنَّ في البغدادية زياداتٍ من النساخ والقراء أضيفت إلى الأصل، وليست من المؤلف، كما تكلمنا عليها فيما مضى. أما الصنعانية فهي كثيرة التصحيف والتحريف والسقط، فلم نُرِد إثقال حواشي الكتاب بذكر هذه التحريفات والأخطاء التي لاتمتُّ بصلةٍ إلى المؤلف، بل هي من جهلة

النسَّاخ والقراء، فأحببنا أن ننزِّه الكتاب عنها.

ثم إنَّ هاتين النسختين (البغدادية والصنعانية) ليس عليهما إسناد الكتاب إلى المؤلف، ولا نعرف الأصول التي نُسِختا عنها، فلم نر حاجةً لضبط الفروق الموجودة فيهما، واستغنينا بالأصل والحلبية عنهما وعن غيرهما من النسخ الكاملة والناقصة، لأنها جميعًا لا ترتقي في الصحة والإتقان إلى مستواهما.

بعد الانتهاء من نسخ الكتاب بالاعتماد على الأصل ومقابلته على النسخة الحلبية والرجوع إلى النسخ الأخرى عند الضرورة، أعددنا نصًّا سليمًا يوثق به إن شاء الله. ثم اتجهنا إلى خدمة النصِّ بزيادة ضبطه، واستخدام علامات الترقيم فيه، ووضعه في فقرات، ومراجعة المعلومات الواردة فيه، والتأكد من صحتها بالرجوع إلى المصادر الأخرى، والتعليق على المواضع التي تخالفها، وتخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه، وتوثيق النقول من مصادر المؤلف وغيرها.

وكان كل قسم من الأقسام الأربعة للكتاب يحتاج إلى اهتمام خاصّ، وكذلك مقدمة المؤلف التي ترجم فيها للإمامين البخاري ومسلم، وتحدَّث عن كتابيهما، وذكر إسناده إليهما.

ففي المقدمة راجعنا «تاريخ بغداد» وغيره من المصادر التي اعتمد عليها المؤلف، ونبهنا على بعض الأخطاء الواردة في النسخ أو في هذه المصادر، وقمنا بمقابلة أسانيد المؤلف إلى البخاري ومسلم بما في كتب الأثبات والفهارس، حتى حصل لنا الاطمئنان إلى صحة النصّ وسلامته من الأخطاء والتحريفات.

وفي القسم الأول الخاص بضبط الأسماء والأنساب راجعنا كتب المؤتلف والمختلف ومشتبه النسبة، وعلقنا على المواضع التي وجدنا فيها ضبطًا مخالفًا لما ذهب إليه المؤلف، أو وجهًا آخر لم يذكره. وكثيرًا ما يذكر المؤلف نسَبَ المترجم له ويبيِّن القبيلة التي ينتمي إليها، فنتأكد من صحة النسب بالرجوع إلى كتب النسب، ونبين ما فيها من خلاف. وعند ما يقول المؤلف عن الراوي: «رويا له» أو «روى له البخاري» أو «مسلم»، نرجع إلى الكتب الخاصة برجال الصحيحين والستة، فنحقق ما قاله، ونذكر إذا حصل له الوهم في ذلك.

أما المصادر التي يحيل إليها المؤلف فنرجع إلى المطبوع منهاوالمخطوط، ونقابل النصوص عليها. والأحاديث التي أشار إليها في تراجم الرواة حدَّدنا مواضعها في الصحيحين بالأرقام، وكذلك الأحاديث التي رواها بأسانيده، قمنا بتخريجها من المصادر بالطرق التي ذكرها أو بغيرها.

هذا مجمل الأعمال التي قمنا بها في القسم الأول من الكتاب .

أما القسم الثاني الخاص بالتنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة، فبالإضافة إلى مراجعة مصادر المؤلف فيه قمنا بتتبع ما قاله شرَّاح الصحيحين في المواضع التي تكلَّم عليهاالمؤلف ، فرجعنا إلى «إكمال المعلم» للقاضي عياض، و«شرح صحيح مسلم» للنووي، و«فتح الباري» لابن حجر وغيرها، ووجدنا أنهم نقلوا كلام المؤلف ووافقوه في الغالب، وتعقبوه أحيانًا، وقد استفدنا من هذه التعقبات ونقلناها في مواضعها، أو أشرنا إليها في تعليقاتنا على الكتاب.

أماالقسم الثالث من الكتاب الخاص بشيوخ البخاري المهملين، فقد رجعنا فيه إلى «الصحيح» لتحديد المواضع التي يشير إليهاالمؤلف بقوله: في الصلاة أو الزكاة أو الحج أو التفسير أو الذبائح أو غيرها من كتب «الصحيح»، ولم نجد في الفهارس المنشورة ما يعيننا على الاهتداء إلى المواضع المشار إليها، وهناك فهرس غير مطبوع لرجال البخاري رجعنا إليه، فوجدناه قد فاته ذكر كثير من الرجال وكثير من المواضع. وقد اضطررنا إلى تقليب صفحات«الصحيح» والمرور بحديثٍ حديثٍ منه في بعض كتبه، وقضينا ساعاتٍ في البحث عن بعض المواضع المطلوبة، حتى اهتدينا إليها جميعًا بحمدالله.

ثم راجعنا مصادر المؤلف وغيرها لمعرفة ما قاله الآخرون في تعيين هؤلاء الشيوخ المهملين، وذكرنا الخلاف والوفاق مع المؤلف، وقد استفدنا خاصةً من كلام الحافظ ابن حجر في« الفتح» و«مقدمته»، فإنَّه حرَّر الكلام عليهم، وأتى بفوائد في هذا الباب لا توجد عند غيره.

وأما القسم الرابع الأخير الخاص بالألقاب، فقد تطلَّب منا الرجوع إلى كتب الألقاب وعامة كتب الرجال والتراجم، وتوثيق النقول والأخبار التي ذكرها المؤلف، والتعليق على بعض المواضع التي تحتاج إلى ذلك.

هكذا مررنا بجميع أقسام الكتاب، وراجعنا المصادر اللازمة في كل قسم منها، حتى توصلنا إلى نصّ سليم إن شاء الله، مع التنبيه على المواضع التي وهم فيها المؤلف، والتعليق على الكتاب بما يُوثّقه ويوضّحه، بعبارةٍ مختصرة وإشارة لطيفة، دون إثقال الهوامش بالتخريج الطويل وترجمة الرجال والتعريف بالبلدان والقبائل والطوائف وشرح الكلمات والمصطلحات،

مما جرى عليه عامة المشتغلين بنشر الكتب في الآونة الأخيرة، وجعلوا ذلك من مستلزمات التحقيق العلمي!! ومنهجهم هذا غريبٌ لم يسلكه سلفنا في تحقيق النص وضبطه والتعليق عليه، فهم إذا أرادوا إعداد نص سليم لكتاب قابلوا بين نسخه المختلفة، وأثبتوا الفروق بينها، وضبطوا المشكل من الكلمات، وعلقوا على بعض المواضع تعليقات مختصرة تبين غرض المؤلف وتؤيده، أو تنبِّه على أوهام وقع فيها. لم يكن النصُّ المحقَّقُ لديهم يتحمل أكثر من هذا، وإذا أرادوا زيادةً على ذلك ألَّفوا حوله شروحًا وحواشي على الشروح وتقريراتٍ على الحواشي، أو أفردوا كتبًا ورسائل للبحث عن جوانب مختلفة من النص، فنجدهم يؤلفون في تخريج أحاديثه، وشرح غريبه وإعرابه، والتعريف برجاله، وذِكر رواياته المختلفة وضبط الخلاف بينها، وآداب قراءته وختمه، وشيوخ مؤلفه، وشرح شواهده الشعرية، وإعادة ترتيبه، وتهذيبه، والرد عليه، ومقارنته بالكتب الأخرى، وبيان فضله والدفاع عنه... إلى غير ذلك من الجوانب التي يؤلف فيها كل شخص حسب رغبته وتخصصه.

ونحن إذ نقدّم نصّ كتاب«تقييد المهمل» إلى القراء والباحثين لا نمنعهم من أن يؤلفوا حوله دراساتٍ متنوعة ، ويخصصوا كتبًا لتخريج أحاديثه، وشرح غريبه، وترجمة رجاله، والتعريف بالبلدان والمواضع والقبائل والطوائف والكتب الواردة فيه، وشرح الأبيات التي استشهد بها المؤلف، وذِكر القصائد التي هي منها بتمامها مع التعريف بقائليها...، ويكون مكانها المناسب تلك الكتب والدراسات المستقلة، لاحواشي النصّ المحقق.

هذا منهجنا في نشر كتب التراث، نسير عليه مستعينين بالله، ونرحّب بالنقد العلمي من القراء والباحثين، ونشكر صنيعهم، وندعوالله أن يوفقنا جميعًا لما فيه الخير والصواب، ويهدينا إلى الصراط المستقيم.

والحمد لله وحده.

* * *

نماذج من النسخ الخطية

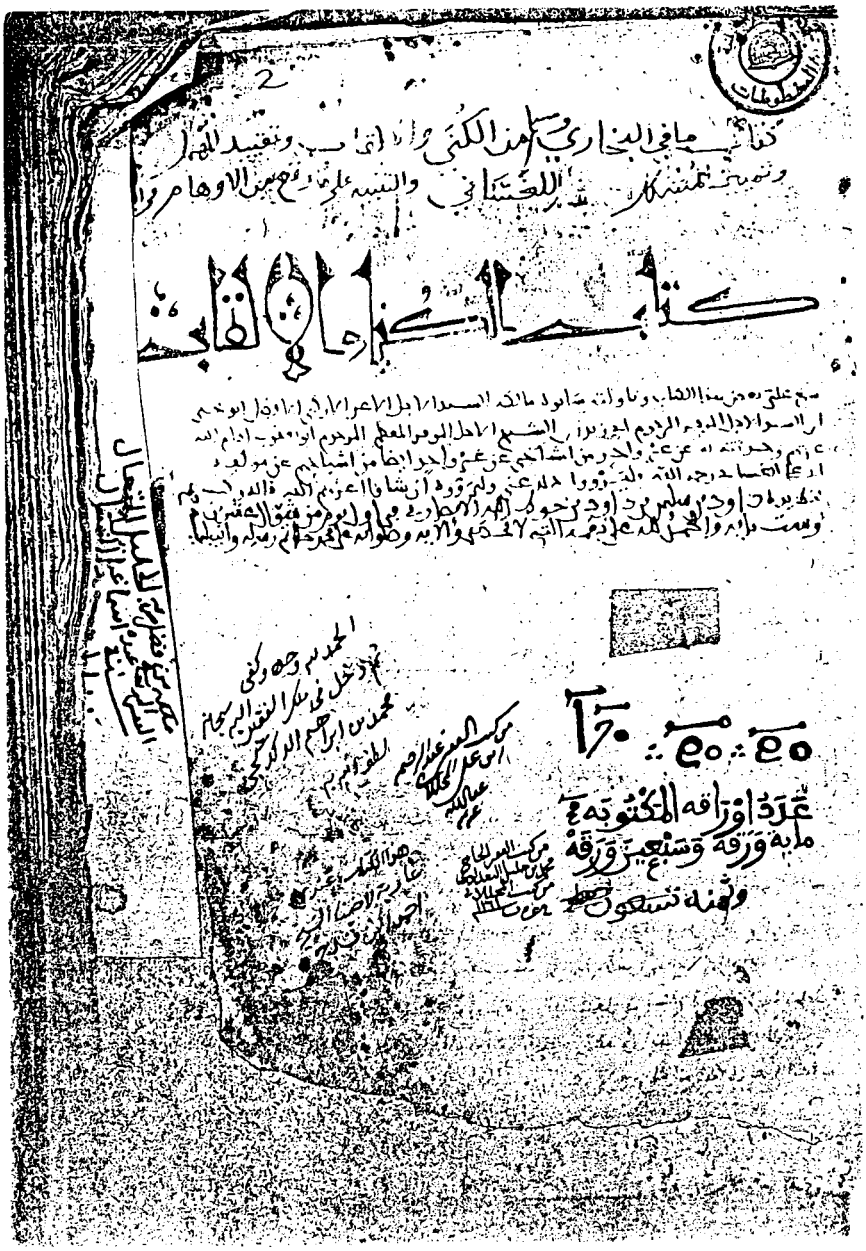

صفحة العنوان من الأصل (نسخة جامعة برنستون)

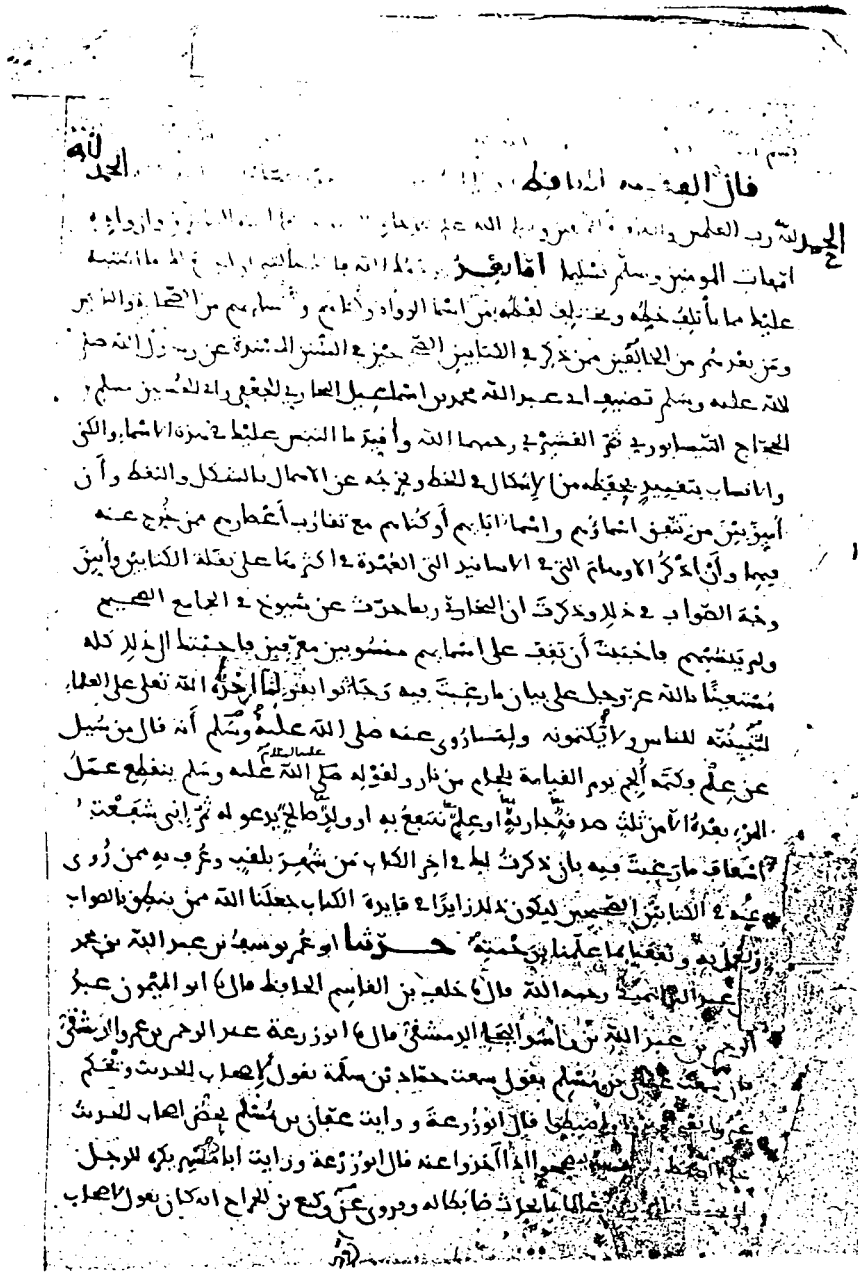

الصفحة الأولى من الأصل

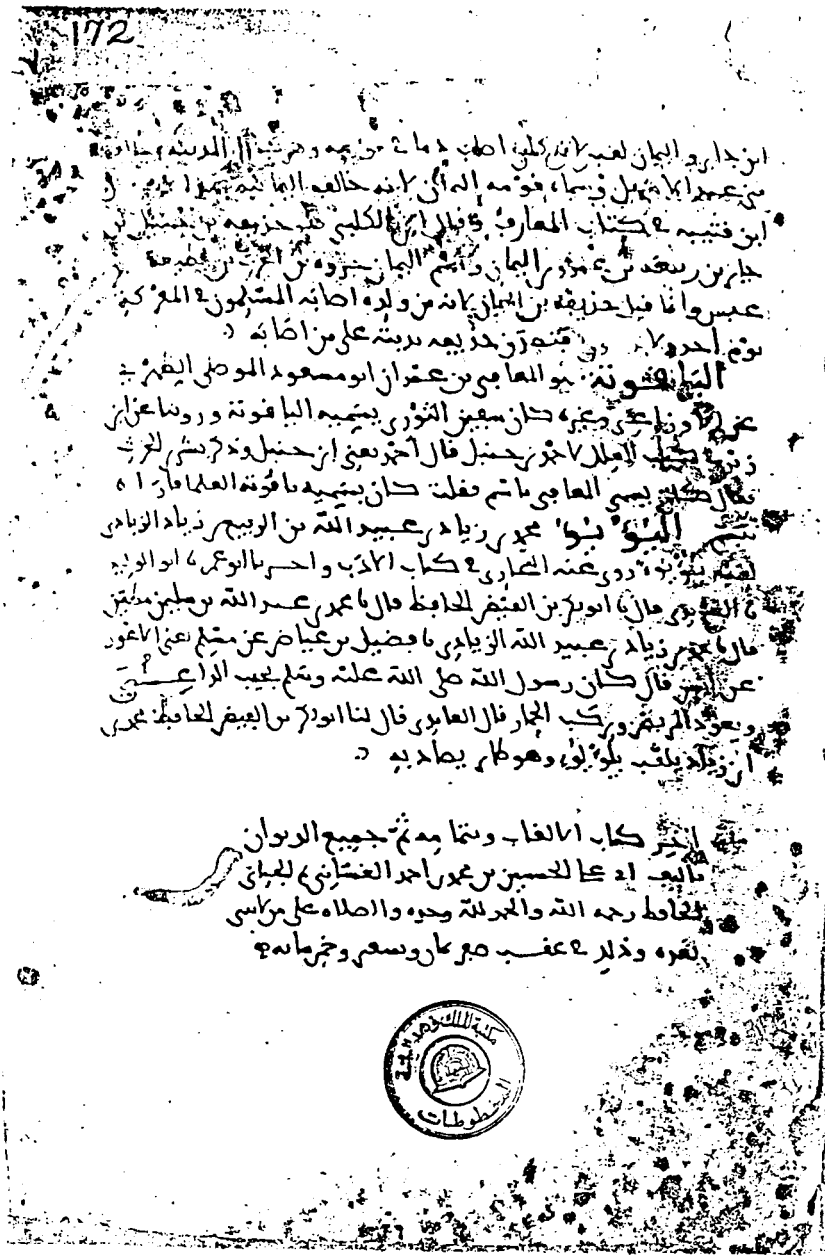

الصفحة الأخيرة من الأصل

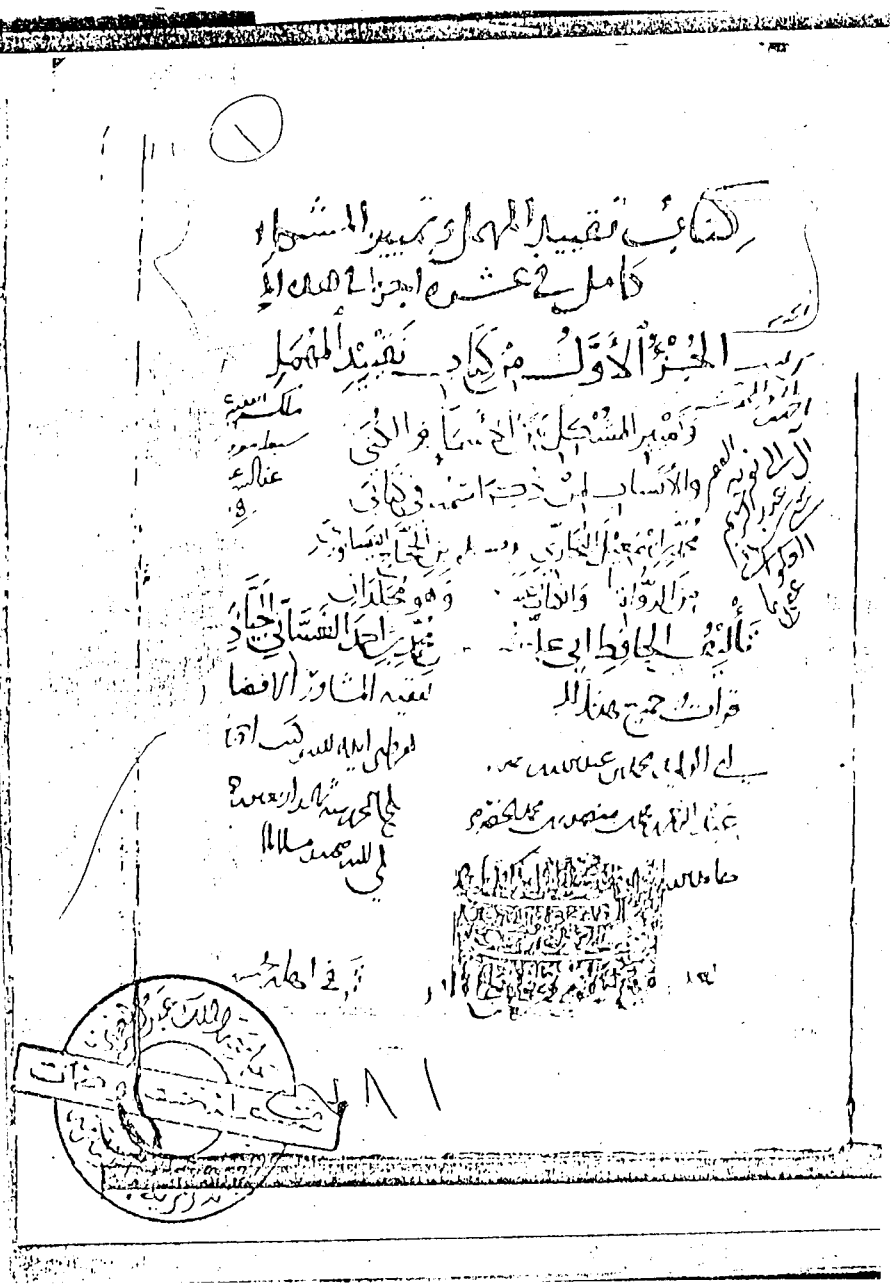

صفحة العنوان من النسخة الحلبية

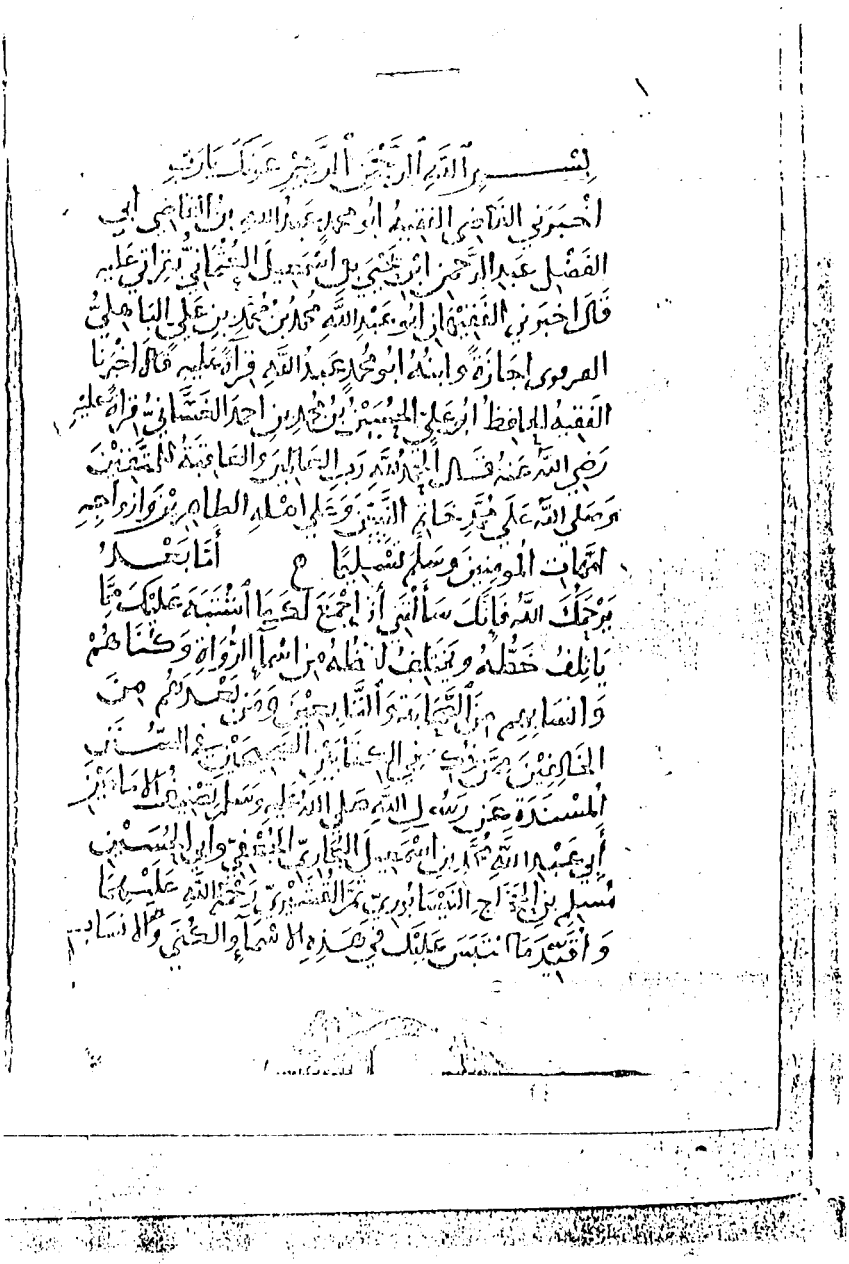

الصفحة الأولى من النسخة الحلبية

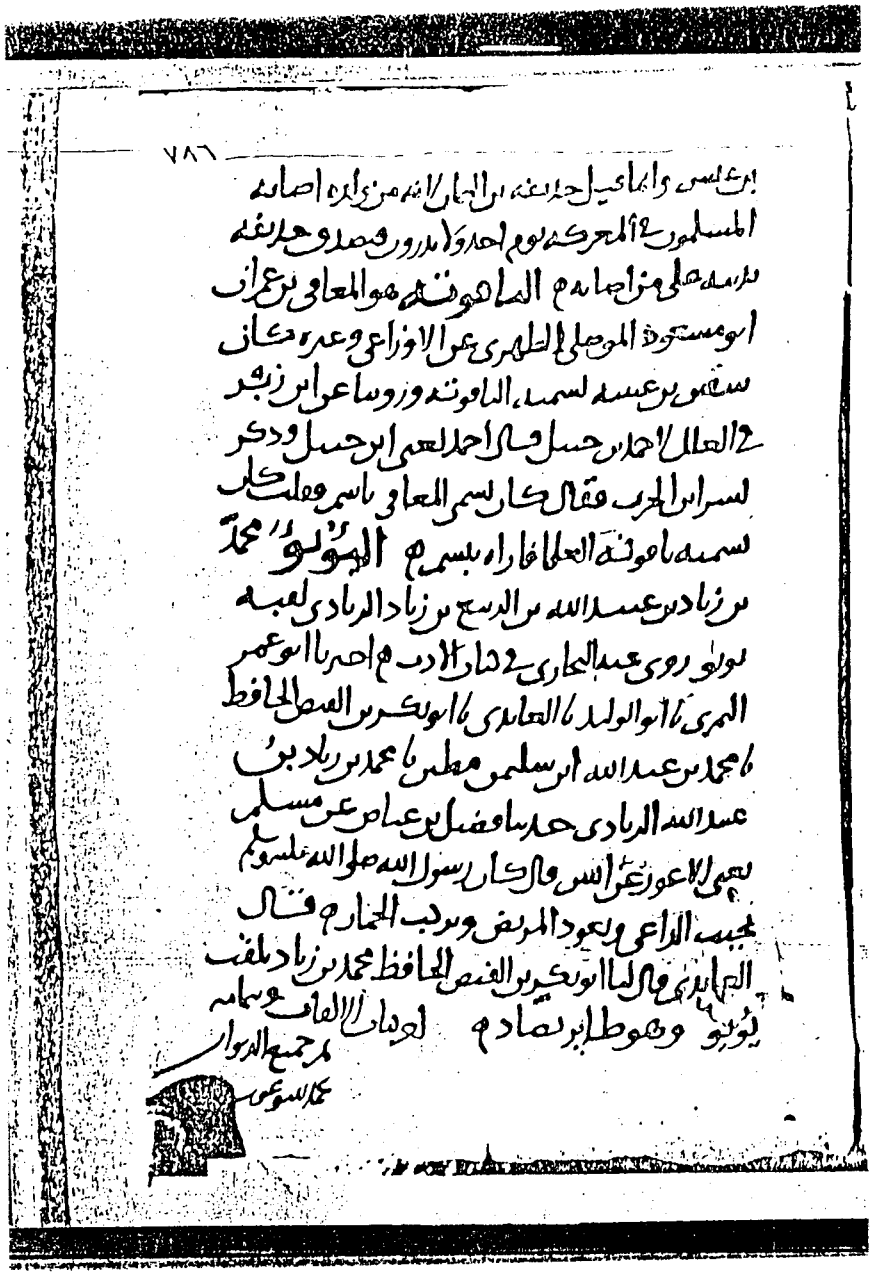

الصفحة الأخيرة من النسخة الحلبية



صفحة العنوان من النسخة اليمنية

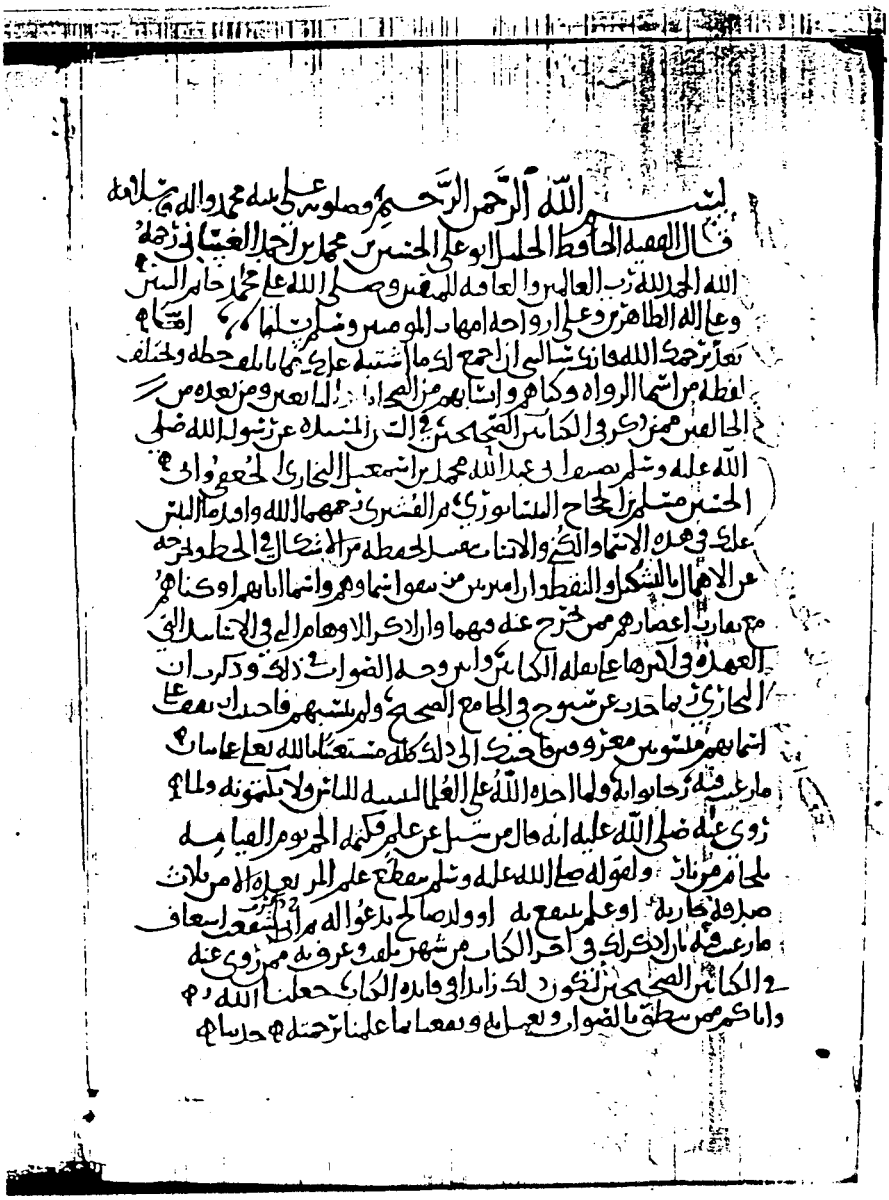

الصفحة الأولى من النسخة اليمنية

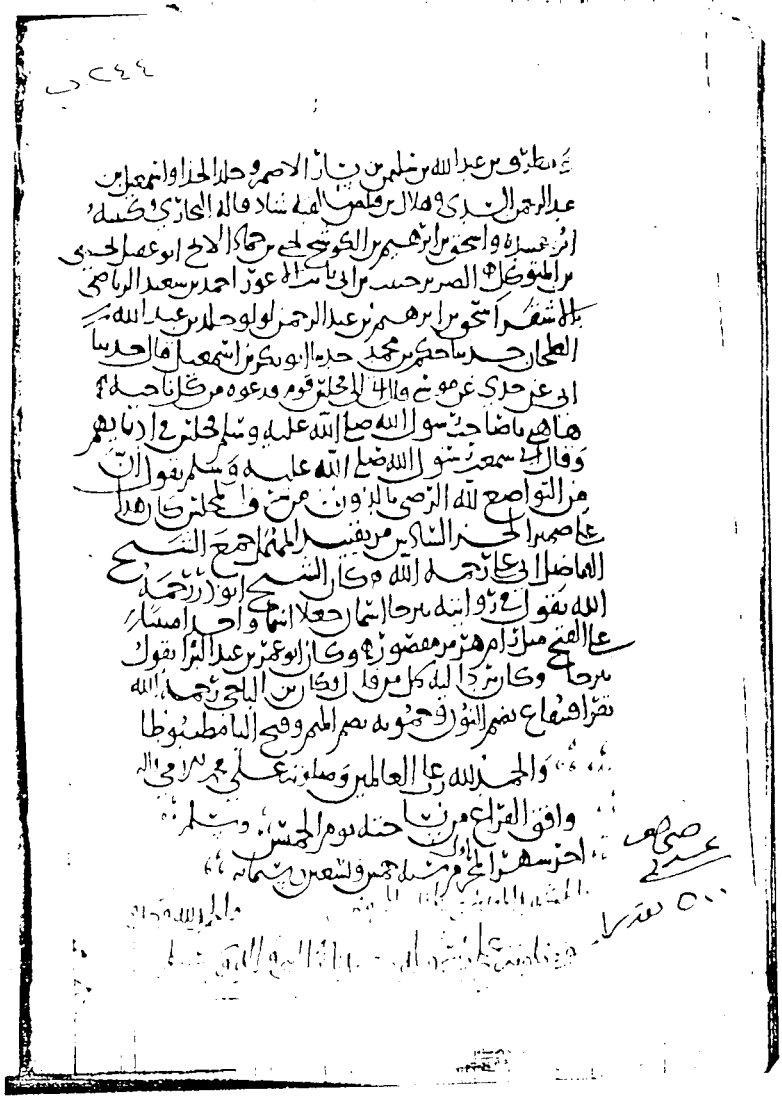

الصفحة الأخيرة من النسخة اليمنية